مجلة مركز التخطيط الفلسطيني

تصدر عن مركز التخطيط الفلسطيني

السنة الثانية عشر – العدد 45 | أبريل 2015

مدير التحرير

د. خالد شعبان

سكرتير التحرير

أ.عاطف المسلمي

إشراف فني :

أ. أحمد الطيبي

إعداد وتنسيق:

محمد حمودة

طباعة

سائدة أبو شقفة

هيئة التحرير

د. مازن العجلة

د. عبد الحكيم حلاسه

أ. جمال البابا

أ. معين الطناني

أ. غادة حجازي

أ. مطيع بسيسو

أ. سمية السوسي

رئيس التحرير

أ.مجد الوجيه/مهنا

مركز التخطيط الفلسطيني

تأسس مركز التخطيط الفلسطيني في عام 1967 بقرار صادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة، المنعقدة في القاهرة في تموز 1967، كمؤسسة دراسية تتبع رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. انتقل المركز، في عام 1982، أسوة ببقية مؤسسات المنظمة، من بيروت إلى تونس، ثم انتقل ثانية في عام 1994 إلى ارض الوطن، وصدر قرار باعتباره مؤسسة دراسية تابعة لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، إلى جانب تبعيته لرئيس اللجنة التنفيذية. وفي العام 2005 تم اتباعه بوزارة التخطيط الفلسطينية كمركز دراسي وبحثي مستقل في مقره بمدينة غزة ، وفي عام 2006 أعيد المركز باعتباره دائرة سياسية من دوائر منظمة التحرير الفلسطينية إلى وضعه الطبيعي وتحت رئاسة عضو من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ملاحظة / لا يجوز طبع أي جزء من هذه المجلة أو خزنه في أي نظام معلومات أو استعماله بأية وسيلة إلا بإذن من مركز التخطيط الفلسطيني .

الآراء الواردة في المجلة تعبر عن وجهة نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء المركز

المحتويات

دراسات

السلوك السياسي التركي تجاه سوريا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية..... أ.نعمة سرور 5

ملف العدد: انتخابات الكنيست العشرين 2015

تحليل نتائج الانتخابات الإسرائيلية للكنيست العشرين..... د.خالد شعبان 35

قراءة في تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة..... أ.عاطف المسلمي 41

السياسات العربية في إسرائيل..... أ.زهير عكاشة 52

العمل والليكود والحقوق الفلسطينية..... أ.علاء منصور 58

قراءة في نتائج الأحزاب الدينية الحريدية في الانتخابات العشرين2015..... أ.سهيل شمعة 68

ونطق الإسرائيليون..... أ.ز.ع 78

تقارير

السياسة التجارية الفلسطينية وعلاقتها مع إسرائيل..... أ.رائد حلس 82

حل السلطة الفلسطينية والخيارات الوطنية البديلة..... أ.منصور أبو كريم 92

ترجمات أ.زهير عكاشة

قرار محكمة الجنايات الدولية بفتح تحقيق اولي – مدعاة للقلق أم مدعاة للذعر..... 99

حرب مصر في شبه جزيرة سيناء كفاح يتجاوز مصر..... 104

بروز الصين كقوة شرق أوسطية فرصة إسرائيل..... 109

بنيامين نتنياهو وانعدام آفاق السلام العادل والشامل والدائم..... أ.نهال ثابت 114

دراسات

السلوك السياسي التركي تجاه سوريا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية

أ. نعمة سعيد عبد الله سرور*

ملخص الدراسة

تتناول الدراسة تطور السلوك السياسي التركي تجاه سوريا منذ وصول حزب العدالة والتنمية للحكم عام 2002، من خلال تسليط الضوء على محددات هذا السلوك ودوافعه، مع استعراض مرحلة التسعينات وما اتسمت به العلاقات بين الدواتين من تراجع واضح. هذا، وسوف تتناول الدراسة التحول الايجابي في السلوك التركي خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشريين، وبيئة هذا التحول. أما التحول الجذري في السلوك التركي تجاه الحراك السوري، وما تبعه من تغير انقلابي في نمط ومسيرة العلاقات، فسوف يتم تناوله بالتنفيذ والتحليل، مع التركيز على

* محاضر بقسم التاريخ، وباحث في العلوم السياسية- جامعة الأقصى-غزة، فلسطين

أشـكاله وأدواتـه. وأخيـراً تتنـاول الدراسـة بالتحليـل والتقيـيم هـذا السـلوك فـي ضـوء المكسب والخسارة.

Abstract

The study deals with the evolution of Turkish political behavior toward Syria since the arrival of the Justice and Development Party to power in 2002, by shedding light on the determinants of this behavior and motives, with the review stage nineties and completed by the relations of the decline is clear. This will address the study, the positive shift in the Turkish behavior during the first of atheist century decade and Ashrien and environment of this transformation, the island shift in the Turkish attitude towards the Syrian movement and the subsequent coup change in the pattern and process of relations, it will be dealt with implementation and analysis, with a focus on its forms and tools . Finally, we address the study analysis and evaluation of this behavior in the light of the gain and loss.

مقدمة:

تحاول هذه الدراسة رصد وتحليل تطور السلوك السياسي التركي تجاه سوريا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية منذ عام 2002، باعتبار هذا السلوك مؤشراً على سياسة تركيا الإقليمية تجاه المنطقة العربية، وأيضاً لوجود علاقة ارتباطيه خلال تلك الفترة بين هذا السلوك. الى جانب والتطورات السياسة الداخلية لدى العديد من الدول العربية، فالدراسة تسعى إلى محاولة توصيف الملامح العامة للسلوك السياسي التركي تجاه سوريا، وطبيعة هذا السلوك، وتفسير محدداته، وتطوره، وأهدافه، وتحولاته الجذرية منذ عام 2011، وذلك انطلاقاً من إطار منهجي محدد يتعامل مع هذا السلوك في إطار الشامل والأوسع. بمعنى أخر، ما تسعى الدراسة إليه، هو رصد عناصر الاستمرار والتغير في السلوك التركي وتحليل مسببات ودوافع تغيره.

وتنطلق الدراسة من افتراض رئيسي مفاده، أن السلوك السياسي التركي تجاه سوريا التزام لفترة محددوه بإستراتيجية تصغير المشكلات، إلا أنه سرعان ما أبتعد عن هذا النهج، وانزلق في تطورات المشهد السوري الداخلي منذ منتصف عام 2011.

هذا ولقد استندت الدراسة في التحليل على عدة مناهج، هي:

منهج تحليل السلوك السياسي، ومنهج السياسي المقارن، كما استفادت الدراسة من أدبيات نظرية المساومة، ونظرية المصلحة الوطنية.

ولقد تناولت الدراسة عدة محاور، هي:

المحور الأول: محددات السلوك السياسي التركي تجاه سوريا.

المحور الثاني: السلوك التركي في التسعينات.

المحور الثالث: تطور السلوك السياسي التركي (الإيجابي) في ظل وصول حزب العدالة والتنمية عام 2002.

المحـور الرابـع: التحـول الجـذري فـي الموقـف التركـي تجـاه الحـراك السـوري الداخلي منذ عام 2011

المحور الخامس: تحليل وتقييم للسلوك التركي في ضوء المكسب والخسارة.

أولاً: محددات السلوك السياسي التركي تجاه سوريا:

فـي إطـار تحليـل السـلوك الخـارجي للوحـدات الدوليـة، ثمـة اتجاهـات ورؤى متعـددة تناولتـه بالتأصـيل النظـري، ومـن أبـرز هـذه الاتجاهـات، الاتجـاه الـذي يـرى أن الدولـة تكيُّـف سياسـتها الخارجيـة وسـلوكها طبقـاً لمبـدأ التـداول، ويعتمـد ذلـك علـى درجـة التجـانس، ووضـوح السـلوك السياسـي الخـارجي الموجـه للدولـة، وإذا كـان السـلوك الموجـه إليهـا غامضـاً ويحتمـل أكثـر مـن معنـى، فإنهـا لـن تكـون قـادرة علـى تكييـف سلوكها طبقاً لهذه ا السلوك[1].

على أية حال، سيتم استعراض محددات السلوك التركي على النحو الآتي:

1- **المحـــدد (البعـــد) التـــاريخي:** يعتبـر البعـد التـاريخي أحـد أهـم محـددات السياسـة الخارجيـة التركيـة تجـاه سـوريا. ومـن هـذا المنطلـق، أدركـت القيـادة التركيـة فـي ظـل حكـم حـزب العدالـة والتنميـة، بـأن استحضـار الإرث التـاريخي بجوانبـه الايجابيـة، يمثـل خطـوة مهمـة نحـو إعـادة الثقـة بـين تركيـا وسـوريا، بعيـداً عـن الرواسـب السـلبية والاتهامـات المتبادلـة. كمـا بـدأت تركيـا بتبنـي معالجـة يـتم فـي ضـوؤها رصـد العوامـل الجيـو-ثقافيـة التاريخيـة فـي المنطقـة مـن زاويـة الرؤيـة التركيـة الداخليـة، وقـدرتها علـى الأداء الاستراتيجي الفعال في المنطقة[2].

ومـن هنـا، بـرزت أهميـة البعـد التـاريخي فـي العلاقـات التركيـة السـورية، والتـي حاولـت تركيـا الاسـتفادة منهـا واسـتثمارها فـي تأسـيس علاقـة إيجابيـة، والتأكيـد علـى

---

[1] فتحية النبدراوي ومحمد نصر مهنا، (1985): أصول العلاقات السياسية الدولية، الاسكندرية، منشأة المعارف، ص4,9-430.

[2] أحمد داود أوغلو (2010): العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة السياسية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل ومراجعة بشير نافع وبرهان كورغلو، الدوحة، مركز الزيرة للدراسات، ص365.

أهمية التقارب بدلاً من الابتعاد والجفاء. فمن وجهة نظر القيادة التركية في ظل حزب العدالة والتنمية ارتأت، أن الرجوع إلى إيجابيات المراحل المشتركة التي عاشتها تركيا وسوريا خلال الحقبة العثمانية، قد تساعد البلدين في بناء علاقات حسنة، خاصة أنه نتج عن التاريخ المشترك أواصر الدين والثقافة والمعاصرة، والعادات والتقاليد.

2-المحدد (البعد الجغرافي):

لقد أكد علماء العلاقات الدولية والجغرافية السياسية على أهمية الموقع الجغرافي للدولة، ودوره المهم في حياتها وأمنها واستقرارها وبقائها، ويتضح هذا الدور؛ من خلال إسهام الموقع الجغرافي في توجيه السياسة الخارجية، وتحديد قوالب الأنظمة السياسية، وخصائص الأنشطة الاقتصادية، والتركيبة الاجتماعية. ففي هذا الصدد يقول "دوغلاس جاكسون": "وفي الحقيقة أن دراسة إي ظاهرة سياسية، ومنها السياسة الخارجية لأي مجتمع إنساني، لا يتم بمعزل عن وعائه الجغرافي. وهذه حقيقة علمية ثابتة أكدها معظم المتخصصين في علم السياسة على أنها مسلمات أولى[1].

فالجغرافيا كمحدد للسياسة الخارجية للدولة، قد تؤدي إلى علاقة صراع مع دولة مجاورة، ونتيجة عدم وجود طبيعة مانعة، أو نتيجة لتمتع الدولة بموقع استراتيجي مهم يجعلها موضوعاً للتنافس الدولي، إلا أن الجغرافيا ذاتها قد تسهل التبادل التجاري مع دولة أو دول مجاورة، والعكس بالنسبة للدول النائية، وينسحب الأمر نفسه على عمليات الاندماج السياسي الدولي، وبناء التحالفات العسكرية[2].

استناداً على التأصيل النظري السابق، يمكن القول، أن الواقع الجغرافي التركي والسوري، فثمة كماً كبيراً من التداخل يتمثل في العلاقات السياسية

---

[1]Douglas Jackson, (1964): political and geographic relationship, New Jersey, prentice hall, Englewood cliffs, p.5.

[2] أحمد يوسف أحمد، ومحمد زيارة، (1985): مقدمة في العلاقات الدولية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص 80.

والاقتصادية والأمنية. فحقائق الجغرافيا فرضت على الطرفين ضرورة عدم تجاوز حدود التعاون والتقارب.

إجمالاً، لقد افرز البعد الجغرافي (كمحدد)، ثلاث قضايا محورية في السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا، أثرت في مسيرة العلاقات الثنائية وتطورها، وهي: الحدود، والمياه، والسياسة الإقليمية.

3- المحدد (البعد) الاقتصادي:

في ضوء المساعي التركية الهادفة لتطوير الاقتصاد والحفاظ على استمرارية معدلات التنمية والنمو الاقتصادي، لم تتوان القيادة في ظل حكم حزب العدالة والتنمية عن مواصلة، وتعميق علاقاتها الاقتصادية، وتوسيع حجم استثمارها في المحيط العربي عموماً. ولان سوريا تعد البوابة الرئيسية لتركيا نحو العالم العربي؛ رأت تركيا ضرورة تفعيل الجانب الاقتصادي من علاقتها بسوريا، على اعتبارها الطريق البري الأسهل نحو المنطقة العربية التي عبره تنقل السلع والبضائع، كما أن سوريا تعتبر المكان الأمثل لخطوط الطاقة العربية الناقلة للنفط والغاز الضروريات لتركيا، فضلاً عن كونها بيئة خصبة للاستثمار، وسوق مهم للتبادل التجاري، فعلى سبيل المثال، وافقت الحكومة السورية عام 2005 على أكثر من 300 مشروعاً استثمارياً تركياً بقيمة إجمالية قدرت بحوالي 150 مليون دولار. كما شهد عدد السياح الأتراك في سوريا عام 2005 ارتفاعاً بواقع 19 مرة عما كان في عام 2000[1].

4- المحدد (البعد) الأفعى:

بدون أدنى شك، تعتبر الدول، أن المحدد الأفعى ركيزة أساسية من الركائز التي تساهم في وجودها وبقائها، فالدولة التي تعاني من معضلة أمنية داخلية أو خارجية، قد تتعرض للابتزاز ومساومة خارجية، والعكس صحيح. لذلك، حرصت

[1] عمر تشبيناذ، (2008): سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية، أوراق كارنيجي، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، مركز الشرق الأوسط، العدد 10.

الـدول أو أي (دولـة) علـى معالجـة قضـاياها الأمنيـة بكـل الوسـائل الممكنـة والمتاحـة، لأن ذلـك سـوف يـنعكس علـى مـدى فعاليـة سياسـتها الخارجيـة ودورهـا الإقليمـي والدولي.

ونظـراً لتعـرض تركيـا لأزمـة أمنيـة حـادة منـذ منتصـف الثمانينـات مـن القـرن الماضـي، التـي تمثلـت فـي إعـلان حـزب العمـال الكردسـتاني (PKK) الكفـاح المسـلح ضـد حكومـة أنقـرة، وكانـت سـوريا هـي الحاضـنة لقيـادة ومقـاتلين هـذا الحـزب، لـذلك لـم تتـوان تركيـا عـن تهديـد سـوريا رسـمياً والتلـويح بضـرب منشـآتها الحيويـة، فـي حـال اسـتمرار الـدعم السـوري لهـا. هـذا، ولقـد مارسـت تركيـا سياسـة الابتـزاز تـارة، وبالتهديـد تـارة ثانيـة، والمسـاومة تـارة ثالثـة تجـاه سـوريا، وكـان أحـد أبـرز أشـكال التهديـد والابتـزاز التركـي لسـوريا تلـك الاتفاقيـات العسـكرية والإسـتراتيجية التـي وقعتهـا تركيـا مـع إسـرائيل عام 1996.[1]

فـي ضـوء اسـتعراض أبـرز المحـدودات التـي تـتحكم فـي توجيـه السـلوك السياسـي التركـي تجـاه سـوريا، لا يمكـن اسـتثناء، متغيـرات البيئـة الإقليميـة والدوليـة، فضـلاً علـى علاقـات تركيـا مـع المنظومـة الدوليـة. وخاصـة، علاقاتهـا الوثيقـة بالولايـات المتحـدة الأميركيـة ودول الاتحـاد الأوروبـي، وعضـويتها فـي حلـف شـمال الأطلسـي (النـاتو). فهـذه المتغيـرات (حتمـاً) أثـرت فـي السـلوك التركـي. فالتحليـل العلمـي والـواقعي لا يمكـن الإقـرار بـأن السياسـة الخارجيـة التركيـة ذات خـط اسـتقلالي عـام، فـالإرث التـاريخي للسـلوك التركـي فـي المنطقـة العربيـة، والواقـع الحـالي يؤكـد أن ثمـة مـؤثرات خارجيـة تؤثر في توجهاته وأدائه.

المحور الثاني: السلوك التركي في التسعينيات:

لا يمكـن اسـتعراض وتحليـل السـلوك التركـي تجـاه سـوريا منـذ وصـول حـزب العدالـة والتنميـة عـام 2002، بمعـزل عـن الحقبـة السـابقة، والتـي اتسـمت فيهـا العلاقـات بالتوتر والتباعد.

---

[1] وليد رضوان، (2006): العلاقات العربية التركية، دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية، بيروت شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص 307.

وهنا سوف تخصص الدراسة عقد التسعينيات من القرن الماضي، كفترة قد تكون كافية لتعكس الحالة التي وصلت فيها الأمور بين الدولتين، تلك الفترة التي مارست خلالها تركيا، سلوكاً حاداً، وتهديداً مباشراً، وما تخلله من ابتزاز ومساومة، لاسيما تجاه قضيتي: المياه، والتحالف الاستراتيجي مع إسرائيل عام 1996، ودعمها لمشروع مياه السلام[1]. ويمكننا استعراض السلوك التركي على النحو الآتي:

أولاً: قضية المياه، تعد المياه ورقة رابحة بيد تركيا في مواجهة دول الحوض، مما يمثل عنصراً من عناصر تهديد الأمن القومي العربي، كون أن ما يقارب من 88% من مصادر نهر الفرات، 87% من مياه نهر دجلة تقع داخل الأراضي التركية[2]. ومنذ مطلع التسعينات قام خبراء المياه في إسرائيل والولايات المتحدة بجانب خبراء المياه الأتراك بتنفيذ السياسة المائية في تركيا، وهي سياسة غير منفصلة عن الجوانب الأمنية والسياسية والاقتصادية ضد سوريا.

ولقد سعت تركيا لتحقيق مجموعة من الأهداف لتمكنها في نهاية المطاف من الصعود كقوة إقليمية كبرى مهيمنة على دول الجوار، وإحدى ركائز هذه القوة، هي؛ التحكم بأكبر قدر ممكن من مياه نهري دجلة والفرات، بغية استثمار ذلك كورقة ضغط وابتزاز سياسي.

وفي هذا السياق تعميق التعاون التركي الإسرائيلي في مشروع (الغاب) مما يعني إقحام تركيا وإسرائيل في الشأن السوري والعراقي، أي تحالف مائي يعزز التحالف الاستراتيجي بين أنقرة وتل أبيب. وانطلاقاً من منهج المساومة، قال "صالح يدرم" وزير الدولة التركي والمسئول عن مشروع (الغاب) في نوفمبر 1997: "إن في الشرق الأوسط موارد بترولية كبيرة، وهي هبة من الله كالمياه، وأنه إذا رضي العرب

---

[1] محمود السامرائي، (2002): المياه في استراتيجية تركيا السياسية المعاصرة، مجلة العلوم السياسية، العدد 26، ص87.

[2] عبد الناصر سرور، (يناير 2008): التعاون الإسرائيلي التركي في السياسة المائية خلال عقد التسعينيات، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 16، العدد الأول، ص187.

بضخ نفطهم دون مقابل[1]، فإن تركيا سترسل لهم المياه الموجودة لديها في بحيرات السدود، لأنها ليست مستعدة لإعطاء مياهها دون مقابل[2].

كما صرح الرئيس التركي "سليمان ديميريل" في مطلع التسعينات: "لا يمكن لأي من سوريا والعراق أن تدعى أن لها حقاً في الأنهار التركية أكثر مما تستطيع انقرة أن تدعى حقاً في نفطها. إنها مسألة سيادة. نحن نملك الحق في أن نفعل ما نشاء، إن منابع الماء تركية، ومنابع النفط عائدة إليهما، نحن لا نزعم أن لنا حصة في ثرواتها النفطية، وهما لا تستطيعان المطالبة بحصة من الموارد المائية"[3].

على أية حال، تتمسك تركيا بموثقها الثابت إزاء مشكلة المياه، باعتبار نهري الفرات ودجلة من الأنهار العابرة للحدود وليس من الأنهار الدولية، وبهذا المنطق تعطي أنقرة لنفسها الحق في إقامة وإنشاء عدد من السدود على نهريين وروافدها داخل إقليمها، ورفضها إبرام معاهدة دولية ثلاثية تنظم استغلال مياه الفرات، وتحدد الحصص المائية لكل من الدول الثلاث.

كما اعتبرت تركيا أن النهر الذي تنطبق عليه القواعد القانونية الدولية هو النهر الذي يفصل بين دولتين وليس النهر التعاقبي، بالرغم أن تركيا نفسها في أكثر من معاهدة اعترفت بأن النهر التعاقبي هو نهر دولي ولابد أن تطبق عليه القواعد القانونية الدولية[4].

استناداً على ما تقدم، ماذا تريد تركيا من سوريا؟

للإجابة على هذا التساؤل، سيتم استعراض ما يلي[5]:

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرة، 11\11\1997، ص6.

(2) bulloch adel darwish (1993): water wars: coming conflict in the middle east K London Victor gallancz, pp.77-75.

(3) صحيفة القدس، 1510\1\1996، ص 6.

(4) سرور، التعاون الاسرائيلي التركي في السياسة المائية، مرجع سابق، من 196-197.

(5) المرجع السابق، ص 197.

-تسعى تركيا إلى صياغة مبادئ السياسة المائية الدولية في ضوء مصالحها الخاصة، وهو خروج وتمرد واضح على مبادئ القانون الدولي.

-تسعى تركيا لتكريس فكرة بيع المياه، على اعتبارها سلعة قابلة للتداول، مما يوفر فرصة بإعطاء إسرائيل شرعية قانونية للسيطرة على الموارد المائية العربية.

-تهدف تركيا إلى استخدام ورقة المياه كوسيلة ضغط ومساومة على مصالح سوريا الاقتصادية ومشاريعها والزراعية الحيوية. وبالتالي فإن السلوك التركي يعتبر سابقة خطيرة في تاريخ العلاقات الثنائية بين الدول المتشاطئة.

-تهدف تركيا إلى عرقلة التنمية في سوريا، وزيادة مشاكلها، من خلال وضعها تحت طائلة الابتزاز السياسي.

-تسعى تركيا إلى لعب دور سياسي وأمني مرسوم لها في المنطقة في ظل ما يسمى بالشرق الأوسط الجديد، فمنذ انتهاء الحرب الباردة بدأت أنقرة في تكثيف حضورها السياسي والاستراتيجي في المنطقة.

-يرى قادة تركيا أن ضمان تدفق 500 م3\ث من المياه إلى سوريا، كان بناءً على نص بروتوكول جرى توقيعه عام 1987، في حال قيام سوريا باتخاذ تدابير فعالة ضد حزب العمال الكردستاني، وهذا ما تم فعلاً، عندما تم إبعاد مقر الحزب من دمشق إلى البقاع اللبناني، وفيما بعد قامت سوريا تحت طائلة التهديد العسكري التركي بطرد "عبد الله أوجلان" في اكتوبر 1998. وذلك تمهيداً لإلقاء القبض عليه، فمحدودية القدرة السورية على مواجهة الابتزاز أو المساومة من قبل تركيا، جعل دمشق تستجيب للضغوطات والتهديدات العسكرية التركية، ومما يدلل على ذلك، حينما صرح رئيس الوزراء التركي "توغوت أوزال" قائلاً: "سنقطع مياه الفرات عن سوريا، إذا لم تتدخل لكبح نشاط حزب العمال الكردستاني[1].

-إذاً، تحاول تركيا دائماً تسييس المياه، الأمر الذي يترتب عليه استخدام هذه الورقة كأداة من أدوات المساومة والتهديد والإجبار في التعامل السياسي فالقضية شكلاً اقتصادية ومعنوياً لها دلالات سياسية واضحة. فضلاً على أن الهدف النهائي

---

[1] هشام عبد العزيز (2000): التقارب التركي من اسرائيل في التسعينات، مجلة البصائر، العدد 2، 2 95-132.

لتركيا هو تحجيم أية حركة تغيرية في أي قطر من الاقطار العربية يسعى للخروج من دائرة التبعية والتخلف والتمرد على التزام الدولي الجديد وفروعه الإقليمية، وهذا ما مارسته تركيا على أرض الواقع مع سوريا، معتمدة على العديد من الأدوات من أبرزها، الادارة الاقتصادية والامكانات العلمية، وأداة الابتزاز السياسي والمساومة، وأداة التلويح باستخدام الأداة العسكرية.

ثانياً: اتفاقية التعاون العسكري الاسرائيلي:

تمثل اتفاقية التعاون العسكري التركي الاسرائيلي عام 1996 وما تلاها من اتفاقية التحالف الاستراتيجي عام 1998، نقطة تحول هامة في تطور مسيرة العلاقات التركية الاسرائيلية وركيزة خطيرة من الركائز التي تهدد الأمن القومي العربي بشكل عام، وأمن الدولة السورية على وجه الخصوص.

فمن المؤكد، أن تركيا بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة، شعرت بأن مكانتها في المنظومة الأمنية والاستراتيجية، التي تتزعمها الولايات المتحدة، قد بدأت تتراجع، بحكم اختفاء الخطر السوفيتي.

بيد أمن تركيا في الوقت نفسه، كانت في حاجة ماسة لإسرائيل، وما تمتلكه من قدرات كبيرة في مجال التكنولوجيا العسكرية، من الممكن أن تستفيد منها تركيا في حال عجزها عن الحصول على هذه التقنية من الولايات المتحدة أو الغرب الأوروبي.

وبالعودة إلى مجالات التعاون العسكري الأمني بين تركيا واسرائيل، في ضوء الاتفاقيات المبرمة منذ عام 1996، نجد أنها اشتملت على[1]:

- تحديث القوات العسكرية التركية إقامة مشاريع مشتركة للصناعات العسكرية.
- اجراء مناورات عسكرية مشتركة.

---

[1] سها الباش (يوليو 1998): تطور العلاقات بين اسرائيل والدول العربية المجاورة، مجلة الباحث العربي، العدد 48، ص 25.

●تنفيذ اتفاقيات تعاون وتنسيق أمني واستخباري.

ولقد تأثرت سوريا جراء تطور العلاقات العسكرية الاسرائيلية التركية، واعتبرت تلك العلاقات بانها تمثل خطراً موجهاً ضدها، في الوقت نفسه سعت الى تعزيز علاقاتها العسكرية والامنية مع إيران واليونان، كما قامت سوريا باستدعاء السفير التركي لديها للاحتجاج على توقيع هذه الاتفاقيات، معلنة عن قلقها الشديد من السلوك التركي.

ولمواجهة ذلك نشطت الدبلوماسية السورية في بناء جبهة عربية وإسلامية موحدة لعرقلة التعاون العسكري التركي الاسرائيلي، وكانت الخارجية السورية قد وصفت المناورات العسكرية التركية الاسرائيلية التي جرت عام 1998 بأنها مؤشرات حرب تتنافى مع روح السلام[1].

وعموماً، لقد تمخض عن الاتفاقيات العسكرية والامنية بين تركيا وإسرائيل؛ تشكيل هيئة من كبار الضباط ورؤساء الشُعب والقيادة والاستطلاع والمخابرات وكذلك تشكيل هيئة التصنيع العسكري المشترك، وتبادل الزيارات بين القيادات العسكرية بين البلدين.

ففي ضوء ما سبق تأزمت العلاقات السورية التركية، ووصلت الى مرحلة خطيرة ، حيث نظرت اليه سوريا بوصفه يهدف الى وضعها بين فكي كماشة، وان الحلف العسكري والأمني يشكل ضغطاً استراتيجياً عليها في مختلف المجالات، وأنه يشمل الأساس للحذر والريبة خطر يهدد الأمن القومي العربي، وفي المقابل، كانت تركيا تتهم الحكومة السورية بإيواء وتدريب عناصر حزب العمال الكردستاني، وبأن سوريا تستخدم الورقة الكردية لزعزعة أمنها ، أضافة الى أنها كانت تنظر بريبة من

[1] محمد قاياتي (2013): العلاقات السورية التركية بين التوافق والتوتر، أنظر:
http://anntv.tv\new\showsubject.aspx?id=48228

تخوف تمن تطور العلاقات السياسية والتعاون السوري اليوناني، والسوري مع الشطر اليوناني من قبرص[1].

ولكن بعد ايقاف الأجهزة الأمنية–وانتهاء الأزمة عام 1998، وطرد "عبد الله أوجلان"، شهدت العلاقات السورية التركية تحسناً، فبدأ التوافق في الجانب الأمني، ثم انتقل إلى الجانب الاقتصادي والسياسي، بتصوري، إن التوجهات التركية المتمثلة بسياستها العدائية ضد سوريا، يندرج في سياق الدور التي تسعى للعبه في المنطقة والاقليم، إدراكاً منها، بأن سوريا هي المعيق لهذا الدور، لذلك جاء تحالفها العسكري مع اسرائيل ليصب في خدمة هذه الأهداف والطموحات.

المحور الثالث: تطور السلوك السياسي التركي تجاه سوريا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية 2002:

يمكن القول، أن نقطة التحول في مسيرة العلاقات التركية السورية وتراجع حدة السلوك التركي العدائي لسوريا، وقد بدأت مع حالة القبول السياسي من قبل سوريا، وقيامها بطرد أوجلان، واغلاق مقرات حزب العمال الكردستاني في دمشق. حيث جاءت هذه الخطوات من قبل القيادة السورية بعد إدراكها المؤكد، بأن ثمة ضربة عسكرية قوية من قبل تركيا قد توجه إليها، وقيام تركيا بإرسال تعزيزات عسكرية تركية على الحدود السورية وهذا ما صرح به رئيس الاركان التركي "حسين أوغلو" في عام 1998.

وفي ضوء "اتفاق أظنه" الأمني أيضاً وافقت سوريا على تأجيل قضية لواء الاسكندرونة إلى وقت لاحق، وأعلنت دمشق أن المصلحة السورية تقتضي تأجيل القضايا الخلافية، والتطلع نحو تعاون سياسي اقتصادي مع تركيا[2]. كما تضمن

---

[1] محمود القدرة (2013): تطور العلاقات السياسية التركية – السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية 2007: –2012، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة فلسطين، ص 107–109.

[2] أنقرة تعترف بدور سوريا الإقليمي، صحيفة المستقبل اللبنانية، 15\11\2000، ص7.

اعتراف سوريا بأن حزب العمال الكردستاني (منظمة إرهابية)، تعيين ممثلين أمنيين بسفارة كل دولة لدى الدول الأخرى.

وفي سياق التقارب الثنائي، قام نائب الرئيس السوري (عبد الحليم خدام) بزيارة أنقرة في نوفمبر 2000، حيث تعهدت كلتا الدولتين بالعمل على صياغة إعلان مبادئ يساعد على توجيه العلاقة بينهما في المستقبل، ولقد اعتبرت هذه الاتفاقية ذات أهمية، لما لها من دور على انفتاح تركيا على المنطقة العربية[1].

وفي خطوة نحو تأكيد التقارب في العلاقات الثنائية، وإبداء حسن النوايا، والاعتراف بالدور المتبادل، قام الرئيس التركي (أحمد نجدت شيزر) في المشاركة بتشييع الرئيس الرحل حافظ الاسد في يونيو 2000، هذا وقد شهدت السنوات التالية تعاوناً متبادلاً في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والأمنية، كما تم فتح الحدود بين البلدين[2].

ويمكن تفسير حالة التقارب الثنائي منذ عام 2002 فصاعداً، كانت ناجمة عن مجموعة من الاعتبارات لدى ضياع القرار في البلدين.

فاعتبارات صانع القرار التركي، تصب في استراتيجية حزب العدالة والتنمية، تلك الاستراتيجية القائمة على سياسة تعدد الابعاد، و"تصفير المشكلات" مع دول الجوار، وإقامة أفضل العلاقات مع الجميع، بحث تكون تركيا بلداً محورياً على مسافة واحدة من الجميع، وقادرة على التأثير في مجريات الأحداث الإقليمية والدولية، ومحاولة الجمع بين المتناقضات السياسية[3].

أما اعتبارات صانع القرار السوري، فهي تعكس حالة التراجع والانحصار في دور النظام العربي، وحدوث تصدعات بين أعضاؤه، فضلاً عن معضلات البيئة

---

[1] محمد نور الدين، (2008): تركيا الصيغة والدور، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، ص 294 –295.

[2] محمد نور الدين، (2010): السياسة الخارجية التركية: أسس ومرتكزات، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد 123، ص 11–12.

[3] وليد رضوان (2006): العلاقات العربية التركية، دور اليهود في تحالفات الدولية والإقليمية، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص 378.

الداخلية السورية، والتعاظم الكوني للنفوذ الأميركي بعد أحداث سبتمبر 2001، ويزور ملامح الهيمنة الامريكية، واحتلال التوازن الدولي والاقليمي في غير صالح سوريا. لذلك، كانت حسابات صانع القرار السوري عقلانية في ضوء المصلحة الوطنية واستمرارية بقاء النظام، بعيداً عن الشعارات والقيم التي كان يتبناها. ففي ضوء تقاطع المصالح، ازداد التحسن في العلاقات الثنائية على النحو الآتي:

-قام رئيس الحكومة (عبد الله غول) في عام 2003 بزيارة رسمية إلى سوريا، وخلالها زار ضريح القائد صلاح الدين، للتأكيد على الروابط التاريخية المشتركة.

-قام وزير الخارجية السوري (فاروق الشرع) بزيارة رسمية الى تركيا في يناير 2004 للتأكيد على فتح جميع أبواب الحوار والتعاون مع تركيا في جميع المجالات[1].

-قام الرئيس السوري بشار الأسد بزيارة تركيا في عام 2004، ورد الرئيس "أحمد نجدت سيزار" بزيارة سوريا عام 2005، رغم الاعتراض الأميركي الشديد لهذه الزيارة في ظل تشديد الولايات المتحدة من حصارها السياسي والدبلوماسي على سوريا[2].

هذا، وتعد الزيارة التي قام بها الرئيس السوري إلى تركيا، هي الأولى من نوعها التي يقوم بها رئيس سوري الى تركيا، حيث تم خلالها تدعيم العلاقات الاقتصادية بين البلدين، واتسمت هذه الزيارة بالاستراتيجية، لأنها:[3]

-تعظيم المصلحة المشتركة بين البلدين من خلال تحفيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية.

---

[1] على باكير (2011): محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الأنية والانعكاسات المستقبلية، الدوحة، الجزيرة للدراسات، 1-2.

[2] عمر تشبناذ (2007): سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية، واشنطن، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، ص 27-28.

[3] رضوان، العلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص 378 الى 382.

عبرت عن قلق الطرفين تجاه تعاظم القومية الكردية.

-محاولة كسر العزلة التي فرضها الغرب على سوريا عقب اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري.

-بعيد الاحتلال الأمريكي للعراق، وتحديداً في أبريل 2003، قام وزير الخارجية التركي (عبد الله غول) 9 بزيارة سوريا، للتأكيد على عمق العلاقة، وتبع ذلك عدة زيارات أخرى، أبرزها:[1]

-زيارة وفد حكومي سوري، مصطحباً معه وفد رجال الأعمال إلى تركيا، ولتوقيع مع شركات تركية على عقود بناء وتجديد وتوسيع معامل الاسمنت والأسمدة وتكرير السكر وتصنيع الآلات، كما تم الاتفاق على آلية نزع الألغام على طول الحدود بين البلدين، وتبادل واسع للسلع التجارية بين البلدين.

وفي خطوة جريئة أقدمت عليها الحكومة التركية، قامت برفض قانون محاسبة سوريا ورفضت التعاطي معه، هذا القانون الذي اصدره الكونجرس الأمريكي في نوفمبر 2003.[2]

ولقد توثقت العلاقة بين البلدين على الصعيد الاقتصادي، حيث اقرت السلطات السورية ما يزيد عن 30 مشروع استثمار تركي في سوريا خلال عامي 2005–2007، بقيمة 150 مليون دولار. وتم تأسيس شركة التنقيب عن النفط عام 2006 في سوريا. كما تم انشاء منطقة تجارة حرة بين البلدين عام 2006.

أما على الصعيد السياسي، لقد عملت تركيا على تفعيل سرية التسوية السلمية على صعيد الملف السوري، من خلال إقامة حوار سوري–اسرائيلي، فتمكنت انقرة في مايو 2008–في سياق توجهاتها الاعتدالية–في بناء جسر من الثقة بين

---

[1] عبير ياسين، (2006): الضغوط الأمريكية على سوريا بين النموذجين الليبي والعراقي، السياسة الدولية، العدد 163، ص 157.

[2] محمد نور الدين (2012): الدور التركي تجاه المحيط العربي، مجلة شؤون سياسة، ص17.

الطـرفين، الاسـرائيلي والسـوري، ونجحـت فـي إدارة مفاوضـات غيـر مباشـرة بـين الطرفين[1].

ولـم يقتصـر الـدور التركـي علـى التقـارب السـوري الإسـرائيلي فحسـب، بـل لعبـت دوراً في تقريب وجهات النظر بين سوريا وبعض الأطراف الأوروبية[2].

وفـي تطـور أخـر للعلاقـات التركيـة السـورية، أعلـن فـي عـام 2009 مـن إنشـاء مجلـس التعـاون الاسـتراتيجي بـين البلـدين، وهـو عبـارة عـن مجلـس يرأسـه رئيسـا وزراء البلـدين، ويضـم سـتة عشـر وزيـراً مـن البلـدين، ويعتقـد جلسـتان سـنوياً، واحـدة مـن كـل بلـد بالتنـاوب، وفـي نفـس العـام، تـم إلغـاء تأشـيرة السـفر بـين البلـدين، كمـا وقـع البلـدان سـتة عشـر اتفاقيـة فـي مختلـف المجـالات، وارتفـع حجـم التبـادل التجـاري بينهمـا مـن 730 مليـون دولار فـي عـام 2000 إلـى 23 مليـار دولار فـي العـام 2010، وفـي هـذا العام تم التوقيع على انشاء منطقة التجارة الحرة المشتركة بين البلدين[3].

المحـور الرابـع: التحـول الجـذري في السـلوك التركـي تجاه الحراك السوري منذ عام 2011:

يمكـن القـول، أن التحـول فـي السـلوك السياسـي التركـي تجـاه سـوريا فـي ظـل تطوراتهـا الداخليـة التـي اخـذت تتفـاقم تـدرجياً خـلال عـام 2011، كـان تحـولاً وتغيـراً متطرفـاً، حيـث أدى إلـى تغيـر فـي التوجـه العـام للسياسـة الخارجيـة التركيـة، ليشـمل الأدوات والاسـتراتيجيات والأهـداف. أي إعـادة العلاقـات التركيـة السـورية إلـى نقطـة الصفر. فما دوافع هذا التغير الحاد؟

لقـد غيـرت تركيـا سـلوكها بمـا يحقـق أهـدافها الوطنيـة، ويبـدو أن المـنهج التـوفيقي الاعتـدالي الـذي انتهجـه الأتـراك فـي ظـل حكـم حـزب العدالـة والتنميـة مـع

---

[1] سيد علي نجات (2013): العلاقات التركية السورية في الحقبة المعاصرة، أنظر: ar:cmess.irldefault.aspx?tubia=100Ar

[2] باكير، محددات الموقف التركي، مرجع سابق، ص 2.

[3] المرجع السابق نفسه.

الدولة السورية منذ مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، قد انقلب مع اشتداد الاحداث الداخلية في سوريا، وهو ما دفع تركيا إلى اتباع سياسة متطرفة مع سوريا محدثةً تصدعاً عميقاً في الدولة السورية، ووضعها في محل خطير جداً، قد يؤدي إلى تفككها، وإدخالها في مستنقع الدول الفاشلة، وفي هذه الحالة قد تدفع تركيا ثمن ذلك. على أية حال، يمكن تحليل السلوك التركي في الأهداف الاتية[1]:

-سعي تركيا لأن تكون الطرف الوحيد في المنطقة دون شركاء، من خلال ضرب الشريك الإقليمي الأقوى (إيران)، عبر ضرب إحدى الركائز الاساسية للنفوذ الإيراني (سوريا).

-إضعاف الخيارات السياسية المعادية للغرب، والتطلع إلى وصول الإسلاميين إلى السلطة في سوريا، كركيزة لمضاعفة هدفها في تسيير أمور المنطقة.

-إن تركيا لا تزال عضو في التحالف الغربي، وهي ملتزمة بسياساته في المنطقة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً على عضويتها في حلف الاطلسي، فموافقتها على نصب رادارات الدرع الصاروخي لحلف الناتو على أرضياها لمواجهة الصواريخ الايرانية والروسية لديل واضح على ذلك.

-محاولة تركيا أن تكون الشريك الاستراتيجي للدول التي شهدت ثورات على أنظمتها السياسية من خلال الترويج لنموذجها السياسي والاقتصادي.

المنظور التركي للحراك السوري وتطوراته:

منذ اندلاع الحراك الشعبي في سوريا مع نهاية عام 2011، وتطوره إلى صراع مسلح، وصف المتابعين العلاقة بين البلدين منذ ذلك الوقت بأنها الأسوأ في تاريخها. ويمكن استعراض ذلك على النحو الآتي:

-ظهر الموقف التركي من الحراك السوري منذ بداية الأحداث وتطورها، بأنه مؤيد مطالب المحتجين السوريين، ونادى بتلبية مطالبهم الشعبية، فعندما اندلعت

[1] أحمد يوسف وآخرون، (2012): حال الأمة العربية 2011-2012: معضلات التغيير وأفاقه، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 62-66.

الأحداث في مدينة "درعا" جنوب سوريا، أصدرت وزارة الخارجية التركية بياناً رسمياً في مارس 2011، معزية في الضحايا، ومتوقعة كذلك، أن تحاسب القيادة السورية المتورطين في قتل الأبرياء، كما اتصل رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بالرئيس السوري بخصوص ذلك. ولقد كذب أردوغان الرواية الرسمية السورية، قائلاً: "لا يوجد مندسون، ولا عصابات مسلحة، كما تدعي السلطات السورية، ومن حق قوات الأمن الدفاع عن نفسها، ولكن الذي يواجهها هو شعب غير مسلح"[1].

-وفي مقابل متلفزة في مايو 2011، حذر اردوغان الرئيس بشار الأسد من عواقب استمرار قتل المدنيين أو ارتكاب مجازر.

-تصاعد الموقف التركي بحدة كبيرة في شهر أغسطس 2011، عندما أعلن أردوغان أنه ينوي توجيه تحذير أخير للنظام السوري، بوقف إراقة الدماء فوراً، وقد أوفدت تركيا وزير خارجيتها أحمد داود أوغلو، الذي اجتمع مع الرئيس السوري الأسد، وقد حمل للأسد رسالة، مفادها، ضرورة إيقاف العمليات العسكرية ضد المدنيين السوريين وبدون شرط، محذراً في هذه الرسالة من أنها الأخيرة.

-في اعقاب زيارة أوغلو لسوريا، أعلن رئيس الجمهورية عبد الله غول، أن أنقرة فقدت الثقة تماماً في النظام السوري، تلاه إعلان أردوغان بقطع كافة الاتصالات الرسمية مع النظام السوري، والبدء بفرض العقوبات عليه[2]. ويمكن تحليل هذه الاجراءات المتسارعة في ضوء نظريات العلاقات الدولية، بأن تركيا اعتمدت على أحد أبرز اشكال التغيير تطرفاً، حيث أدى إلى تغّير في التوجه العام للسلوك الخارجي، بحيث اشتمل تغيراً في الادوات والأهداف والاستراتيجيات[3].

---

[1] على باكير (2012): الثورة السورية في المعادلة الإيرانية التركية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 4-5.

[2] المرجع السابق من 5.

[3] Charles Hermann , (1995) :changing curse : whew government choose to Redirect foreign policy , international studies quarterly , vol , 34 , p.p 5-7.

-اذاً، تبنى الموقف التركي خطاب الحراك الشعبي، وفتح أبواب تركيا لقوى المعارضة التركية، بعدما رفض النظام السوري دعوة تركيا بالتعاطي بسلمية مع المتظاهرين، ومطالبته أيضاً بإطلاق سراح المعتقلين، والمفكرين، وتحقيق التعددية السياسية، وإجراء إصلاحات تشريعية ودستورية جوهرية[1].

كيف تعاملت تركيا مع أطراف المعارضة؟

لو نظرنا إلى طبيعة المعارضة السورية بشقيها السياسي والمسلح، سنجد أنها عبارة عن (موزاييك سياسي) وخليط غريب. عن التوجهات والأهداف والبرامج، مما زاد الأمور تعقيداً أمام تركيا، التي تسعى من خلال سياستها التحكم في أوراق اللعبة السياسية السورية، وذلك من خلال الاحتفاظ بعلاقات وثيقة مع قوى المعارضة المختلفة، لكي تؤثر على قرارات المعارضة، وتمثل قيداً غير مباشر على طموحات الأكراد. فمن الاصح أن تركيا تخشى من تأثير سقوط النظام السوري على وضع الأكراد لديها، والذين يشكلون ما يزيد 20% من سكانها، وبالتالي ازدياد طموحهم الانفصالي، وتقوية موقف الأكراد في العراق، وربما تطبيق نموذجهم الفدرالي في سوريا، بما يؤثر مستقبلاً على الوحدة الإقليمية للأراض التركية، وهو ما ظهر في زيارة وزير الخارجية التركي (أحمد داوود أوغلو) في أغسطس 2012، لكردستان العراق للتنسيق المشرك ضد نشاط حزب العمال الكردستاني. والخوف من استخدامه (إيرانياً وسورياً) للتأثير على الموقف التركي من الأزمة السورية[2].

فالأزمة السورية أدت إلى تزايد قوة أكراد العراق تجاه تركيا، الذي يدعم إنشاء منطقة كردية بإدارة ذاتية سورية، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق المطالب الكردية بالحصول على حكم ذاتي داخل تركيا نفسها.

---

(1) setrif demir , (2013) : the impact of the Syria crisis on the global and regional political dynamic ,p.61.

(2) محمود بيومي (2012): أكراد سوريا والثورة بين تعقيدات الداخل وقيود الخارج، مجلة الأهرام الرقمي. انظر: http://digital-ahram.org.eg/community.aspx?serial=1090062

وفيما يتعلق بالموقف التركي تجاه إيران، ومواقفها الداعمة للنظام السوري، صرح وزير الخارجية التركي ألأسبق (باشار ياكيش) في حديث مع صحيفة "طرف " التركية، قائلاً: "إن إيران لا يمكنها تحقيق هدفها في نشر النفوذ الشيعي والسياسي في المنطقة العربية، من دون المرور بالحلقة السورية الملاصقة لحزب الله في لبنان، وبالتالي الوصول إلى البحر المتوسط، والتأثير السياسي في مسار التفاعلات الداخلية والخارجية"[1]. إن الموقف التركي، يعكس حالة الصراع، والتنافس بين القوتين الاقليمية تجاه المنطقة العربية.

وباعتقادي أن الساحة السورية الآن وما يدور فيها، من صراع إقليمي (إيراني–تركي)، يمكن اعتباره شكلاً من أشكال الحروب بالوكالة. وبالنسبة لإيران، فإن سقوط النظام السوري، سيعتبر كارثة لإيران، أو كما وصفه البعض "بزلزال جيوبوليتيكي"[2]، سوف ينهي النفوذ الإيراني في المنطقة، وسيكون له تداعيات حتمية على بنية المشروع الإيران برمته.

فسقوط النظام السوري–حسب الاعتبارات الإيرانية–سيؤثر على علاقة إيران بحلفائها في لبنان وفلسطين، وخصوصاً أن سوريا تمثل حلقة الوصل المحورية بين الطرفين.

استناداً الى ما سبق، كيف تعاطت تركيا مع أطراف المعارضة؟

تحاول الدراسة هنا، استعراض بعض أطراف المعارضة، وتشكيلاتها السياسية والمسلحة، وهي:

1–**المجلس الوطني السوري:** هو عبارة عن مجموعات سياسية تضم أغلب أطياف المعارضة السورية، ولقد تم الإعلان عن تشكيلة في أكتوبر 2011، في مدينة إسطنبول التركية، وترأسه "برهان غليون" (وهو أكاديمي ومفكر سوري كان يقيم في فرنسا). وتكّون المجلس الوطني السوري، من الحراك الثوري، وكتلة

---

[1] صحيفة طرف التركية، يناير 2012.

[2] باكير، الثورة السورية في المعادلة الايرانية التركية، مرجع سابق، من 4–5.

المستقلين الليبراليين، وإعلان دمشق، والمنظمة الأشورية الديمقراطية، وجماعة الإخوان المسلمين وحلفائهم، والكتلة الوطنية الكردية، بالإضافة إلى شخصيات وطنية مستقلة[1].

أتاحت تركيا للمجلس الوطني السوري عقد اجتماعاته وإصدار تصريحاته من إسطنبول، واعترفت به ممثلاً شرعياً للمعارضة السورية، في الوقت نفسه خضع المجلس للضغوط التركية، مما أدي إلى انفصال المجلس الوطني الكردستاني عن المجلس الوطني السوري.

2-الائتلاف الوطني لقوى الثورة المعارضة: ضم ممثلين عن أغلب قوى، وهيئات المعارضة السياسية السورية، بالإضافة إلى شخصيات مستقلة عن الحراك والمجالس المحلية للمحافظات السورية. ويتلقى هذا الائتلاف دعماً من تركيا، والولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبي، وحلف الناتو، وجامعة الدول العربية.

3-الجيش السوري الحر: من أبرز التشكيلات العسكرية المسلحة ذات الصلة الوثيقة بتركيا، تأسس في يوليو 2011، على يد العقيد "رياض الأسعد" الذي هرب إلى تركيا، وبتنسيق ودعم من القيادة التركية. انضم إليه جماعة الاخوان المسلمين، ولهذا السبب وفرت له أنقره الرعاية من قبل أردوغان شخصياً. وتفيد العديد من المصادر، أن جهاز الاستخبارات التركي يسيطر على الجيش السوري الحر من خلال وجود قياداته في تركيا، كما تم تأسيس مجلس القيادة العسكرية العليا في ديسمبر 2012. هذا، وأصبحت الحدود التركية-السورية المدخل الأساسي لوصول الأسلحة، والامدادات لعناصر الجيش السوري الحر نحو سوريا[2].

---

[1] يوسف فخر الدين (2014): سورية ثورة مستمرة، استراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة القوى السورية، تحرير يوسف فخر الدين، شبكة حنطة للدراسات والنشر، ص 179-180.

[2] محمد عبد الحليم (2013): خريطة معلوماتية الجيش السوري الحر-النشأة والهيكل وأماكن الانتشار، موقع حوارات مرة. أنظر:

http://www.himwarat-hurra.com/mod/677

على أية حال، ثمة تشكيلات عسكرية مسلحة، لها وجودها القوي والفعال في مسرح الأحداث الداخلية السورية، مثل (داعش، جيش النصرة، القاعدة... إلخ)، إلا أنها خارج النفوذ التركي.

وبالرغم من الشعارات التركية الحادة الموجهة للنظام السوري ورموزه وجيشه، ووصول العلاقات الثنائية إلى حد القطيعة التامة، إلا أن براغماتية ومصحة تركيا دفعتها نحو مساومة النظام السوري على تسلم المقدم "حسين هرموش" للسلطات السورية مقابل تسليم دمشق للعناصر القيادية في حزب العمال الكردستاني التركي التي تتخذ من سوريا مقراً لمهاجمة الجيش التركي[1].

اجمالاً، في سياق تطبيق سلوكها وتحقيق أهدافها، اعتمدت تركيا على العديد من الأدوات التي تتلاءم والحالة التي وصلت فيها العلاقات إلى درجة الصفر. فاستخدمت الأداة الدبلوماسية عندما قامت بقطع علاقاتها بسوريا، والأداة الإعلامية مصحوبة بنبرة استعلائية تمثلت في التصريحات الرسمية التركية، وكذلك الأداة الاستخباراتية والعسكرية، فضلاً عن ذلك، تحريض المنظمات الدولية، ومجلس الامن تحديداً ضد النظام السوري.

المحور الخامس: تحليل وتقييم للسلوك التركي في ضوء المكسب والخسارة.

استناداً على ما تم استعراضه في المحاور السابقة، تبين أن السلوك السياسي التركي تجاه سوريا، وأزمتها المتفاقمة منذ عام 2011، له اسقاط واضح، وهو أن مساعي وأهداف تركيا في تحقيق المصلحة الوطنية–حسب رؤية صانع القرار– خرجت عن السياق المألوف في التعامل مع الوحدات الدولية الأخرى. فهل أغفل صانع القرار التركي ما حدث في العراق المجاور، وهل لم يمتلك الخبرة التاريخية؟!

[1] المرجع السابق.

مما لا شك فيه أن السلوك التركي رفع (مرحلياً) من أسهم الدولة، ودورها الإقليمي من خلال اضعاف الدولة السورية، وتحجيم دورها الإقليمي. فمن الواضح أن تركيا أخذت على عاتقها حمل لواء حقوق الانسان والشعوب في المنطقة العربية عموماً، وسوريا على وجه التحديد، بيد أنها تناست حقوق الأكراد السياسية في بلادها.

على أية حال، من حق الدولة أن تلعب دوراً إقليمياً فعالاً بدون انتقاص أو المساس بالسيادة الوطنية للدول المجاورة أو البعيدة، وإلا تكون قد ارتكبت خطأً جسيماً في هذه المسألة، كون أن القوى العظمى المتنفذة في عصر العولمة، وعلى راسها الولايات المتحدة وهي التي تسعى إلى طمس ملامح الدولة الوطنية وخصوصاً الاستقلالية والتدخل في قضاياها الداخلية. وفي نفس المقام، لا يمكن لاحد أن يتنكر لحقوق ومطالب الشعب السوري في ان يتمتع بالحرية والكرامة والمشاركة السياسية أو يتقبل السلوك العسكري من قبل الدولة السورية في التعامل مع أزمته الداخلية.

باعتقادي، أن الدولة التركية–في ضوء حسابات المكسب والخسارة–خسرت أكثر مما كسبت، وكيف ولماذا؟

إن نهجها البراغماتي النفعي، لن يجدي لها نفعاً في المنظور المتوسط والبعيد، ويمكن تشخيص ذلك على النحو الآتي:

-**اقتصادياً**: لقد خسرت تركيا على الصعيد الاقتصادي، بحكم توقف علاقاتها تماماً مع الدولة السورية. وعليه، فإن العقود التجارية، والاستثمارات الضخمة التي حظيت بها تركيا خلال مرحلة عودة العلاقات الثنائية إلى طابعها التعاوني، وبالتالي فإن الاقتصاد التركي سيتضرر بشكل كبير على اعتبار أن سوريا بمثابة البوابة الرئيسية للتجارة التركية في المنطقة العربية.

-**أمنياً**: أوضحت الدراسة، الدور التركي في احتضان العديد من التشكيلات السياسية والعسكرية السورية على أراضيها، وباتت أنقرة المؤثر الأقوى في مدخلات ومخرجات هذه التشكيلات، وكأنها أصبحت أداه من أدواتها التي تقوم بتنفيذ ما

يعرف "بحروب تركيا بالوكالة في المنطقة". بيد أن ذلك كان له تداعيات خطيرة على الصعيد الأمني التركي، فبروز عدد كبير من المليشيات المسلحة والتي لا تدور في الفلك التركي، وما جعل سوريا مرتعاً للإرهاب والتشرذم، والانقسامات الداخلية، وكان ثمار ذلك، صعود دور ومكانة أكراد سوريا، وسعيهم نحو تحقيق هويتهم القومية والثقافية، ما يؤثر ذلك على المشهد الكردي داخل الدولة التركية.

– **مكانة ودور تركيا (عربياً)**: بتصوري، إن الموقف التركي وتدخلاته في الشأن السوري بشكل خطير، وغير مسبوق على نحو يشكل تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية السورية، بداية من النبرة الاستعلائية للتصريحات الرسمية التركية، واستضافة تركيا للمعارضة، وصولاً إلى تأسيس المجلس الوطني السوري، فتركيا (عملياً) قامت بالتلاعب بالتوازنات والحسابات السورية الداخلية من خلال تكرار وصف الوضع في سوريا بأنه صراع بين نظام محلي ومعارضة سنية[1]، فبعدما نجحت تركيا إلى حد كبير– في ضوء سياسة تصفير المشكلات–من العودة المقبولة في المنطقة العربية، تلك العودة التي مسحت قدراً كبيراً من رواسب الماضي المتعلقة بالحقبة العثمانية والإرث التركي السابق، فأعاد السلوك التدخلي الفج في الشأن السوري، ذاكرة قطاعات كبيرة من العالم العربي، على الصعيد الشعبي العام والنخبوي، والنظر لتركيا مرة أخرى بعين الشك والريبة.

لا شك أن القيادة السورية أخطأت خطئاً جسيماً، عندما تعاملت بقسوة شديدة مع المطالب الشعبية، ولكن ما يحدث الأن في سوريا، يؤشر على انزلاق الدولة نحو الهاوية، إن ذلك يصب في خدمة المشروع الصهيوني، على اعتبار أن الرابح والمستفيد الأول لما يحدث في سوريا هو إسرائيل، فيبدو أن تركيا لم تستفيد من تجربتها التاريخية مع إسرائيل، فتاريخياً كانت تركيا هي الطرف الاقل ربحاً والاكثر خسارة، وهنا الخسارة، تلك المتمثلة بمصالحها في المنطقة العربية.

– **إيرانياً**: لقد تعارضت الأهداف التركية ورؤيتها لما يدور في سوريا، والرؤية والأهداف الإيرانية، فأصبح يدور في سوريا مسألة حياة أو موت لكلا

[1] محمد يوسف أحمد وآخرون، حال الأمة العربية 2011–2012، مرجع سابق، ص 65.

الطـرفين، وكـأن الطـرفين وصـلت بهمـا الأمـور إلـى مـا يعـرف "بالمعادلـة الصـفرية"، فكـان مـن الممكـن، أن تتجـه تركيـا نحـو صـيانة مصـالحها بشـكل عقلانـي رشـيد وألا تتسـرع فـي قطـع علاقاتهـا بسـوريا، فيبـدو أن تركيـا اختزلـت أشـواطاً عديـدة، للوصـول إلـى الصـيغة النهائيـة، ألا وهـي التصـادم مـع النظـام السـوري، وعليـه فـإن تركيـا أقحمـت نفسـها فـي الشـأن السـوري، فـي وقـت هـي فـي غنـى عنـه إطلاقـاً. أمـا إيـران، فقـد تـدخلت بشـكل واضـح، ومعهـا حـزب الله فـي سـوريا، ووصـلت بهـا الأمـور إلـى طريـق اللاعـودة، وللحـد الـذي صـرح فيـه أحـد المسـؤولين الإيـرانيين، ففضـلا احـتلال جـزء مـن الأراضـي الإيرانية أهون وأفضل من سقوط النظام السوري.

الخاتمة:

يمكـن القـول، أن السـمة السـائدة لـنمط العلاقـات التركيـة–السـورية، هـي تلـك التـي تميـزت بالتذبـذب، وعـدم الاسـتقرار. فتـارة تتراجـع العلاقـات وتصـاب بقـدر مـن الجفـاء والريبـة، وتـارة أخـرى تتجـه نحـو التقـارب السـريع والبنـاء فـي ضـوء المصـالح المتبادلـة لكـلا البلـدين، وخـلال هـذه المرحلـة يتميـز السـلوك التركـي بـالعقلاني والرشـادة والحسـابات الدقيقـة والواقعيـة. بيـد أن، سـرعان مـا تراجعـت هـذه العلاقـات وبخطـوات سـريعة، بحيـث وصـلت إلـى درجـة الصـفر، عنـدما قامـت تركيـا بقطـع علاقاتهـا بسـوريا، ودعمت علانية القوى السياسية والمسلحة من المعارضة السورية.

بتصـوري، أن السـلوك السـوري جـاء متسـرعاً لـم يـدرك جيـداً نتائجـه وتداعياتـه، فضـلاً علـى أنـه خـرج عـن المـألوف فـي إدارة الأزمـات الإقليميـة، وابتعـد عـن الـنمط السـائد فـي التعامـل مـع الوحـدات الدوليـة. فالسياسـة التركيـة بعـد انطلاقـة الحـراك السـوري ابتعـدت عـن الـنمط الرشـيد –العقلانـي فـي صـنع القـرارات، وبـات تـأثير العامـل الخـارجي، والبيئـة الدوليـة واضـحاً فـي توجهـات وتطـورات هـذا السـلوك، بـل يمكـن القـول، أن تركيـا تسـاوقت إلـى حـد كبيـر مـع الموقـف الأمريكـي والأوروبـي مـن الدولـة السورية.

وعليـه، فمـن المتوقـع أن تكـون خسـارتها أكبـر بكثيـر مـن مكاسـبها، علـى الأقـل فـي المنظوريين المتوسط والبعيد.

قائمة المراجع:

الكتب العربية:

- أحمد يوسف أحمد، ومحمد زيارة، (1985): مقدمة في العلاقات الدولية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

- أحمد يوسف وآخرون، (2012): حال الأمة العربية 2011– 2012: معضلات التغيير وأفاقه، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- علي باكير (2011): محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الأنية والانعكاسات المستقبلية، الدوحة، الجزيرة للدراسات.

- علي باكير (2012): الثورة السورية في المعادلة الإيرانية التركية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

- عمر تشبناذ، (2007): سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية، واشنطن، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي.

- فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا، (1985): أصول العلاقات السياسية الدولية، الاسكندرية، منشأة المعارف.

- محمد نور الدين، (2008)، تركيا الصيغة والدور، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر.

- محمود القدرة (2013): تطور العلاقات السياسية التركية – السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية :2007 –2012، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة فلسطين.

- وليد رضوان (2006): العلاقات العربية التركية، دور اليهود في تحالفات الدولية والإقليمية، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

- يوسف فخر الدين (2014): سورية ثورة مستمرة، استراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة القوى السورية، تحرير يوسف فخر الدين، شبكة حنطة للدراسات والنشر.

الكتب المترجمة:

- أحمد داود أوغلو (2010)، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة السياسية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل ومراجعة بشير نافع وبرهان كورغلو، الدوحة، مركز الزيرة للدراسات.

الدوريات:

- سها الباش (يوليو 1998): تطور العلاقات بين اسرائيل والدول العربية المجاورة، مجلة الباحث العربي، العدد 48.

- عبد الناصر سرور، (يناير 2008): التعاون الإسرائيلي التركي في السياسة المائية خلال عقد التسعينيات، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 16، العدد الأول.

- عبير ياسين، (2006): الضغوط الأمريكية على سوريا بين النموذجين الليبي والعراقي، السياسة الدولية، العدد 163.

- عمر تشبيناذ، (2008): سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية، أوراق كارنيجي، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، مركز الشرق الأوسط، العدد 10.

- محمد نور الدين (2012): الدور التركي تجاه المحيط العربي، مجلة شؤون سياسة.

- محمد نور الدين، (2010): السياسة الخارجية التركية: أسس ومرتكزات، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد 123.

- محمود السامرائي، (2002): المياه في استراتيجية تركيا السياسية المعاصرة، مجلة العلوم السياسية، العدد 26، ص87

- هشام عبد العزيز (2000) م التقارب التركي من اسرائيل في التسعينات، مجلة البصائر، العدد 2، 2 95-132.

الصحف والجرائد:

- أنقرة تعترف بدور سوريا الإقليمي، صحيفة المستقبل اللبنانية، 2000\11\15.
- صحيفة الأهرام القاهرة، 1997\11\11.
- صحيفة القدس، 1996\1\1510.
- صحيفة طرف التركية، يناير 2012.

مواقع الانترنت:

- سيد علي نجات (2013): العلاقات التركية السورية في الحقبة المعاصرة، أنظر:

ar:cmess.irldefault.aspx?tubia=100Ar//

- محمد عبد الحليم (2013): خريطة معلوماتية الجيش السوري الحر- النشأة والهيكل وأماكن الانتشار، موقع حوارات مرة. أنظر: http://www.himwarat-hurra.com/mod/677

- محمد قاياتي (2013): العلاقات السورية التركية بين التوافق والتوتر، أنظر:

- http://anntv.tv\new\showsubject.aspx?id=48228

- مود بيومي (2012): أكراد سوريا والثورة بين تعقيدات الداخل وقيود الخارج، مجلة الأهرام الرقمي. أنظر: http://digital-ahram.org.eg/community.aspx?serial=1090062

المراجع الأجنبية:

bulloch adel darwish (1993) :water wars : coming - conflict in the middle east K London Victor gallancz.

Charles Hermann, (1995): changing curse: Whew, - government choose to redirect foreign policy, international studies quarterly, vol, 34.

Douglas Jackson, (1964): political and geographic - relationship, New Jersey, prentice hall, Englewood cliffs.

setrif demir, (2013) : the impact of the Syria crisis on - the global and regional political dynamic

ملف العدد

تحليل نتائج الانتخابات الإسرائيلية للكنيست العشرين

د. خالد شعبان

المقدمة

تعاني إسرائيل من استمرار أزمة مستمرة أو حقيقة ثابتة وليست ظاهرة عابرة تتمثل بعدم الاستقرار الحكومي، وذلك منذ انتخابات الكنيست الثالثة عشرة 1992، حيث لم تستكمل أية كنيست بعد ذلك مدتها القانونية والمتمثلة بأربعة سنوات، كما تم إجراء عدة تعديلات جوهرية على أغلب الحكومات التي تم تشكيلها منذ تلك الفترة وحتى الآن، وشهدت بعض الائتلافات عدة تعديلات تجاوز 4 أو 5 مرات، بسبب أزماتها الداخلية والمتمثلة بقضايا الدين والدولة، وكذلك الميزانية، أما أزماتها الخارجية فقد تعددت من أزمة مع الولايات المتحدة، وأزمتها من الموقف الدولي والإقليمي الرافض لعمليتها العدوانية ضد قطاع غزة.

النتائج بالأرقام

أصحاب حق الاقتراع	5.881.696
المصوتون	4.254.738
نسبة التصويت	%72.34
الأصوات الصحيحة	4.210.884
الأصوات اللاغية	43.854

عدد المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب مقارنة بالانتخابات السابقة

الحزب	الحالية	السابقة 2013
الليكود	30	18 و31 بالائتلاف مع إسرائيل بيتنا
البيت اليهودي	8	12
اسرائيل بيتنا	6	(13) الائتلاف مع الليكود
المعسكر الصهيوني	24	15 عمل + 6 الحركة
ميرتس	5	6
هناك مستقبل	11	19
كولانو	10	-
شاس	7	11
التوراة الموحدة	6	7
القائمة العربية المشتركة	13	11 (حداش+ التجمع+ القائمة العربية)

عدد المقاعد

اليمين، الليكود والبيت اليهودي، وإسرائيل بيتنا	44
عدد أحزاب الوسط، هناك مستقبل وكولانو	21
الحريديم، شاس والتوراة والموحدة	13
اليسار، العمل وميرتس	29
القائمة العربية	13

تصنيف آخر

مركز الساحة الحزبية العمود والليكود	54
اليمين، اليسار اليهودي وإسرائيل بيتنا	14
الوسط، هناك مستقبل، وكولانو	21

الحريديم	**31**
اليسار، العربية وميرتس	**18**

الملاحظ من نتائج الانتخابات أن كتلة اليمين في الكنيست تمثلت بـ (44) مقعد حيث زادت مقعداً عن الانتخابات السابقة بمقعد واحد، أما إذا أضفنا إليها حزب كولانو فإنها ستكون قد زادت مقاعدها بأحد عشر مقعداً، وفي معسكر اليسار ومركز الساحة الحزبية فقد ارتفعت مقاعد حزب العمل من 15 مقعداً في الانتخابات السابقة إلى 24 مقعداً بعد إئتلافه مع حزب الحركة بقيادة تسيبي ليفني ، ورغم خسارة ميرتس بمقعد عن الانتخابات السابقة إلا أن اليسار ارتفعت مقاعده بمقعدين عن الانتخابات السابقة، أما أحزاب الوسط، فقد انخفضت من 25 مقعداً في الانتخابات إلى 21 مقعداً، حيث يسجل هنا نجاح حزب كولانو بعشرة مقاعد، أما الأحزاب الحريدية فقد خسرت خمسة مقاعد وانخفضت مقاعدها من (28) مقعد في الانتخابات السابقة إلى (13) مقعدا في الانتخابات الحالية، كما نجحت القائمة العربية المشتركة في الحصول على (13) مقعداً بعد ائتلاف القوى العربية، ويعد ذلك نجاحاً مشتركاً لها إذ ارتفعت مقاعدها عن الانتخابات السابقة بمقعدين.

تباينت وتعددت الآراء حول نتائج انتخابات الكنيست العشرين والتي جرت في 2015/3/17، ولكنها أجمعت بشكل عام عن أن فوز الليكود بهذا العدد من المقاعد لم يكن متوقعاً، حيث شكل هذا الفوز هزة كبيرة لمعظم مؤسسات استطلاع الرأي العام في إسرائيل، كما أن فوز الليكود كسر القاعدة المعروفة حول تقديم الانتخابات وهي أن من يقوم بتقديم موعد الانتخابات يخسر تشكيل الحكومة، حيث أثبت فوز نتنياهو فشل هذه القاعدة، والسؤال المطروح ما هي الأسباب التي أدت إلى فوز الليكود وإعادة انتخاب نتنياهو مرة أخرى رغم حالة الجمود السياسي التي تعيشها إسرائيل؟

وتشير الاحصائيات والنتائج بشكل عام أن الأصوات اتجهت من اليمين ولليمين بجميع تصنيفاته سواء معتدل أو متطرف، أما في الأحزاب الحريدية فتعود أسباب الخسارة إلى الانشقاقات التي حدثت داخل المعسكرين سواء الغربي بانشقاق

الحاخام شموئيل أوريـاخ عـن يهـدوت هتـوراه وانشـقاق إيلـي يشـاي عـن شـاس وتشـكيلة لحزب ياحد والذي فشل في عبور نسبة الحسم.

أثـر ظهـور حـزب كولانـو بقيـادة كحلـون علـى توزيـع مقاعـد اليمـين بشـكل عـام، وذلـك منـذ ظهـوره فـي الانتخابـات السـابقة عنـدما انسـحب مـن الليكـود، حيـث أكـدت اسـتطلاعات الـرأي العـام علـى قدرتـه علـى منافسـة قـادة الليكـود، مـن خـلال برنامجـه الاجتمـاعي الاقتصـادي، ولـذلك حـاول نتنيـاهو مـراراً منعـه مـن الترشـح للانتخابـات، وقـد نجـح فـي ذلـك فـي انتخابـات 2013، ولكنـه لـم يسـتطع ذلـك فـي انتخابـات 2015، وكـان لـذلك أثـره علـى بـاقي مصـوتي الأحـزاب، وقـد نجـح كولانـو بالحصـول علـى أصـوات مـن معظـم شـرائح المجتمـع الإسـرائيلي وحصـد معظـم الأصـوات العائمـة، وكـان مـن الممكـن أن ترتفـع عـدد الأصـوات التـي حصـل عليهـا كولانـو لـولا النـداءات التـي وجهها نتنياهو للتصويت لصالح الليكود بعد اتهامه للعرب بالعمل على ازاحته.

أمـا حـزب إسـرائيل بيتنـا بقيـادة أفيغـدور ليبرمـان فـيلاحظ أنـه تـأثر بشـكل كبيـر بقضـايا الفسـاد التـي تعلقـت بحزبـه عشـية الانتخابـات، ممـا أدى إلـى اسـتقالة العديـد مـن أصـحاب الصـف الأول فـي قيـادة الحـزب، ممـا أضـطر ليبرمـان للبحـث عـن قيـادة جديدة فلم يجد إلا بعض أبناء الجيل الشاب العاملين في المحطات الإعلامية.

أمـا فـي المعسـكر الصـهيوني فقـد أظهـرت اسـتطلاعات الـرأي تقدمـه خـلال الحملـة الانتخابيـة ولكـن الاشـكالية تمثلـت بعـدم قـدرة الحـزب علـى زيـادة عـدد مقاعـده خـلال الحملـة الانتخابيـة، وقـد حاولـت قيـادة الحـزب زيـادة المقاعـد مـن خـلال عـدة طـرق أهمهـا تنـازل تسـيبي ليفنـي عـن التنـاوب علـى رئاسـة الحكومـة، ولكـن ذلـك لـم يـؤد إلـى زيـادة عـدد مقاعـد الحـزب إذ حصـل علـى (24) مقعـداً، وهـو بحـد ذاتـه يعتبـر نجاحـاً لصـالح هرتصـوغ وليفنـي، ويلاحـظ أن المسـعكر الصـهيوني حصـل علـى أغلـب أصـواته فـي المـدن الكبـرى مثـل تـل أبيـب وحيفـا، وقـد ركـز الحـزب علـى القضـايا الاجتماعيـة والاقتصـادية، ولـم تظهـر مشـاريع التسـوية المتعلقـة بالفلسـطينيين أو السلطة الفلسطينية إلا نادراً في حملته الانتخابية.

الليكـود، بـادر الليكـود إلـى تقـديم موعـد الانتخابـات، وذلـك بعـد العـدوان علـى قطـاع غـزة تمـوز 2014، فـي محاولـة للاسـتفادة مـن النتـائج السياسـية لهـذا العـدوان، حيـث كـان البرنـامج الانتخـابي للحـزب يتنـاول القضـايا الأمنيـة والتغيـرات الاقليميـة فـي المنطقـة، وقـد حـاول نتنيـاهو تغييـب القضـايا الاجتماعيـة والاقتصـادية، كمـا أنـه لـم ينشـر برنامجـاً انتخابيـاً وبالتـالي فـإن مواقفـه اتسـمت بعـدم الوضـوح، وهـو ممـا أضـطر قيـام العديـد مـن النخـب السياسـية العسـكرية والأدبيـة فـي إسـرائيل مـن عـدة جمهـور النـاخبين فـي إسـرائيل بعـدم إعـادة انتخـاب نتنيـاهو، ورغـم ذلـك كلـه، فـإن حـزب الليكـود اسـتطاع أن يحقـق نصـراً كبيـراً إذ حصـل علـى (30) مقعـداً رغـم أن اسـتطلاعات الـرأي لم تمنحه أكثر من (24) مقعداً.

وممـا سـاعد نتنيـاهو علـى تحقيـق هـذا النصـر، هـو اسـتخدام وسـائل الاعـلام فـي الأيـام الأخيـرة مـن الحملـة الانتخابيـة وخاصـة آخـر ثلاثـة أيـام، كمـا اسـتخدم نتنيـاهو عـدة عبـارات سياسـية أدت إلـى ازديـاد التصـويت لـه وهـي معارضـته لإقامـة دولـة فلسـطينية، وفـي يـوم الانتخابـات بعـد ملاحظـة انخفـاض نسـبة التصـويت فـي الوسـط اليهـودي وارتفاعهـا لـدى العـرب، لجـأ نتنيـاهو إلـى خطـة مرسـومة مسـبقاً بـدأها بخطـاب حـول تهمـة ألقاهـا علـى اليسـار والعـرب تعمـل ضـد الليكـود وضـد رئـيس الليكـود، وتقـوم بتمويلهـا الولايـات المتحـدة وأوروبـا، حيـث أكـد نتنيـاهو أن التصـويت للقائمـة العربيـة المشتركة سيمنع من استمرار الليكود في الحكم.

وقـد أثـر هـذا التصـويت أيضـاً علـى حـزب البيـت اليهـودي الـذي تراجـع مـن (12) مقعـد فـي الانتخابـات السـابقة إلـى (8) مقاعـد فـي الانتخابـات الحاليـة، وتعـود أسـباب تراجـع البيـت اليهـودي إلـى سياسـات رئـيس الحـزب نفتـالي بينـت الـذي تعامـل مـع الحـزب كشـركة تابعـة لـه، حيـث حـاول إجـراء تغييـرات متسـرعة متجـاوزاً الطبقـة الرئيسـية المؤسسـة للحـزب، وذات القواعـد الانتخابيـة لـه، كمـا أن اليمـين لـم يتبنـى الفكـرة التـي طرحهـا نفتـالي بينـت ، الـذي دعـا إلـى ضـم منـاطق (c) لإسـرائيل. والتـي أثـرت سـلباً على تصويت ناخبي اليمين الديني، والذين صوتوا بمعظمهم لصالح حزب الليكود.

ومـن الظـواهر التـي تـم ملاحظتهـا فـي الانتخابـات الأخيـرة هـي اسـتمرار الانقسـام العرقـي، حيـث زادت النعـرات العرقيـة وأهمهـا خطـاب نتنيـاهو حـول تصـويت

العرب، كما استخدم والده مخلوف للدلالة على أصوله المغربية الشرقية، حيث لوحظ تعاطف الشرقيين مع حزب شاس وكولانو ذوي الأصول الشرقية، وفي ذات السياق فقد استخدم بعض الغربيين السخرية من الشرقيين.

ومن الظواهر أيضاً هي الأزمة التي واجهتها الأحزاب الحريدية بعد وفاة مؤسسيها وحاخاماتها، حيث واجهت شاس أزمة بعد وفاة زعيمها ومؤسساها الحاخام عوفادي يوسيف حيث انشق إيلي يشاي بسبب خلافات داخلية، أما بالنسبة لحزب يهدوت هتوراه والتي تتميز قواعدها بالثبات، ولذلك فإن هناك استقرار في نسبة تأييدها في الانتخابات والتصويت يكون لديها لاعتبارات دينية أيديولوجية.

الخلاصة

الملاحظ من خلال نتائج الانتخابات للكنيست العشرين سيطرة الحزب المهيمن على المشهد السياسي متمثل في حزب الليكود، وذلك بعد فترة ائتلاف خاضتها الأحزاب الحاكمة وخاصة حزب الليكود، وقد جاء فوز الليكود بعد ارتفاع نسبة التصويت بشكل عام وكذلك ارتفاع نسبة التصويت لدى اليمين، والملاحظ بشكل عام على أن هناك أغلبية يمينية واضحة من القضية الفلسطينية، وهو مما يدل على أنه لا أمل في التقدم على مستوى إحياء المفاوضات، وإنما عملية متسارعة من اليمين في محاولة منه لفرض وقائع جديدة في القدس وباقي مناطق الضفة الغربية.

قراءة في تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة

أ.عاطف المسلمي

مقدمة

في الرابع والعشرين من مايو الماضي ، صادقت الكنيست الإسرائيلي بأغلبية 61 عضو كنيست مقابل 59 ضد ، على الحكومة الجديدة برئاسة بنيامين نتنياهو وهي الحكومة الرابعة لرئيس الوزراء الليكودي. وبالنظر إلى نتيجة التصويت يوقن كل متابع للشأن الإسرائيلي السياسي الداخلي أن إسرائيل عادت بقوة الحكومات الضيقة ذات الصبغة الواحدة والتي لا تعكس استقراراً سياسياً. ولم يخفي نتنياهو خلال كلمته في الكنيست التي سبقت عرض حكومته للتصويت، الصعوبات التي واجهها في تشكيل حكومته الضيقة ، كما تحدث عن إشكالية تشكيل حكومة كل عامين في إشارة إلى أنه يدرك أن حكومة بهذا الدعم لن يكتب لها الاستمرار ، وهي رسالة لأطراف أخرى بإمكانية إلحاقهم مستقبلاً في الحكومة. وقد عزا نتنياهو ذلك إلى طريقة الحكم في إسرائيل وقال إنه سيعمل من أجل تغييرها داعياً زعيم المعسكر الصهيوني يتسحق هيرتصوغ إلى مساعدته بتغيير طريقة الحكم هذه والانضمام إلى حكومته.

وكان نتنياهو أعلن في السابع من مايو الماضي عن تشكيل حكومته الجديدة قبل ساعة من انتهاء مهلة التكليف التي مددها رئيس الدولة ريفلين 14 يوماً إضافية بعد فشل نتنياهو بتشكيل حكومة خلال المدة القانونية الأولى وهي (40

يومـاً) ، ويعكـس سـيناريو اللحظـات الأخيـرة مـدى الصـعوبات التـي واجههـا نتنيـاهو خـلال المفاوضـات العاصـفة التـي أجراهـا مـع تحـالف أحـزاب المسـتوطنين " البيـت اليهـودي" الـذي رفـع سـقف مطالبـه مسـتغلاً الأزمـة التـي يواجههـا نتنيـاهو فـي تشـكيل حكومته.

حكومة يمينية ضيقة

اختـار نتنيـاهو حكومـة يمينيـة ضـيقة متشـددة وهشـة ترتكـز علـى 61 عضـو كنيسـت وهـي حسـب توقعـات فـي السـاحة السياسـية الإسـرائيلية لـن تكـون قـادرة علـى إدارة الدولـة بشـكل سـليم ، وأن عمرهـا سـيكون قصـيراً ، وأن نتنيـاهو سيسـعى منـذ اليـوم الأول لتوسيعها حتى وإن كان على حساب شركاء أساسيين.

وقـد أرجـع سياسـيون تـأخر نتنيـاهو إعـلان حكومتـه إلـى الأزمـة التـي أثارهـا زعـيم حـزب إسـرائيل بيتنـا إيفغـدور ليبرمـان الـذي اسـتمر فـي مناوراتـه التفاوضـية حتـى اللحظـة الأخيـرة لـيعلن انسـحابه منهـا. وإثـر هـذا الإعـلان اضـطر نتنيـاهو الموافقـة علـى مطالـب ابتزازيـة مـن البيـت اليهـودي الـذي طالـب بحقائـب إضـافية ومناصـب حكوميـة وبرلمانية ما كان نتنياهو وحزبه الليكود سيوافق عليها لو أن القاعدة الائتلافية أكبر.

وقـد حصـل البيـت اليهـودي علـى حقيبـة القضـاء التـي لهـا أهميـة كبيـرة فـي المؤسسـة الإسـرائيلية الخاصـة، وقـد أسـندت هـذه الحقيبـة للنائبـة المتطرفـة إيليـت شـكيد، وهي من أبرز مبادرات القوانين العنصرية في الدورة البرلمانية السابقة.

شـركاء نتنيـاهو فـي الحكومـة حـزب كولانـو وشـاس و يهـدوت هتـوراة توصـلوا إلـى تفاهمـات واسـعة مـع نتنيـاهو الليكـود وأنهـو ملفـات التفـاوض منـذ المهلـة الأولـى وكانـت مطالـب البيـت اليهـودي هـي حجـر العثـرة فـي الطريـق نحـو تشـكيل الحكومـة ، وهـذا عكـس مـا كـان متوقعـاً بعـد صـدور نتـائج الانتخابـات التـي أظهـرت أن بإمكـان نتنيـاهو تشـكيل حكومـة يمينيـة بسـرعة نظـراً لحصـول اليمـين علـى أغلبيـة واضـحة فـي الكنيسـت الجديـدة إلا أن المفاوضـات الائتلافيـة أبانـت عكـس ذلـك وأظهـرت اليمينيـة مـدى ضـعف نتنيـاهو أمـام الأحـزاب المتطرفـة التـي شـعرت أن زعـيم الليكـود بـدون

أنياب وأن تخلي حليفه ليبرمان عنه تركه فريسة سهلة لحزب البيت اليهودي بزعامة نفتالي بينيت.

لقد تراءى للجميع منذ اللحظة الأولى لصدور نتائج الانتخابات أن الإحتمال الأقوى لتشكل الحكومة الجديدة " حكومة يمين ضيقة " وذلك لعدة اعتبارات أهمها أن اليمين المتطرف بزعامة الليكود ونتنياهو أرادوا الانتخابات للخلاص من الشركاء المزعجين "يائير لبيد وتسيفي ليفني" فمن غير المنطق إعادتهم للحكومة ثانية في الوقت الذي يمكن لليمين المتطرف تشكيل حكومة بمفرده. كما أن نتنياهو أراد حكومة يستطيع من خلالها تنفيذ برنامج إقتصادي حاول عدة مرات قبل ذلك تنفيذه وفشل لوجود شركاء يعارضونه بشدة في هذا الجانب. كما أن وجود معارضة شديدة في المعسكر الصهيوني من جانب قادة العمل للإنضمام للحكومة اليمينية الضيقة صعب الأمر على نتنياهو لجذب هيرتصوغ لحكومة وحدة وطنية.

رغم أن نتنياهو سيبقى يراهن على هذا الخيار إذا ما أراد لحكومته الرابعة أن تعمر لنهاية مدتها القانونية وإذا ما أراد الإقلال من إبتزاز حزب البيت اليهودي.

لقد ظل نتنياهو يناور بين الأحزاب المرشحة للإنضمام لحكومته، فقد سارع إلى توقيع مذكرة التفاهم مع حزب كولانو في أول مايو إتبعها كذلك بالإتفاق مع يهدوت هتوراة وشاس وسعى بشكل حثيث لضم إسرائيل بيتنا إلى الحكومة ، وذلك بهدف التخفيف من حدة الإبتزاز من حزب البيت اليهودي ، وكان أملاً في ذلك حتى اللحظات الأخيرة عندما قرر عدم الإنضمام للحكومة وذلك لسببين ، الأول مطالبته بصلاحيات واسعة في وزارة الخارجية وهذا ما لم يستطيع نتنياهو تنفيذه ، والثاني عدم قدرة ليبرمان على هضم الإتفاقات التي وقعها نتنياهو مع الحريديم ، " الأحزاب المتدينة " وحسب إعتقاد الكثير من المحللين السياسيين الإسرائيليين ، فإن ليبرمان في حال موافقته على الإنضمام لحكومة نتنياهو كان سيفقد حزبه " إسرائيل بيتنا" القوة في الوجود على الساحة السياسية الإسرائيلية.

"على صعيد شاس"

تنازل زعيم شاس أرييه درعي عن مطلبه بتولي حقيبة الداخلية في أعقاب الإتفاق بين الليكود وحزب كولانو الذي نص على نقل مسؤولية دائرة التخطيط والبناء من الداخلية إلى وزارة المالية التي سيشغلها موشيه كحلون زعيم كولانو ، وبدلاً من ذلك جرى التفاهم بين نتنياهو ودرعي بأن يتولى الأخير حقيبة الإقتصاد بالإضافة إلى حقيبة الأديان ، وكانت الأزمة تتمحور حول رفض درعي حصول حزب البيت اليهودي على منصب نائب وزير في وزارة الأديان.

" يهودرت هتوراة"

نص الإتفاق الإئتلافي بين الليكود ويهدوت هتوراة على أن يتولى عضو الكنيست يعقوب ليتمان منصب نائب وزير الصحة لكن مكانته في الحكومة ستكون كمكانة وزير ، ويتولى عضو الكنيست موشي غفني رئاسة لجنة المالية في الكنيست فيما يتولى عضو الكنيست مئير يوروش منصب نائب وزير التربية والتعليم .كذلك نص الإتفاق مع يهدوت هتوراة على أن يتولى عضو كنيست من هذه الكتلة منصب نائب رئيس الكنيست لنصف ولاية ، ويتولى هذه المنصب عضو الكنيست يسرائيل ايخلر. كما سيتولى عضو الكنيست أوري مكليف منصب رئيس لجنة العلوم والقضاء في الكنيست ، علما أن المدارس والمعاهد الدينية التابعة لهذه الكتلة ترفض تعليم المواضيع العلمية وتركز على دراسة التوراة والتعاليم اليهودية.

ويضم الإتفاق الإئتلافي مع يهدوت هتوراة على 87 بنداً غالبيتها تتطرق إلى المواضيع الدينية اليهودية وأبرز هذه البنود هو البند الذي يلغي العقوبات الجنائية على الحريديم الذين يتهربون من الخدمة العسكرية وكان حزب (يوجد مستقبل) برئاسة يائير لبيد أصر على شمل هذه العقوبة في التعديل على قانون التجنيد.

ومن أبرز مميزات الإتفاق الإئتلافي مع " يهدوت هتوراة" هو " إعادة العجلة إلى الوراء من خلال إلغاء قرارات إتخذتها حكومة نتنياهو السابقة بتأثير من لبيد ، فقد نص الإتفاق على إعادة مخصصات الأولاد إلى المستوى الذي كانت عليه قبل

تشكيل الحكومة السابقة ، ونص الإتفاق الإئتلافي مع " يهدوت هتوراة" أيضاً على ضمان حكم ذاتي للمؤسسات التعليمية الحريدية وحصولها على ميزانيات ، ويلغي الإتفاق قرار وزير التربية والتعليم السابق شاي بيرون من حزب " يش عتيد" بتقليص ميزانيات مؤسسات تعليمية لا تدرس المواضيع الأساسية وهي العلوم واللغة الإنجليزية والرياضيات ويلغي قرار الحكومة السابقة بتقليص مخصصات طلاب (المعاهد الدينية اليهودية) ويقضي بمضاعفتها[1].

التفاهمات مع البيت اليهودي

توصل نتنياهو وبينيت إلى تفاهمات أفضت في النهاية إتفاق ائتلافي، وتقضي بتعيين بينيت وزيرا للتربية والتعليم، إضافة إلى تعيينه وزيرا لشؤون "الشتات". كما يتولى مسؤولية حقيبة القدس، رغم أن الصفة الرسمية لهذه الحقيبة ستكون بيدي حزب الليكود، وسيتم تعزيزها من جانب نتنياهو نفسه.

ويشار إلى أن بينيت تولى حقيبة القدس في الحكومة السابقة. لكن تقارير إعلامية تشير إلى أن نتنياهو يدرس إمكانية تعيين رئيس بلدية القدس، نير بركات، في منصب وزير شؤون القدس، ولكن من دون مكتب ومصاريف، "من أجل دفع مكانة العاصمة من داخل صفوف الحكومة". لكن على ما يبدو أن هذه الخطوة لن تخرج إلى حيز التنفيذ لعدة اعتبارات، بينها تعديل قوانين وتقليص عدد الوزراء واحتياجات سياسية أخرى.

وقد تعثر توقيع اتفاق ائتلافي بين الليكود و"البيت اليهودي" عدة مرات بسبب مطالبة بينيت بالحصول على زيادة لميزانية وزارة التربية والتعليم بمبلغ مليار شيكل، من أجل توظيف مساعدة ثانية لروضات الأطفال[2].

"الإتفاق مع كولانو"

يبدو أن كحلون نجح في الحصول على كل مطالبه، من خلال الاتفاق الائتلافي، وأن يفرض على نتنياهو أن يتبنى جزءا كبيرا من برنامجه الاقتصادي – الاجتماعي، الذي طرحه خلال الحملة الانتخابية.

وحسب الإتفاق يتولى كحلون وزارة المالية، والمسؤولية عن دائرة التخطيط والبناء، التي تم نقلها من وزارة الداخلية إلى وزارة المالية، وبذلك سيتمكن من دفع إصلاحات أعلن عن نيته تنفيذها. وعلى أثر ذلك تسود توقعات بأن ينفذ كحلون خطة طموحة ترمي إلى خفض أسعار السكن وغلاء المعيشة، إضافة إلى خطة إصلاح في فرع البنوك. كذلك تم الاتفاق على زيادة مليار شيكل بهدف رفع مخصصات الجنود ومنح تسريحهم. كما تم الاتفاق على رفع ضريبة شراء الشقق للاستثمار بنسبة كبيرة.

ونص الاتفاق الائتلافي على أن يتولى رقم اثنين في قائمة "كولانو"، يوءاف غالانت، منصب وزير البناء والإسكان، ومكانة مراقب في الحكومة المصغرة للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت). ويشار إلى أن غالانت يحمل رتبة لواء وكان قائد الجبهة الجنوبية وهو متهم بارتكاب جرائم حرب في قطاع غزة خلال الحرب العدوانية في نهاية العام 2008. وقد تم تعيينه رئيسا لأركان الجيش، لكن نتنياهو ووزير الدفاع في حينه، إيهود باراك، تراجعا عن التعيين، في العام 2011.

وحصل حزب "كولانو" على حقيبة وزارية ثالثة، هي حقيبة حماية البيئة، ويبدو أن كحلون يريد تعيين مدير عام شركة الاتصالات "بيزك"، أفي غباي، في المنصب وهو ليس عضو كنيست، لكنه أحد الأشخاص المقربين جدا من كحلون. وهناك مرشح آخر للمنصب هو عضو الكنيست إيلي ألألوف، الذي قد يعين رئيسا لإحدى اللجان الاجتماعية في الكنيست، مثل لجنة الرفاه الاجتماعي من أجل دفع استنتاجات لجنة محاربة الفقر، التي تشكلت في أعقاب الاحتجاجات الاجتماعية في صيف العام 2011 وكان رئيسها.

وحسب الإتفاق سيكون أحد وزراء حزب "كولانو" عضوا في لجنة تعيين القضاة، وهو ما اعتبر إنجازا لمنع المس بالمحكمة العليا الذي يخطط له اليمين، بمن في ذلك أعضاء كنيست من حزب الليكود و"البيت اليهودي". وعبر "كولانو" من خلال نص الاتفاق عن معارضته للمس بالمحكمة العليا، بحيث أنه "واضح ومتفق على أنه لن تسري على كتلة كولانو الطاعة الائتلافية المرتبطة بهذا الموضوع."

ونص الاتفاق الائتلافي بين الليكود و"كولانو" على منح جميع الأحزاب المشاركة في الائتلاف حق النقض (فيتو) ضد "قانون القومية"، الذي ينص على إخضاع النظام الديمقراطي في إسرائيل "لهويتها اليهودية" من خلال قرارات المحكمة العليا. كذلك يدفن الاتفاق مبادرة نتنياهو لسن قانون بإلزام الرئيس الإسرائيلي بتكليف رئيس أكبر حزب بتشكيل الحكومة.

وإلى جانب وزارات المالية والبناء وحماية البيئة، حصل حزب "كولانو" على منصب نائب وزير في وزارة لم يتم تحديدها، وكذلك على رئاسة لجنة العمل والرفاه الاجتماعي ولجنة حقوق الطفل أو لجنة توجهات الجمهور في الكنيست. كما حصل هذا الحزب على منصب نائب رئيس الكنيست بالتناوب مع الليكود .وسيكون للحزب عضوان في اللجنة الوزارية لشؤون سن القوانين[3].

فرص بقاء حكومة نتنياهو وسيناريوهات سقوطها

تعد حكومة بنيامين نتنياهو التي حصلت على "ثقة الكنيست "في الرابع والعشرين من مايو الماضي الثالثة من بين الحكومات الإسرائيلية الـ 34، التي ارتكزت عند التصويت عليها في الكنيست على 61 نائبا من أصل 120 نائبا، وآخر حكومة كهذه شكّلها مناحيم بيغن في العام 1981، قبل أن يوسعها لاحقا.

وهناك اجماع على أن حكومة كهذه لن يكون بإمكانها أن تصمد طويلا، وسيحتاج نتنياهو إلى توسيعها بكتلة أخرى على الأقل، لأنه إذا اعتمد على التناقضات بين كتل المعارضة فإن داخل حكومته تناقضات لا تقل أهمية، وستقود إلى قلاقل جدية تهدد بقاء الحكومة.

وما بدا لنتنياهو مع صدور النتائج النهائية للانتخابات البرلمانية بمثابة انتصار شخصي له، بات اليوم مصدر هزيمة، أو بصيغة أدق بداية النهاية السياسية له، فليس فقط أن حكومته لن يكون بإمكانها الصمود حتى الموعد القانوني للانتخابات اللاحقة، خريف العام 2019، بل إن مكانة نتنياهو في حزبه" الليكود " شهدت اهتزازا، وستشتد هذه الاهتزازات أكثر لاحقا، على ضوء اتساع فريق "الخائب

أملهم" في"الليكود، إن كان ممن حازوا على مناصب وزارية أو أولئك الذين بقوا خارج الحكومة أو الذين دفع بهم نتنياهو لينسحبوا من البرلمانية كلياً.

فقد ظهر نتنياهو منذ الإعلان عن التوجه إلى انتخابات برلمانية مبكرة، بعد 26 شهرا من سابقتها، كمن يمسك بالأوراق جيدا في داخل حزبه، فتشكلت لائحة انتخابية قريبة جدا مما أراده، واتبع استراتيجية انتخابية شرسة ضد حلفائه الطبيعيين من أحزاب المستوطنين واليمين المتطرف، ونجح في تضخيم قوة "الليكود" بشكل فوق المتوقع، على حساب حلفائه.

وأظهرت نتائج الانتخابات أن نتنياهو قادر على تشكيل حكومة ثابتة، ترتكز على 67 نائبا من أصل 120 نائبا. وبسبب التناغم السياسي الظاهر بينها، بدت احتمالات صمود الحكومة حتى الموعد القانوني للانتخابات التالية، في خريف العام 2019، أكثر من أي حكومة أخرى شكلها نتنياهو. إلا أن نتنياهو اطمأن كثيرا لنتيجة الانتخابات، دون أن يأخذ بعين الاعتبار تضارب المواقف على صعيد القضايا الداخلية، وحاجة كل واحدة من الكتل البرلمانية إلى التمسك بخط سياسي وحزبي، يضمن لها البقاء على الساحة السياسية لفترة أطول.

وعلى أساس تلك الحسابات، قرر أفيغدور ليبرمان عدم الانضمام إلى الحكومة. في حين رأى تحالف أحزاب المستوطنين "البيت اليهودي"، الذي خسر أكبر عدد من المقاعد لصالح نتنياهو في الانتخابات الأخيرة، أن هذا هو الوقت المناسب لبدء عملية تصفية الحساب وإعادة الاعتبار لهذا التحالف، فابتز نتنياهو بقدر جعله ضعيفا داخل حزبه" الليكود."

كما لم يأخذ نتنياهو بعين الاعتبار وجود من بقدرته التمرد عليه في" الليكود"، فقد دأب نتنياهو على تصفية كل من له احتمال بأن ينافسه على رئاسة الحزب آنيا أو حتى مستقبلا، وهذا ما فعله مع دافيد ليفي، ثم مع سيلفان شالوم قبل سنوات، ومع غدعون ساعر الذي غادر السياسة قبل أقل من عام، وها هو يفعل الأمر ذاته مع غلعاد إردان، الذي حصل على المركز الأول في الانتخابات الداخلية في الحزب، رغم أن شخصية إردان ليست من ذلك الصنف القادر على القيادة.

وقـرر إردان البقـاء خـارج حكومـة نتنيـاهو، بعـد أن لـم يحصـل علـى حقيبـة وزاريـة تلائـم مكانتـه فـي الليكـود .ورغـم أن احتمـالات عـودة إردان إلـى الحكومـة كبيـرة جـدا، إلا أن هـذا يبقـى مؤشـرا إلـى أن نتنيـاهو الضـعيف برلمانيـا، تنتظـره مواجهـات أكبر مما يتوقع في حزبه" الليكود."

ثلاث حلقات تواجه نتنياهو

يواجـه نتنيـاهو ثـلاث حلقـات تشـد خناقهـا عليـه: أولا، تركيبـة الائـتلاف التـي تلزمـه بـنقض سلسـلة قـرارات اقتصـادية و"يهوديـة" اتخـذها فـي الـدورة السـابقة. وثانيـا، حسـابات أحـزاب اليمـين المتطـرف التـي غـدرها بزيـادة قـوة حزبـه علـى حسـابها. وثالثـا، مجموعـة نـواب ووزراء" الليكـود "الذين لـم يحصـلوا علـى مناصـب وزاريـة وبرلمانيـة تلائـم طموحاتهم.

سيناريوهات توسيع الحكومة

الخطـوة الأولـى التـي قـد يسـارع لهـا نتنيـاهو فـي الأيـام المقبلـة، هـي محاولـة سـن مـا يُعـرف باسـم "القـانون النرويجـي"، الـذي يجيـز للـوزير أن يسـتقيل مـن عضـوية البرلمـان، ليـدخل مكانـه المرشـح التـالي فـي لائحـة حزبـه البرلمانيـة، وفـي حـال اسـتقال الـوزير مـن منصـبه الـوزاري فيحـق لـه العـودة إلـى عضـوية البرلمـان، مقابـل خـروج مـن دخل مكانه.

وورد هـذا الاقتـراح فـي الاتفاقيـات بـين"الليكـود" وكـل الكتـل البرلمانيـة المشـاركة، ولكـن نتنيـاهو يعـرض مشـروعا مقلصـا، بشـكل قـد يضـمن لـه اسـتبدال ثلاثـة أو أربعـة نـواب، وهـذا يعطيـه متنفسـا محـدودا فـي الحـراك البرلمـاني. وهـذا يبقـى تحركـا تكتيكيـا لا أكثـر يهـدف إلـى زيـادة عـدد النـواب الـذين بإمكـانهم البقـاء لوقـت أكثـر فـي مبنـى الكنيسـت، وحمايـة قـرارات الحكومـة عنـد التصـويت عليهـا فـي الهيئـة العامـة واللجان البرلمانية.

أمـا حبـل الخـلاص الأكثـر أمانـا لنتنيـاهو ليثبّـت حكومتـه لفتـرة أطـول مـن بـاقي السـيناريوهات الأخـرى، فهـو أفيغـدور ليبرمـان، إلا أن الأخيـر صـعّد هجومـه علـى

نتنياهو ووصفه بأنه "مخادع وكذّاب"، لكن في السياسة الإسرائيلية لا يوجد شيء مضمون وهناك "المصلحة"، وهذا يحتاج إلى وقت ولربما فقط بعد أن ينجز نتنياهو اقرار ميزانيتين.

وإذا ما أصر ليبرمان على موقفه، فإن المسار الآخر هو ضم "المعسكر الصهيوني"، الذي في صلبه حزب "العمل"، لكن هناك معارضة كبيرة داخل "المعسكر" للانضمام إلى حكومة نتنياهو. حتى الآن لا يبدو أن هذه الخطوة واردة في "المعسكر الصهيوني"، الذي تتسع فيه القاعدة الرافضة للانضمام، وتراهن على تعزيز قوة ومكانة "المعسكر" في المعارضة، كي يكون بديلا جديا للحكم في الانتخابات اللاحقة.

عدا هذا، فإن انضمام "المعسكر" إلى الحكومة سيؤدي إلى خروج كتلة المستوطنين "البيت اليهودي" من الحكومة. ولكن بعد ذلك مباشرة، ستبدأ حالة تناحر بين نواب" الليكود"، الذين هم بغالبيتهم الساحقة من جناح اليمين الأشد تطرفا، وبين نواب "المعسكر الصهيوني" الذين يبدون "اعتدالا."

والسيناريو الثالث هو ضم كتلة "يوجد مستقبل" برئاسة يائير لبيد، لكن هذا الحزب فقد 40% من قوته البرلمانية، بعد 26 شهرا فقط من الانتخابات التي سبقت، بسبب نهجه في حكومة نتنياهو السابقة، وخاصة في مسألة السياسة الاقتصادية الصقرية. وانضمام "يوجد مستقبل" سيكون مشروطا بقبوله كل الاتفاقيات المبرمة مع كتلتي "الحريديم"، وإلغاء قانون التجنيد الإلزامي عن شبان الحريديم، وهذا يعني أن "يوجد مستقبل" سينهي عمليا كل وجود له في الانتخابات اللاحقة.

والسيناريو الرابع الأضعف، هو أن يُحدث نتنياهو انقلابا كليا في حكومته، بحيث يُخرج من الحكومة تحالف المستوطنين "البيت اليهودي"، وكتلتي "الحريديم"، ويضم إليها كتلتي "المعسكر الصهيوني" و"يوجد مستقبل"، وهذا تحالف يرتكز على 75 نائبا، لكنه سيشكّل ضربة سياسية لحزب الليكود، الذي حصر ذاته في الانتخابات الأخيرة بشكل أكثر من ذي قبل في معسكر اليمين واليمين المتشدد، وتحالف كهذا سيكون "خرقا للثقة" في حسابات جمهور مصوتيه، وما من شك

سيدفع ثمنه نتنياهو، أضف إلى هذا أن كتلة" الليكود "ذات الغالبية الساحقة من اليمين الأشد تطرفا لن تقبل بحكومة كهذه.

كل السيناريوهات التي أمام نتنياهو بمثابة حقول متفجرات مزروعة، ومهما يصمد هذا السيناريو أو ذاك، سيقف حتما على لغم يفجره، ولذا فإن الانتخابات الإسرائيلية الجديدة مسألة وقت، وقد تكون بحسب التوقعات في غضون عامين أو حتى أقل.

بالإمكان القول إن نتنياهو بدأ في هذه الأيام رقصة الموت السياسي الأخيرة. وحكومته الجديدة أشبه ببُرج ورقي قد ينهار في أي لحظة. فعلى مدى سنين نجح نتنياهو في القفز على الألواح العائمة كي يجتاز الأنهر السياسية، ولكنه الآن يبدو أنه وصل إلى المقطع الأكثر هيجانا من بين الأنهر التي اجتازها، ما يجعل الألواح العائمة أكثر اهتزازا، فإن صمد نتنياهو في الأيام الأخيرة، وعرض حكومة جديدة، إلا أن التوقعات تُجمع على أن سقوط نتنياهو وحكومته بات في المدى المنظور نسبيا.

بطبيعة الحال الأمور ليست شخصية، فنتنياهو سعى بنهجه إلى جانب تحقيق طموحاته الشخصية "كزعيم سياسي"، لأن يتجاوز كل الصراعات الداخلية التي تشهدها إسرائيل منذ سنوات، وهي تتأزم من مرحلة إلى أخرى. وهذه الصراعات متعددة الاتجاهات وتنعكس على حالة التشرذم التي يشهدها البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) منذ عقدين من الزمن، ولا يبدو الآن ولا في المستقبل المنظور أن إسرائيل ستخرج من دوامتها السياسية، لا بل ستتصاعد لتحتد أكثر داخل الشارع الإسرائيلي[4].

المراجع:

[1] - المشهد السياسي الإسرائيلي 2015/5/5

[2] - المشهد الإسرائيلي 2015/5/5

[3] - المشهد الإسرائيلي 2015/5/5

[4] - المصدر السابق

السياسات العربية في إسرائيل

ترجمة: أ.زهير عكاشة

المصدر: مركز موشيه ديان للدراسات الاستراتيجية والإفريقية

الكاتب: إريك رودنتسكي

التاريخ: 2015/4/13

أسئلة معلقة

في 31 مارس آذار الماضي أدى أعضاء الكنيست الـ 16 من العرب والدروز اليمين القانونية وجلسوا على مقاعدهم في الكنيست العشرين، 12 منهم ينتمون إلى القائمة العربية بينما يمثل كل واحد من الأربعة الباقين حزباً يهودياً صهيونياً مختلفاً مثل المعسكر الصهيوني ليسار الوسط والمعارضة اليسارية ميرتس وحزب الليكود الذي فاز في الانتخابات بزعامة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وإسرائيل بيتنا وهو عضو في الائتلاف الحكومي السابق. هذا هو أضخم عدد من أعضاء الكنيست العرب والدروز الذي يتم انتخابه منذ نشأة الكنيست عام 1949. والأهم من ذلك لربما هو أن القائمة المشتركة التي تعد الآن الهيئة السياسية التمثيلية الكبرى بالنسبة للوسط العربي هي ثالث أكبر حزب في البرمان بعدد اجمالي يصل إلى 13 عضواً من بينهم عضو يهودي واحد حيث تلى الليكود 30 مقعداً والمعسكر الصهيوني 24 مقعداً. ما من شك أن هذه النتائج لم تفاجأ الكثير في الوسطين

العربي واليهودي. فالخاتمة المشتركة من مزيج من أربعة أحزاب حداش (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة) وهو حزب يمثل التيار الشيوعي في السياسات العربية ويدافع عن التعاون اليهودي العربي إضافة إلى ثلاثة أحزاب تمثل التيارين الإسلامي والوطني وهما التجمع الديمقراطي الوطني والحركة العربية للتغيير المعروفة اختصاراً باسم (تعال) ورعام وهي القائمة العربية الموحدة التي تمثل الجناح الجنوبي للحركة الإسلامية. تركز الحديث في الشارع العربي منذ النشأة الأولية للقائمة المشتركة في الثالث والعشرين من يناير 2015 على الدعم المنشود لإقبال الناخب العربي على التصويت في الانتخابات الذي سوف يزيد من نسبة تمثيل العرب في الكنيست. وكما اتضح لاحقاً فإن نسبة تصويت العرب في الانتخابات لعام 2015 كانت أعلى بشكل ملحوظ من نسبة الإقبال على التصويت في انتخابات عام 2013 حيث بلغت 56.5 في المائة.

لقد دفع إنجاز القائمة المشتركة التاريخي عدة تساؤلات هامة إلى الواجهة والتي تتعلق بمستقبل السياسة العربية في إسرائيل أولها وقد يكون أهمها هل الصعود الدراماتيكي في التصويت في الانتخابات الأخيرة يمثل نقطة تحول في المشاركة السياسية للوسط العربي؟

رسم بياني

نسبة الإقبال على التصويت في انتخابات الكنيست 1999-2014

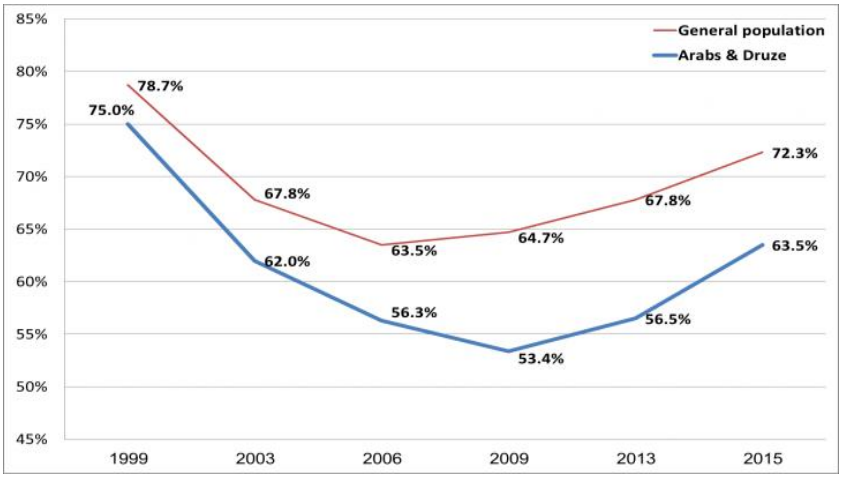

قبيل الانتخابات الأخيرة كانت نسبة التصويت في انتخابات بين أوساط الجمهور العربي على مدار العقد المنصرم أقل بشكل ملحوظ مما كانت عليه في الماضي حيث حامت حول 55 في المائة في الثلاث انتخابات الأخيرة (2006، 2009، 2013) وهذه الأرقام بلا شك تأثرت بفعل المواجهات العنيفة في شمال ووسط إسرائيل في أكتوبر 2000 والتي قتل فيها 13 شاباً عربياً على أيدي الشرطة. أدت هذه الأحداث إلى تراجع حاد في نسبة الإقبال على التصويت عام 2006 وهذا يعزي إلى شيئين وهما اللامبالاة السياسية التي بدأت تتسلل تدريجياً إلى الوسط العربي وأيضاً تعود إلى المناشدة الصريحة من قبل المنظمات الإسلامية والوطنية لمقاطعة انتخابات الكنيست. أحد تفسيرات تراجع ثقة الناخب العربي في الكنيست تعزي إلى هيمنة الأحزاب اليهودية اليمينية والتزايد المستمر في عدد التشريعات التي تبادر إلى طرحها هذه الأحزاب والتي يعتبرها الجمهور العربي تمييزاً ضدهم من هذه المبادرات التشريعية التي أثارت موجة انتقادات عارمة في صفوف العرب تمثلت في "قسم الولاء" الذي تبنته حكومة الليكود في أكتوبر عام 2010. وحسب هذا المشروع يطلب من طل من يتقدم من العرب للحصول على الجنسية الإسرائيلية أداء قسم الولاء لدولة إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية.

لعب تشكيل القائمة المشتركة دوراً حاسماً في مراجعة عقد من اللامبالاة السياسية فحسب استطلاع للآراء أجرى في الوسط العربي قبل شهر من الانتخابات أكد نحو 44.8 في المائة من المستطلعين أن إنشاء القائمة العربية المشتركة يؤثر على نيتهم في التصويت في الانتخابات المقبلة وتوقع الاستطلاع ارتفاعاً في نسبة الاقبال على التصويت حيث أوضح ثلاثة أرباع المستطلعين أنهم سيصوتون في يوم الانتخابات. علاوة على ذلك وحسب الاستطلاع نفسه فإن أغلبية المستطلعة آرائهم (68.3 في المائة) يعتقدون بأن الكنيست ومن الآن فصاعداً ستكون بمثابة ساحة فعالة للعمل السياسي للجمهور العربي في إسرائيل. ورغم أن سجل نسبة التصويت العالية في التجمعات السكنية العربية (الأعلى منذ عام 1999) قد تشير إلى أن المشاركة السياسية في الكنيست أصبحت من جديد شيئاً مهماً بالنسبة للجمهور العربي في إسرائيل إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أن الإيجندا السياسية للوسط

العربي تشبه تلك التي كانت سائدة في الماضي. تركز الخطاب السياسي العربي في التسعينات على جهود تحقيق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين والمساواة بين اليهود والعرب بيد أن الجمهور العربي في السنوات الأخيرة أخذ يتبنى رؤية أكثر ميلاً نحو الداخل ليركز على وضعه كأقلية مدنية قومية في المجتمع الإسرائيلي وأيضاً على الحاجة لإيجاد حلول للهموم والمشاكل التي تعصف بالوسط العربي كالرعاية الصحية والتعليم والعنف وشئون المرأة وغيرها من القضايا. والذي أكد ذلك التغيير أكثر هو الاستطلاع الذي أجراه برنامج Konrad Adenaur والذي صنف فيه المستطلعين مشاكلهم الداخلية وسياسة الحكومة نحو السكان العربي كأكثر مشكلتين ملحتين يتوجب على أعضاء الكنيست العرب الجدد معالجتها بعد الانتخابات. وقد جاءت المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية.

جدول بياني

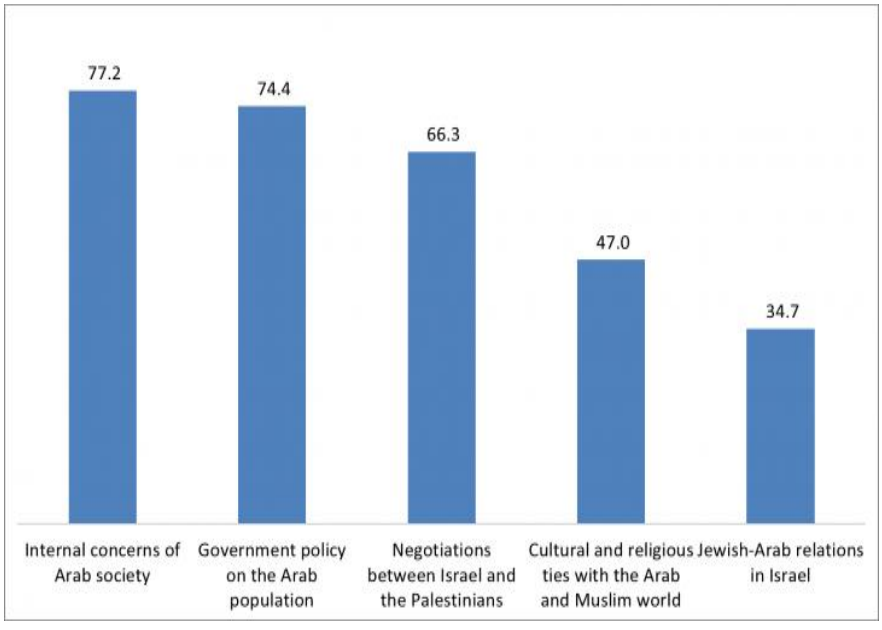

السؤال الذي يطرح نفسه بعد انتخابات هذا العام هو كالتالي هل سيدوم الزخم الحاصل في زيادة التعاون بين الطبقة السياسية العربية التي أطلقها إنشاء القائمة العربية المشتركة؟ وإذا كان الأمر كذلك ترى ما هي الأدوات التي ستستخدم لتحقيق ذلك؟ ساد فقد إنشاء القائمة العربية المشتركة شعوراً غير عادياً بالوحدة في الشارع العربي والذي إذا هذا الاحساس هو الدعم العربي الواسع قبل الانتخابات للقائمة العربية المشتركة التي اعتبرت وسيلة لضمان التمثيل العربي في الكنيست رغم رفع نسبة الحسم البرلمانية. خاضت القائمة العربية المشتركة الانتخابات تحت شعار قوى (إرادة الإمة) وهو بلا شك شبيه بشعار إرادة الشعوب المنسوب لسلسلة الانتفاضات العربية في الدول المجاورة. في المهرجان الحاشد الذي جرى في منتصف شهر فبراير في الناصرة والذي أعلن انطلاقة حملة القائمة المشتركة. أكد زعماء القائمة على أن إنشاء القائمة العربية المشتركة سيكون درساً بناءً ليس للجمهور العربي في إسرائيل فحسب بل لسائر الشعوب العربية في الدول المجاورة وهو أن القاسم الوطني المشترك هو الآن أقوى بكثير من كل الخطوط الفاصلة الأخرى القائمة على الانتماء السياسي والديني. بذلك أصبحت القائمة المشتركة بمثابة تعبير ملموس لتعريف الأقلية العربية لذاتها على أنها إجماع وطني قوي بيد أن من غير الواضح إن كان هذا الأمر وصل فعلاً إلى توافق على الايجندا القومية. لا شك أن الأحزاب التي تتألف منها القائمة المشتركة تملك مواقف سياسية وأيدلوجية يصعب جداً التوفيق بينها. فهناك في القائمة متدينون ومحافظون معروفون بانتمائهم للحركة الإسلامية يقابلهم أعضاء علمانيون يمتلكون رؤى تقدمية تتعلق بحقوق الأفراد معروفون بانتمائهم للحزب الشيوعي، أضف إلى ذلك أن كلمة (عربي) مفقودة من اسم القائمة المشتركة رغم أن الأغلبية الساحقة من أعضائها وناخبيها هم من العرب. الأمر الذي لا يدخل في نطاق غير المقصود كون حداش تدافع عن عمل عربي ويهودي مدني مشترك ولقد نجح هذا الحذف حيث ظل دعم التجمعات السكنية اليهودية لأحزاب القائمة المشتركة كما هو عليه إبان فترة انتخابات العام 2013 لكن من الشكوك فيه أن يظل الناخبون اليهود الذين بقوا مخلصين لحداش وبتصويتهم للقائمة المشتركة قادرين على الاستمرار في تأييدهم لشعار القائمة (رغبة الأمة). إذن أين سيتجه الشعور الوليد بالوحدة والتفاؤل تجاه

السياسة البرلمانية؟ هل ستتركز الجهود على السياسات البرلمانية مثلاً على الدعاية لا بل زيادة عدد أعضاء الكنيست العرب في اللجان البرلمانية وتحويل الكنيست على ساحة أكثر فاعلية للعمل الجمهوري لصالح المواطن العربي؟ أم هل أن الزخم الايجابي الذي تحقق بعد الوحدة التي طال السعي نحوها في الكنيست سيتشتت إلى قضايا خارج الكنيست كإصلاح لجنة المتابعة العليا وتحويلها إلى هيئة قيادية خارجية غير برلمانية للوسط العربي؟ لاشك أن هذا الاختيار يعكس التنافس المستمر بين النهجين المتناحرين: نهج حداش التي تدافع عن عمل برلماني مشترك يشمل جميع المواطنين عرباً ويهوداً ونهج الحركة الإسلامية وبلد التي تعتبر السياسات البرلمانية بالنسبة لها وسيلة لخدمة الأقلية العربية وليس هدفاً نهائياً.

الهدف النهائي بالنسبة للإسلاميين هو المحافظة على طريقة هدف القوميون الممثل ببلد في المحافظة على الوعي القومي الوطني الفلسطيني للأقلية العربية وفي النهاية نزع الطابع الصهيوني عن الدولة.

أثبتت نتائج الانتخابات الأخيرة أن التمثيل العربي في الكنيست وصل إلى ذروته التاريخية ومع ذلك تعتمد آثار هذا الانجاز على سلوك وتصرفات أعضاء القائمة المشتركة. سقف توقعات الجمهور العربي نحو الأعضاء المنتخبون حديثاً هو سقف عالي. ترى هل ستمثل هذه الانتخابات نقطة تحول ليست فقط في السلوك السياسي للناخب العربي بل أيضاً لأعضاء الكنيست العرب؟ ترى هل سينسى أعضاء القائمة المشتركة المناكفات الأيدلوجية في سبيل العمل معاً نحو تضخيم الفوائد التي ستعود على الناخب؟ ليس بإمكاننا إلا أن ننتظر الأجوبة على هذه التساؤلات المهمة.

العمل والليكود والحقوق الفلسطينية

أ.علاء محمد منصور *

كان لانتفاضة الأقصى التأثير السياسي الأبرز في نشأة حزب كاديما الذي تزعمه شارون وتربعه على سدة الحكم في اسرائيل، وهو ما قلب المعادلة المعتادة في نظام الحكم الاسرائيلي من تداول حزب العمل أو الليكود على تشكيلة الحكومة الإسرائيلية، ولكن سرعان ما توارى هذا الحزب ومؤسسيه عن الأنظار وعن المشهد السياسي الاسرائيلي بعد ثلاث دورات انتخابية، خاصة بعد عدم تمكنه من تجاوز نسبة الحسم ليتم تمثيله بالكنيست العشرون، لتعود الحلبة السياسية الاسرائيلية من جديد للتقاسم بين مدرستين أساسيتين، مدرسة حزب الليكود ومدرسة حزب العمل، ورغم وجود المبادئ الصهيونية كقاسم مشترك بين كافة الاحزاب الاسرائيلية ماعدا الاحزاب العربية، الا أن هناك فروق نسبية وليست جوهرية بين كل من حزبي العمل والليكود حول عملية السلام مع الفلسطينيين، فكلا الحزبين لم يلتزم أي منهما بتجميد الاستيطان عند توليه الحكم في اسرائيل، بل كانت الزيادة في وتيرته دليلاً على عدم مصداقيتهما في إتمام عملية السلام.

---

* كاتب وباحث بالدراسات السياسية

حيث تقوم العملية السلمية وخاصة على المسار الفلسطيني على تنازل إسرائيل عن الأراضي التي احتلتها في حرب حزيران 1967م، مقابل الاعتراف بشرعية وجود إسرائيل وإنهاء حالة الحرب والعداء معها، وحسب الإسرائيليين فهذا تنازل عن العمق الاستراتيجي الذي حققته إسرائيل بعد الحرب، وكذلك للاستيطان الذي يمثل جوهر المشروع الصهيوني برمته، ولذلك نشأ خلاف بين الإسرائيليين على اختلاف توجهاتهم الحزبية والفكرية حول الخط الاستراتيجي الذي يجب على إسرائيل انتهاجه للحل السلمي، ومن الممكن حصر نقاط الاختلاف بين حزبي العمل والليكود فيما يخص السلام مع العرب بالقضايا التالية: الدولة الفلسطينية، ومصير الأراضي المحتلة عام1967م، وحدود إسرائيل، ومصير المستوطنات، وعودة اللاجئين.

حزب العمل:

يعتبر حزب العمل مؤسس الدولة اليهودية منذ قيامها وواضع أسس نظامها السياسي والاقتصادي، وباني قواتها العسكرية التي استطاعت أثناء توليه الحكم في إسرائيل من الحفاظ على حدودها وتوسيعها من خلال عدة حروب خاضتها حكوماته المتعاقبة حتى وصول حزب الليكود للحكم عام 1977م.

ومن المعروف عن حزب العمل أنه يجيد قراءة المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية ويسير في اتجاهها، فقد وافق الحزب على التسوية السياسية مع العرب ضمن إطار مؤتمر مدريد للسلام الذي دعت اليه الولايات المتحدة الأمريكية، بعد قيام نظام عالمي جديد بقطب واحد بزعامتها، وتداعيات حرب الخليج الثانية، وتفكك الاتحاد السوفيتي، ويُحسن حزب العمل المناورات السياسية والإعلامية في قدرته على الالتفاف على المشاريع الدولية والتهرب منها، ويتميز بالمرونة السياسية مما أكسبه تأييد العديد من الدول لسياسته العدوانية بعد اظهارها بمظهر الهادفة والمحبة لتحقيق السلام والأمن لإسرائيل والدول المجاورة، فأتاحت هذه المرونة والمراوغة لإسرائيل فرصة كسب الوقت لفرض وقائع جديدة على الأرض.

ويقوم المشروع السياسي لحزب العمل على نقاء الدولة العبرية الذي يمكن أن يحدث من خلال انسحاب إسرائيل عن أجزاء من المناطق العربية المحتلة عام 1967م، "منطلقاً في ذلك من أسباب واعتبارات أمنية وسياسية واقتصادية وديموغرافية، ولهذا فقد دعا الحزب الى إقامة ما يسمى المستوطنات الأمنية القائمة على توسيع المجال الجغرافي، مقابل معارضته لإقامة مستوطنات ذات طابع سياسي في مناطق ذات كثافة سكانية فلسطينية"[1]، فالحزب لا يعارض تفكيك بعض المستوطنات الصغيرة أو المعزولة في إطار التسوية الدائمة مع الفلسطينيين، لكنه يصر على ضم الكتل الاستيطانية الكبيرة لإسرائيل باعتبارها مستوطنات أمنية. وحول الدولة الفلسطينية وحدودها نجد أن الحزب بحكم التحولات الدولية والإقليمية والمحلية لم يعد بإمكانه إنكار وجود الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير، فالحزب "يعطي أولوية المواجهة مع الخطر الديمغرافي السكاني الذي يهدد للمدى القريب – المتوسط الأكثرية اليهودية في غربي نهر الأردن، ولمواجهة هذا الخطر وليس بسبب الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، يطرح تقسيم البلاد وقيام دولة فلسطينية بجانب إسرائيل"[2]، فهو مؤيد لإقامة دولة فلسطينية محدودة السلطات وعلى أقل قدر ممكن من الأرض ويرفض إقامتها على حدود الرابع من حزيران 1967م، ويقول اسحق رابين زعيم حزب العمل السابق بأن "حدود الرابع من حزيران 1967م كانت سبب اندلاع الحروب وأي تحرك عسكري جوهري في الدول العربية يضع إسرائيل أمام خيار قاس:- شن حرب وقائية أو المجازفة بالتعرض لهجوم عربي يهدد أمننا، ونحن مضطرون لتحقيق حدود يمكن الدفاع عنها تختلف عن حدود الرابع من حزيران 1967م"[3]، فحزب العمل والليكود لم يعلن أياً منهما في برامجه عن حدود إسرائيل، لكون الحدود حسب الاستراتيجية الصهيونية تقررها الوقائع على الأرض (المستوطنات) وموازين القوى السياسية والعسكرية.

ويعتبر حزب العمل نهر الأردن حداً أمنياً لإسرائيل ومنع أي جيش أجنبي من التواجد غربي النهر، كما يعتبر الحزب القدس الموحدة العاصمة الأبدية لإسرائيل متوافقاً بذلك مع موقف الليكود من المدينة المقدسة.

وفيما يتعلق بحق العودة للاجئين الفلسطينيين فقد رفض باراك أثناء توليه رئاسة الوزراء في إسرائيل أي شكل من اشكال حق عودة اللاجئين لديارهم، وطالب بتأجيل هذه المسألة الى ما بعد المفاوضات النهائية، وقد أثبت باراك بعد انتخابه خلفاً لنتنياهو عام 1999م أنه لا يقل تشدداً عن سلفه في قضايا التسوية السلمية مع الفلسطينيين، حتى أنه ظهر أكثر تشدداً من نتنياهو من الناحية الأمنية، مما حدا بالكاتب الإسرائيلي يؤيل ماركوس الى اطلاق تسمية (باراكياهو) عليه باعتباره نسخة جديدة عن نتنياهو، فحديث نتنياهو عن السلام القائم على الردع والقوة العسكرية، يؤكده باراك في برنامج حكومته عام 1999م بأن "السلام لن يأتي إلا من خلال قوة جيش الدفاع الإسرائيلي ودولة إسرائيل، وعنصر الردع لدى الدولة"[4]، وانطلق باراك كزعيم لحزب العمل في أفكاره من وجود تهديد مستمر لوجود إسرائيل "صراع وجود"، ويتوجب على إسرائيل اعتماد استراتيجية هدفها الأساسي هو الحفاظ على دولة إسرائيل لذلك تبنى باراك مبادئ أساسية هي:-

- القدس الموحدة عاصمة إسرائيل الأبدية.
- عدم العودة الى حدود الرابع من حزيران 1967م.
- عدم تواجد جيش أجنبي غربي النهر.
- بقاء معظم المستوطنات ضمن كتل استيطانية كبيرة تحت السيادة الإسرائيلية[5]

وفي عام 2002م تقدم بنيامين بن العيزر رئيس حزب العمل السابق بمشروع سياسي لمؤتمر الحزب ينص على وجود دولتين لشعبين يعيشان جنباً الى جنب في إطار تعايش سلمي إسرائيل وفلسطين، يتنازل بموجبه كل طرف عن أحلامه التاريخية، دون تحديد طبيعة الدولة الفلسطينية المقترحة أو حدودها، وكجزء من هذه التسوية تزيل إسرائيل المستوطنات اليهودية من قطاع غزة والمستوطنات المعزولة في الضفة الغربية، وتُمكن المستوطنين من البقاء والتجمع في كتل استيطانية رئيسة يتم ضمها الى إسرائيل. وبخصوص القدس الشرقية يقترح المشروع تطبيق نظام خاص من خلال تواجد قوة دولية يتفق عليها الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني تتولى الاشراف على المسجد الأقصى وقبة الصخرة وحائط البراق الذي

يطلق عليه اليهود حائط المبكى، ولن توجد سيادة نهائية على الحرم القدسي، ويتم ايجاد حل ساري المفعول لجميع الأطراف بصورة متفق عليها، تشارك فيه دول إسلامية وأعضاء من مجلس الأمن. وهذا المشروع رغم ضآلة التنازلات الإسرائيلية فيه ظل حبراً على ورق ولم يحظى بموافقة حزب العمل عليه، هذا التماثل الايديولوجي والسياسي لحزب العمل والليكود كما سيتضح لاحقاً جعل يوسي سريد يصف حزب العمل قبل انفصاله عنه بأنه "ليكود رقم 2"[6]. وهذا ما أوضحه البرنامج السياسي لحزب العمل الذي نشر قبل أيام، والذي أعلن أن يده ستكون قوية على غزة، وأنه سيقبل بدولة فلسطينية دون تقسيم القدس مع الاحتفاظ بالكتل الاستيطانية والمستوطنات في الأغوار، وبالإضافة لشرط الاعتراف بيهودية الدولة، والسؤال لماذا سيفضله الناخبون من معسكر اليمين على أصحاب المواقف الأصلية الأورجينال؟.

حزب الليكود:

منذ وصول حزب الليكود للسلطة عام 1977م وحتى فوز زعيمه بنيامين نتنياهو بتشكيل الحكومة عام 2009م وهو يتحدث في برامجه الانتخابية عن السلام، ولكن من وجهة نظر ليكودية محضة تقوم على الغطرسة والقوة والاستعلاء وعدم التنازل عن الأرض مقابل السلام، فيقول نتنياهو "إن إسرائيل مؤهلة للتوصل الى سلام مع كافة الدول العربية، ولكن لكي يكون هذا السلام دائماً يجب أن يرتكز على أسس متينة من الأمن والعدل، إن معارضة العرب لوجود إسرائيل كانت وما زالت العقبة الرئيسة التي تحول دون تحقيق السلام"[7]، وهنا تتضح الفكرة الرئيسة لحزب الليكود حسب مفهوم نتنياهو بأن الأمة العربية بعدم اعترافها بشرعية وجود إسرائيل هي التي تقف عائقاً أمام السلام وليس الاحتلال الإسرائيلي للأرض العربية، فمبدأ الأرض مقابل السلام غير موجود على أجندة حزب الليكود، ولا تؤمن به الأحزاب اليمينية برمتها، بل الطرح السياسي للحزب يقوم على مبدأ السلام مقابل السلام، فنتنياهو يسعى لتحقيق سلام مبني على اعتراف الدول العربية بشرعية وجود إسرائيل وبقائها آمنة مستقرة، دون شروط مسبقة بالانسحاب الإسرائيلي من المناطق

المحتلة، بل مقابل الخيرات الاقتصادية التي ستعود على العرب من هذا السلام، وأن معادلة السلام مقابل التخلي عن الأرض خاطئة، وأن السلام يعود على الدول العربية بفائدة أكبر من الفائدة التي ستعود على إسرائيل، وفي هذا الخصوص يقول نتنياهو أن "السلام مع إسرائيل يمكن أن يصبح بالنسبة للدول العربية جسراً الى العالم الغربي الصناعي، من أجل تجنيد الاستثمارات والتكنولوجيا المتقدمة والحصول على خدمات مالية متنوعة وفتح قنوات تجارية عديدة"[8].

فالمتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية(انهيار الاتحاد السوفيتي، حرب الخليج الثانية، الانتفاضة الفلسطينية) إضافة لضرورة المحافظة على المصالح الأمريكية في المنطقة عبر ضمان استقرار وأمن إسرائيل، جعلت شامير يستجيب للمطلب الأمريكي بحضور مؤتمر مدريد للسلام، ويدرك بأن عصر الأرجون والهاجناه والانتداب البريطاني انتهى، ولكن الحاضر يقول الان بعد وجود المتغيرات أو التحولات الدولية والإقليمية والمحلية التي تدفع قادة اسرائيل لتوقيع معاهدة سلام أو السير قدماً بخطوات جدية نحو عملية السلام، فإسرائيل تعيش أجمل فترات حياتها وتلبس أبهى حليها وحلتها، بالتزامن مع تراجع الحالة العربية والفلسطينية، فالانقسامات والانشطارات أخذت تفعل فعلها بالفلسطينيين أولاً، وبالبلدان العربية ثانياً، بل عدد من هذه البلدان أصبح يعاني من الحروب الأهلية والصراعات المسلحة للوصول لسدة الحكم، وباتت الدول العربية ضعيفة ومنقسمة على نفسها، والأولوية تعطيها لجرحها الداخلي النازف والذي يبدو أنه نزيفه سيستمر طويلا قبل أن يتوقف ويلتئم.

ويقوم المشروع السياسي لحزب الليكود على اعتبار "أن الحق السرمدي للشعب اليهودي على أرض إسرائيل غير قابل للتأويل، ويندمج مع حقه في الأمن والسلام"[9]، فالحزب يعتبر أن أرض فلسطين هي (أرض إسرائيل التاريخية) ولليهود الحق في استيطانها بغض النظر عن الاعتبارات الديمغرافية أو الدولية المطالبة بوقف الاستيطان، ولا يميز بين مستوطنات أمنية وأخرى سياسية فكلها حسب اعتقاده أرض إسرائيل، وهذا يفسر استمرار حكومة نتنياهو الحالية بتسريع الاستيطان في الضفة الغربية والقدس بوتيرة عالية غير آبهة بالمطالبات الدولية

ومنها الأمريكية بضرورة وقف الاستيطان لإتاحة الفرصة أمام المفاوضات كي تأخذ طريقها عبر عملية السلام. أما الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني فهي غير موجودة في برامج حزب الليكود، ولا تقره، بل تعمل على تحقيق الوطن البديل في الأردن، وهذا ما يصرح به قادة الليكود والأحزاب الدينية المتطرفة، ويعارض حزب الليكود إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة على حدود الرابع من حزيران 1967م، فهو يرى الحل عبر نوع من الإدارة الذاتية للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية أو عبر تقاسم السلطات مع الأردن، أو على فكرة التقاسم الوظيفي مع الفلسطينيين، بإعطاء الفلسطينيين سلطة حكم ذاتي وبقاء السيطرة الأمنية على المعابر والحدود والبحر والجو بأيدي القوات الإسرائيلية، ومنع اقامة سيادة فلسطينية على الضفة الغربية.

وفي خضم المعركة الانتخابية العشرون للكنيست الاسرائيلي 27آذار/مارس 2015م، صرح بنيامين نتنياهو زعيم حزب الليكود بأنه ضد اقامة دولة فلسطينية، وتراجع عن هذا التصريح بشكل تكتيكي وليس جوهري بعد فوره بتلك الانتخابات بأنه يشترط لاعترافه بقيام الدولة الفلسطينية، بضرورة اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل كدولة يهودية، فالفلسطينيون قدموا في أوسلو الاعتراف التاريخي والجوهري بدولة اسرائيل وبات حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ينحصر بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967م(الضفة الغربية وقطاع غزة)، أي على 22% فقط من مساحة فلسطين التاريخية، وتأتي مطالبة الليكود وزعيمه نتنياهو ومن قبله زعماء اسرائيل سواء من العمل أو كاديما، بضرورة اعتراف الفلسطينيين بيهودية اسرائيل في سياق الاستراتيجية الأمنية الاسرائيلية الهادفة الى الاعتراف الفلسطيني الضمني بنفي حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وتخلص اسرائيل من الكم الديمغرافي العربي الذي بات يهدد طبيعتها اليهودية، وما يحتويه من الموافقة العملية على مبدأ تبادل الأراضي وليس التنازل عنها، والذي قد يتطور ليصبح تبادل سكان وأرض(المستوطنين والمستوطنات) مقابل سكان وأرض (الفلسطينيين داخل1948) خاصة المدن والقرى العربية المكتظة بالسكان والمحاذية للخط الأخضر. فكافة برامج حزب الليكود بدءاً من زعيمه السابق (شامير) فترة مؤتمر

مدريد للسلام بالشرق الأوسط عام 19991م الى فترة بنيامين نتنياهو 2015م وهو ينادي بالحكم الذاتي للفلسطينيين كحل نهائي ودائم، حيث يرى نتنياهو في الحكم الذاتي للفلسطينيين بأنه لا يعني دولة "إنه نوع من نظام حكم داخلي يسمح لأقلية قومية أو دينية بإدارة شئونها تحت سيادة شعب آخر"[10]، وهنا يتوجب القول بأن هذه الأقلية القومية التي يتحدث عنها نتنياهو ستصبح أغلبية بعد سنوات قليلة عام 2020م حسب الاحصائيات الإسرائيلية، فهل ستحكم الأقلية اليهودية في هذه الحالة الأكثرية العربية؟ كما كان يجري في النظام العنصري البائد في جنوب أفريقيا والذي ذهب دون رجعه. وبناء على ما تقدم يتبين أنه ليس هناك أدل على وصف سياسة نتنياهو مقارنة بسياسة حزب العمل سوى قول البروفيسور الفلسطيني ادوارد سعيد "إن سياسات نتنياهو ليست سوى امتداد متحجر وقح لسياسات حزب العمل تجاه الفلسطينيين، التي تقوم على المواقف نفسها، ضمنياً أحياناً وصراحة أحياناً أخرى"[11].

ومع استمرار مفاوضات السلام لأكثر من ربع قرن أصبح حلم تحقيق اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة يتلاشى شيئاً فشيئاً أمام سياسة التغول الاستيطاني بالضفة الغربية وتغيير المعطيات الجغرافية والسكانية على الأرض، وأصبح من غير الممكن ايجاد حل لا يأخذ بالحسبان التطورات الواقعة على الارض من مستوطنات ومستوطنين بالضفة الغربية وقلبها الحيوي القدس الشريف، ولكن البديل عن المفاوضات في ظل تردي الحالة العربية والفلسطينية والقوة الضاغطة الدولية ليس جاهزاً بعد، فإسرائيل كيان استعماري استيطاني عنصري إحلالي، وهنا تكمن فرادته عن غيره من المحاولات الاستعمارية الاستيطانية السابقة عبر التاريخ البشري، فإسرائيل ليست فقط دولة محتلة، بل تربطها علاقات تحالف استراتيجي عضوي مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يمكن للسلام العادل أن يتحقق بدون الضغط والتأثير من الخارج بهدف تغيير علاقات وموازين القوى القائمة، وهذا بحاجة إلى طريق آخر غير طريق المفاوضات القائم على المماطلة والتسويف والمساومة على ما تم الاتفاق عليه، للحصول على تنازلات فلسطينية بقضايا الوضع الدائم ليصار لتطبيق بعض القضايا المرحلية أو حتى المعيشية اليومية، فالمزيد من

المفاوضات من دون قوة ولا مرجعية أممية ولا إرادة فلسطينيّة وعربية موحدة لن تكون قادرة على إنجاز قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وقادرة على البقاء، أو من خلال دولة واحدة ديمقراطية للشعبين، وحتى خيار الدولة الواحدة ثنائية القومي مرفوض إسرائيليا لكونه يُقوض الحلم الصهيوني بدولة الشعب اليهودي، والانكار الصهيوني لحقيقة قيام إسرائيل على حساب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بأرضه ووطنه، وأمام تعاقب الحكومات الإسرائيلية المختلفة التلاوين الحزبية والمتفقة جميعا على انكار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وأمام تردي الأوضاع العربية وتدهورها الى انقسامات وانشطارات وحروب أهلية، لم يبقى أمام الفلسطينيين سوى التوجه نحو انتهاج استراتيجية التدويل للقضية الفلسطينية لعزل اسرائيل وفرض العقوبات عليها من قبل المجتمع الدولي ومؤسساته المختلفة.

وفي ظل رفض إسرائيل لإقامة الدولة الفلسطينية القابلة للحياة كحل للصراع العربي الإسرائيلي في ضوء مصالح أمنها القومي، أو للحل عبر دولة واحدة ثنائية القومية ستبقى حالة اللاسلم واللاحرب (الحرب الراقدة) هي السائدة والمسيطرة على الوضع الراهن في الأمد المنظور على الأقل.

الهوامش

[1] شعبان، خالد. (1999) : "النظرية الأمنية الإسرائيلية"، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، **83**. ص ص4-29.

[2] مخول، عصام. (2002، 17 مايو): حرب على وجود إسرائيل أم من أجل استمرار احتلالها؟، القدس، ص11.

[3] رابين، اسحق. (1993): **مذكرات اسحق رابين**، ط1. دار الجليل للنشر، عمان.

[4] حيدر، ع. وآخرون (2005): "الحراك السياسي في إسرائيل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والأمنية"، دراسات شرق أوسطية، **32- 33**. ص ص 111- 125.

[5] منصور، علاء (2013): **الأمن القومي الاسرائيلي وانعكاسه على عملية السلام مع الفلسطينيين**، جامعة الأزهر، فلسطين،(رسالة ماجستير غير منشورة)، ص119.

[6]. مزاحم، هـ. (2001): **حزب العمل الإسرائيلي1968- 1999**، ط1. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، ص94.

[7] نتنياهو، بنيامين. (1999): **مكان تحت الشمس**، ترجمة محمد عودة الدويري، ط 4. دار الجليل للنشر، عمان، ص385.

[8] نتنياهو، بنيامين. (1999): **مكان تحت الشمس**، ترجمة محمد عودة الدويري، ط 4. دار الجليل للنشر، عمان، ص392.

[9] خزمو، جورج. (1988): "انتخابات 1988 توقع تعادل القوتين الكبريين- الليكود والمعراخ"، البيادر السياسي، **323**. ص ص 48-53.

[10] نتنياهو، بنيامين. (1999): **مكان تحت الشمس**، ترجمة محمد عودة الدويري، ط 4. دار الجليل للنشر، عمان، ص414.

[11] سعيد، ادوارد. (2002): **نهاية عملية السلام – أوسلو وما بعدها**، ط1. دار الآداب للنشر والتوزيع، بيروت، ص93.

قراءة في نتائج الأحزاب الدينية الحريدية في الانتخابات العشرين 2015

أ.سهيل شمعة

جاءت انتخابات الكنيست العشرين في 17 آذار/ مارس 2015، مبكرة قبل نحو عامين من موعدها المقرر، وذلك بعد حصول خلافات جوهرية في الائتلاف الحاكم بقيادة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو مع مكونين أساسيين في الائتلاف وهما حزب الحركة بقيادة تسفي لفني وحزب هناك مستقبل بقيادة لبيد، حول ميزانية 2015، والمفاوضات.

على خلاف جميع التوقعات جاءت نتائج هذه الانتخابات مفاجأة للجميع ولا تعكس استطلاعات الرأي التي سبقتها، التي رجحت فوز حزب المعسكر الصهيوني على الليكود، وهذا يعكس بالتأكيد الميول اليمينية لدى المجتمع الإسرائيلي، كما أنها حطمت القاعدة الثابتة في الانتخابات الإسرائيلية، والتي تقول بأن الحزب الذي يدعو إلى الانتخابات هو الحزب الذي يخسرها. وقد جرت الانتخابات في ظل متغيرات محلية وإقليمية ودولية أعادت في مجملها فرز المعسكرات وإعادة تمحورها وتقسيمها بشكل واضح إلى معسكرين واضحين: معسكر اليمين واليمين المتطرف، ومعسكر اليسار ويسار الوسط، وظهور قوى جديدة لم تكن موجودة على الساحة الحزبية الإسرائيلية من قبل، كانت أهم هذه المتغيرات:

•وصول عملية السلام إلى طريق مسدود، وتوجه القيادة الفلسطينية إلى المحافل الدولية ومحكمة الجنايات الدولية لمقاضاة إسرائيل.

•تغير السياسة الأوروبية تجاه حكومة نتنياهو، وفرض عزلة سياسية واقتصادية عليها، وتحميلها مسؤولية تعثر عملية السلام نتيجة استمرار الاستيطان.

•دعم غير مسبوق للسياسة الفلسطينية خاصة من البرلمانات الأوروبية التي اعترفت اغلبها بالدولة الفلسطينية، كما واعتراف حكومة السويد بالدولة الفلسطينية.

•سوء العلاقة مع الإدارة الأمريكية، خاصة بعد إلقاء نتنياهو خطابه في الكونغرس الأمريكي.

•الحرب الإسرائيلية على غزة بتاريخ 8 تموز/ يوليو 2014.

•سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية داخل إسرائيل.

نتائج انتخابات الكنيست العشرين: 17 آذار/ مارس 2015.

مجموع أصحاب حق الاقتراع: 5,881,696، مجموع المصوتين: 4,017,235

مجموع الأصوات المحتسبة: 3,975,358، نسبة الحسم (3.5٪).

اسم القائمة أو الحزب	عدد الأصوات الصالحة	الأصوات بالنسبة المئوية %	عدد المقاعد
الليكود	924,766	23.26	30
المعسكر الصهيوني	744,673	18.37	24
القائمة العربية المشتركة	744,673	10.98	14
هناك مستقبل	348,802	8.77	11

كولانو (جميعنا)	294,526	7.41	10
البيت اليهودي	254,663	6.41	8
شاس	230,735	5.8	7
اسرائيل بيتنا	205,619	5.17	6
يهدوت هتوراه	205,551	5.17	6
ميرتس	154,648	3.89	4
ياحد	–	–	–

أدت انتخابات الكنيست في 2015 على صعيد النظام السياسي/ الحزبي: إلى وجود حزبين كبيرين الليكود والمعسكر الصهيوني، ومجموعة من الأحزاب المتوسطة والصغيرة الحجم، ومن شأن هذا الأمر أن يزعزع استقرار الحكم، لأن الأحزاب الصغيرة سوف تمارس أعلى درجات الابتزاز والمساومة. كما أدت انتخابات الكنيست على صعيد المعسكرات: إلى صعود قوة معسكر اليمين الذي يقوده الليكود، وعلى صعيد موازين القوى: اختلال هذه الموازين لمصلحة معسكر اليمين القومي وضد معسكر يسار الوسط واليسار، وخصوصاً إذا أضفنا إلى معسكر اليمين القومي المعسكر الديني، بناء على ميله الطبيعي إلى التحالف مع اليمين القومي.

الأحزاب الدينية الحريدية المشاركة في انتخابات الكنيست العشرين

تشارك في الانتخابات الحالية للكنيست ثلاث أحزاب دينية حريدية هي:

أولا: حزب شاس: "شاس (شومري توراه سفارديم/ السفارديون حراس التوراة) هو حزب ديني متزمت)حريدي)". أسسه قبيل انتخابات 1984 الأعضاء السفارديون (أبناء الطوائف اليهودية الشرقية) في حزب أغودات يسرائيل، بتشجيع

من الحاخام اليعيزر شاخ ,الزعيم الروحي للطوائف الليتوانية، وبمبادرة من الحاخام عوفاديا يوسف ,الحاخام الأكبر السابق لليهود السفارديين، احتجاجا على الهيمنة الاشكنازية)أبناء الطوائف الغربية) على الحزب ورفضهم إعطاء السفارديين تمثيلا ملائما في مؤسسات الحزب وفي قائمة مرشحيه للكنيست.

ثانياً: كتلة "يهود التوراة: يهدوت هيتوراة": هي كتلة دينية ظهرت- عشية انتخابات 1992- نتيجة اندماج حزبي "أغودات يسرائيل" و"ديغل هيتوراة" وقد دعت إلى ذلك الحاجة إلى توحيد العالم الحريدي الاشكنازي لمواجهة المنافسة القوية من جانب حزب" شاس" الحريدي السفاردي من جهة، والاستعداد لنسبة الحسم الجديدة التي ارتفعت من 1% إلى 1.5% من جهة أخرى. وقد ساعد على نجاح هذا الاندماج اشتداد وطأة المرض على الحاخام "شنيورسون" وانشغال أتباعه عن السياسة بمرضه. وقد اتفق الحزبان على السعي لتوحيد الحزبين ومجلسي كبار علماء التوراة المشرفين عليهما، لكن عملية التوحيد لم تتم.

حزب أغودات اسرائيل: "هو حزب سياسي ديني لليهود الحريديم، أسس سنة 1912م في بولندا على يد زعامات دينية تقليدية من ألمانيا وليتوانيا وهنغاريا وبولندا، تنتمي إلى التيار الأرثوذكسي في اليهودية، كان بينها خلافات بشأن أمور كثيرة جوهرية وثانوية، لكن جمعها العداء للصهيونية، عقيدة وحركة وبرنامجا سياسيا واجتماعياً".

حزب "ديغيل هتوراة: راية (علم) التوراة": حزب من المتشددين دينياً، يمثل أغلبية الطوائف الليتوانية في العالم الحريدي. أسسه عشية انتخابات الكنيست الثاني عشر سنة (1988)، زعماء القبائل الليتوانية في أغودات يسرائيل بمبادرة من الحاخام اليعيزر شاخ، رئيس "يشيفاه بونيباج" في بني براك والزعيم الروحي الأعلى للطوائف الليتوانية آنذاك، في أعقاب الانشقاق عن حزب أغودات يسرائيل وإنشاء حزب جديد، ليمثل أغلبية الطوائف الليتوانية من الحريديم، وذلك بعد أن ثار "شاخ" على زعامة أغودا- الحسيدية في أغلبها- بسبب علاقتها الوثيقة مع طائفة حباد الحسيدية، والتي أوشك أتباعها على الإعلان عن أن زعيمهم الديني المقيم في

نيويورك "المعلم الحاخام لوبافيتش مناحيم مندل شنيورسون" هو المسيح المنتظر، ورفضها تكفيرهم وتكفير زعيمه.

ثالثاً: حزب ياحد: حزب ديني حريدي أسسه ايلي يشاي رئيس حزب شاس سابقاً عشية الانتخابات الكنيست 2015، بعد أن انشق يشاي عن حزب شاس على اثر الخلافات التي دارت بينه وبين رئيس الحزب (شاس) ارئيل درعي، حيث طالب يشاي بالحصول على قسم من صلاحيات درعي، لكن مقرباً من يشاي قال إن "درعي يقيد يدي ورجلي يشاي ويسد فمه. ولا يمكن العمل هكذا."

موقع الأحزاب الدينية الحريدية في انتخابات الكنيست العشرين

لا تعتبر الأحزاب الدينية الحريدية نفسها أحزاب صهيونية، ورغم تصنيفها على اليمين المتطرف سياسياً، ليس لهذه الأحزاب سياسة ثابتة، فهي أحزاب برغماتية منفعية، تبحث عن مصالحها الحزبية على حساب المصالح الوطنية، وهذا يعود إلى إيديولوجيتها الدينية التي ترفض قيام دولة إسرائيل وتربط قيامها برابط ديني يقوم على أساس عودة الماشيح المخلص لليهود، كما ترفض الحركة الصهيونية وتعتبرها حركة ميشيحانية دنيوية، استبدلت الخلاص الديني بالخلاص الدنيوي، وهي تربط تعاملها مع دولة إسرائيل بالأمر الواقع، باعتبار أن إسرائيل كياناً مادياً موجود لا يمكن تجاهله أو إنكاره، يضم تجمعاً يهودياً مثل أي تجمع يهودي في العالم، ورغم تغير هذه الرؤية لإسرائيل من قبل الأحزاب الحريدية، خاصة بعد حرب عام 1967.

إلا أن سياسة الابتزاز التي تتبعها هذه الأحزاب من أجل تحقيق مصالحها مازالت قائمة، فقد شاركت هذه الأحزاب في جل الحكومات السابقة. فقد كانت حكومات اليسار (العمل) وحكومات اليمين (الليكود) دائما تقدم لهم حصة جيدة في الحكومات لضمان تأييدهم بحكوماتهم، فقد وافقت الحكومات باستمرار على إعفاء هؤلاء الحركات من الخدمة في الجيش، وقدمت لهم حصة مالية خاصة، وسمحت

لهم بإدارة منظومة تعليمية خاصة بهم (التعليم الحريدي الديني)، وذلك للحفاظ على الائتلاف، وضمان عدم سقوط الحكومات. ولقد شاركت أغودات يسرائيل في كل ائتلافات حكومة المعراخ (1949–1977)، وحتى صعود اليمين 1977، كما شاركت أغودات والأحزاب المنشقة عنها في حكومات الليكود بعد ذلك.

وقد شهدت الأحزاب الدينية الحريدية في الانتخابات الحالية العشرين 2015، تراجعاً في عدد المقاعد التي حصلت عليها عن الانتخابات السابقة، حيث حصلت حركة شاس على 7 مقاعد من 11 مقعداً حصلت عليها في الانتخابات السابقة 2013، بينما حصل حزب يهدوت هتوراه على 6 مقاعد من 7 حصل عليها في الانتخابات السابقة.

رغم هذا التراجع أبرزت نتائج الانتخابات أمرين هما: استمرار قوة الأصل الإثني والطبقة الاجتماعية، وتنامي الاتجاه القومي. وتحمل الأحزاب الدينية جميعها، طابعاً إثنياً قوياً، ومع أن تمثيل الأحزاب الحريدية انخفض فإنها تظل تشكل تكتل قوي رئيسياً يضم 13 عضو كنيست ملتزمين سياسة تتمحور حول الهوية الإثنية.

أسباب تراجع الأحزاب الدينية الحريدية

يعود تراجع الأحزاب الدينية الحريدية في الانتخابات الحالية إلى سببين أساسيين:

1. الانشقاق الذي حصل في حزب شاس على اثر الخلافات بين رئيس الحركة الحالي ارئيل درعي ورئيسها السابق ايلي يشاي، وتشكيل الأخير حزب جديد (ياحد). الانشقاق ادى بدوره الى تشتت الأصوات وعدم تجاوز حزب ياحد نسبة الحسم 3.5%.

2. إقصاء الاحزاب الحريدية من المشهد السياسي، وعدم مشاركتها في الائتلاف الحكومي السابق (الثالث والثلاثون)، حيث خسرت هذه الأحزاب الامتيازات المالية التي كانت تحصل عليها في الائتلافات السابقة، بالإضافة إصدار قوانين تنص على ضرورة تجنيد عدد من الحريديم، وهذا يعتبر بدوره تأكيد على قرار

المحكمة العليا في شهر آب 2012 بإلغاء قانون طال الذي ينص على عدم تجنيد الحريديم في الخدمة العسكرية، وسن قانون جديد تحت مسمى"المساواة في العبء". المساواة في العبء تعني إلزام كل مواطني إسرائيل بالخدمة العسكرية أو المدنية، إضافة إلى إدخال مادتي الرياضيات والانجليزي إلى منهج تعليم مدارس الحريديم.

موقف الأحزاب الحريدية من تشكيل الائتلاف القادم الرابع والثلاثون

يتوقف دور الأحزاب الدينية (الحريدية) في صنع الائتلافات الحكومية على شكل النظام الحزبي الذي يتأثر بفعل عوامل عديدة أهمها النظام الانتخابي، وشكل البناء الاجتماعي والإيديولوجي، ويعد الشكل الائتلافي للحكومة نتاجاً لعدم حصول أي من الأحزاب السياسية على الأغلبية المطلوبة لتشكيل الحكومة في الانتخابات البرلمانية التي تجري وفقاً لنظام التمثيل النسبي بالقائمة. ولعل في تتبع تاريخ الحكومات الإسرائيلية ما يقطع بأن جل هذه الحكومات قد شارك فيها حزب ديني حريدي أو أكثر، إذ أدى موقع الدين في الدولة وتركيبها السكاني بجانب تطلعات كل طرف في كل ائتلاف إلى أن شاركت الأحزاب الدينية (الحريدية)، على نحو شبه دائم في الائتلافات الحكومية، وتتمتع هذه القوى بقوة مساومة كبيرة في المفاوضات الائتلافية لتشكيل الحكومة الإسرائيلية بعد كل انتخابات. وتفضل التكتلات الكبيرة (العمل– الليكود) التآلف مع هذه الأحزاب– أو مع قسم منها– لاعتبارات تتعلق بسهولة الاتفاق معها. فهذه القوى تتطلب في الدرجة الأولى، مراعاة بعض التقاليد الدينية مثل المحافظة على قدسية "أيام السبت"، وتعديل "قانون من هو اليهودي"، كما أن هذه القوى تطلب ثمنا ماديا لالتحاقها بالائتلاف، وعدم التجنيد في الجيش، وتعليم ديني مستقل.

والأحزاب الدينية (الحريدية)، لا تعتمد على قوتها البرلمانية، في ممارستها لعمليات الابتزاز والمساومة، بقدر اعتمادها على موازين القوة بشكل عام داخل الكنيست من جهة، فعندما ينتج عن الانتخابات قوتان متكافئتان غير قابلتين لتشكيل حكومة وحدة وطنية تكون عملية الابتزاز أكبر وأعظم، كذلك الحال عندما تنفرد

كتلة أو حزب في السيطرة على الكنيست بحصولها على فارق أصوات أكبر من القوة الثانية، وتحتاج هذه القوة إلى الأحزاب الدينية. من جهة أخرى موقع هذه الأحزاب داخل المجتمع ومصالحها، فالدور الذي تلعبه هذه الأحزاب في تشكيل الائتلافات الحكومية والامتيازات التي تحصل عليها أكبر بكثير من قوتها البرلمانية.

موقف الأحزاب الحريدية من تشكيل ائتلاف حكومي

تصنف الأحزاب الدينية الحريدية سياسياً على معسكر اليمين المتطرف، ولكن هذه الأحزاب في حقيقتها أحزاب برغماتية منفعية، تبحث عن مصالحها الحزبية أكثر من التزامها بمحور معين، وكانت الأحزاب الدينية الحريدية قد شاركت في جميع الحكومات السابقة اليسارية واليمينية، بقيادة حزبي العمل والليكود، ورغم أن حزب الليكود أقصاها مرتين من المشاركة في الائتلافات التي شكلها، حين أقصيت من الائتلاف الثلاثون الذي شكله شارون عام 2003، عندما اشترط حزب شينوي عدم مشاركة الأحزاب الدينية في ائتلاف يضمه، والائتلاف الثالث والثلاثون الذي شكله نتنياهو 2013، إلا أن هذه الأحزاب لا تحمل مسؤولية إقصاءها إلى حزب الليكود، بل تعتبر ما حصل قد فرض عليه من حزب هناك مستقبل بقيادة لبيد، ففي تصريح له قال رئيس حزب شاس، أرييه درعي، للقناة الثانية يوم السبت 14 آذار/ مارس 2015 قبل موعد الانتخابات بثلاثة أيام: "إنني أفعل كل شيء من أجل الدخول إلى ائتلاف ولكن ليس بكل ثمن. لدينا شروط. وليس لدي أي شيء شخصي ضد هرتسوغ، لكن من أجل أن يشكل حكومة فإنه بحاجة إلى (رئيس حزب "يش عتيد "يائير لبيد) وميرتس والقائمة (المشتركة). ولن نجلس في حكومة ضيقة لليسار، وسوف نوصي على نتنياهو أمام الرئيس الإسرائيلي". وأضاف"نحن لا نشطب أحداً، لكن يائير شطبنا" بعد الانتخابات الماضية عندما اشترط الانضمام إلى الحكومة بعدم ضم الحريديم إليها.

وفي سياق الصراع العلماني– الحريدي الذي احتدم خلال ولاية الحكومة المنتهية ولايتها، والذي تمثل بسن قانون التجنيد الإلزامي للحريديم وفرض عقوبات

جنائية على المتهربين من الخدمة العسكرية، تعمد نتنياهو، في أكثر من مناسبة، مغازلة الحريديم والتشديد على أن هذا القانون فُرض عليه، وأنه سيعمل على إلغاء العقوبات الجنائية عن المتهربين من الخدمة، ووصف الحريديم بأنهم "شركاء طبيعيون" في حكومته المقبلة إن شكلها.

إن تشكيل حكومة يمينية بقيادة حزب الليكود يحتاج إلى 61 مقعداً على أقل تعديل، ففي كنيست مكون من 120مقعداً، يمتلك الليكود 30 مقعداً واليمين المتطرف (حزب البيت اليهودي) 8 مقاعد. وإسرائيل بيتنا 6 مقاعد، وإذا أضيف إلى ذلك أعضاء حزب جميعنا 10 مقاعد، يصبح المجموع 54 مقعداً. الأمر الذي يحتم على حزب الليكود بضرورة اللجوء إلى الأحزاب الدينية الحريدية، بعد استبعاد حزب هناك مستقبل الذي حسم نفسه على معسكر الوسط، والذي كان عقبة في مشاركة الأحزاب الدينية الحريدية في الائتلاف.

الخلاصة:

تعتبر نتائج هذه الانتخابات فرصة كبيرة للأحزاب الدينية الحريدية لممارسة دورها التقليدي في الابتزاز والمساومة، في حال تشكيل ائتلاف حكومي من اليمين، بعد أن خسرت الكثير من الامتيازات في الائتلاف السابق، ومن الطبيعي أن تطالب هذه الأحزاب بحصة في الوزارات تفوق تمثيلها البرلماني، إلى جانب مطالبها التقليدية التي تتمثل في المحافظة على حرمة يوم السبت، وقانون من هو اليهودي، وتعديل قانون "العودة" وفقا للرؤية الأرثوذكسية، وعدم تجنيد الشباب الحريدي، وزيادة المخصصات المالية للمؤسسات التعليمية الحريدية.

النتائج:

1. يمكن الاستنتاج من انتخابات الكنيست العشرين 2015، بأنه رغم ظهور أهمية القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المطروحة، فإن هذه القضايا التي أصبحت أكثر سوءاً جراء سياسات الليكود والائتلاف اليميني الحاكم، لم تؤثر على الناخب الإسرائيلي، نتيجة ترسيخ تقسيم المجتمع إلى قطاعات إثنية وطائفية واضحة

الحدود والملامح. وهذا يعني أن أنماط التصويت أصبحت ثابتة إلى حد كبير وليست مرتبطة بالقضايا المطروحة، أو بالأحرى مهما تكن هذه القضايا فإنه يتم تجيرها لصالح القطاعات الإثنية.

2. تعتبر الأحزاب الدينية الحريدية أحزاب ديماغوجية في الخطاب السياسي، وذرائعية في السلوك والممارسة.

3. أن الأحزاب الدينية الحريدية، سوف تكون جزء من الائتلاف الحاكم سواء في حال تم تشكيل حكومة يمينية بقيادة الليكود.

4. في حال تشكيل حكومة يسار الوسط من الصعب دخول الأحزاب الحريدية في الائتلاف، لعدة أسباب اهمها رفض حزب لبيد وحزب ميرتس المشاركة في حكومة تضم الأحزاب الحريدية.

5. في حال تشكيل حكومة وحدة وطنية، سيكون الخاسر الأكبر الأحزاب الدينية الحريدية، التي ستفقد أهم وظائفها في الابتزاز والمساومة.

المراجع:

موقع مدار:

http://www.madarcenter.org/main-details.php?id=3

أحمد خليفة، الأحزاب الإسرائيلية، دليل إسرائيل 2011.

موقع مدار:

http://www.madarcenter.org/main-details.php?id=1

ونطق الإسرائيليون

زهير عكاشة

المصدر: Times of Israel

التاريخ: 2015/3/18

الكاتب: آرييه ديكل

لا شك أن نتائج الانتخابات الاسرائيلية فاجأت الكثير: فاجأت الأحزاب، فاجأت وسائل الاعلام، فاجأت مستطلعي الآراء الذين توقعوا نصراً للمعسكر الصهيوني أو على الأقل تعادلاً. يمكن تفسير النصر الحاسم الذي حققه بيبي 30 مقعداً مقارنة بـ 24 مقعداً لبوجي بطرق عديدة بيد أن هذه النتائج تتشابه كثيراً ما نتائج انتخابات جرت قبل أكثر من 35 عام. يميل كثير من الاسرائيليين والمراقبين في الخارج إلى النسيان أو يتمنون أن ينسون أنه منذ عام 1977 عندما فاز مناحين بيغين وحزب الليكود في الانتخابات لأول مرة هازمين حزب العمل (وإن كان تحت مسمى آخر) والليكود في السلطة. تخلل ذلك ثلاث استراحات فقد فاز شمعون بيرس عام 1984 وفاز اسحق رابين عام 1992 وفاز يهود باراك عام 1999. رابين وباراك كانا جنرالان متميزان في الجيش الاسرائيلي ورئيسي أركان كما شغل رابين منصب وزير الدفاع. لم يكن بيرس رجلاً عسكرياً لكنه تمتع بخبرة مميزة للغاية في الأمور الدفاعية منذ الخمسينات. بمعنى آخر لم يكن حزب العمل يفوز في انتخابات

منذ عام 1977 إلا عندما يكون على رأسه رجل عسكري قوي أو يحظى بسجل دفاعي وإن كان الأفضل الاثنين معاً. لا يملك اسحق (بوجي) هيرتصوغ مثل هذا السجل. شغل في حكومات سابقة منصب وزير الاسكان والبناء والسياحة والشتات وهو محامي خدم فخرياً في الجيش برتبة متدنية. أثبت هذه الانتخابات أن جل المواطنين الاسرائيليين يقبلون بمحاججة نتنياهو القائلة بأنه قبل أن تتعامل مع مستوى الحياة لابد أن تتعامل مع الحياة نفسها. ضد الأعداء كإيران وحزب الله وحماس. لذلك لا يبدو من الغرابة أن يختار بيبي المتمرس الذي شغل منصب رئيس الوزراء في السابق طيلة 9 سنوات منها 6 على التوالي ويفضل على بوجي الذي يصور على أنه يفتقد للخبرة في الأمور الدفاعية والعسكرية ويبدو أن أغلب الناخبين يتضايقون من الهجمات الشخصية العنيفة ضد بيبي وزوجته. هزم بيبي في تل أبيب وحيفا لكنه فاز في القدس وبئر السبع وفي أغلب التجمعات المحيطة في الشمال والجنوب. فاز بيبي رغم الحملات الشرسة من قبل أغلب وسائل الإعلام الاسرائيلية للإطاحة به التي ما انفكت ترد ليلاً ونهاراً أنه لم يحقق شيء خلال ولايته المتتالية لست سنوات كرئيس للوزراء. تحاجج وسائل الاعلام الاسرائيلية بأن نتنياهو لم يعالج مشاكل مستوى الحياة وأنه دمر العلاقات مع الرئيس أوباما وإدارته.

أظهرت نتائج الانتخابات أن هناك انعدام للثقة من جانب الاسرائيليين في وسائل الاعلام الرئيسة. صور هيرتصوغ وشريكة تسيبي ليفني الانتخابات على أنها خيار شخصي بينهما وبين نتنياهو. تبين أن لهذا الأسلوب وهو أسلوب (أما نحن وإما هو) ارتد عليهما وقد حدا بكثير من الاسرائيليين الذين بقوا في البيت لأن يخرجوا ويدلوا بأصواتهم لصالح الليكود خشية أن يستولي اليسار على الحكم. نسبة الاقبال على التصويت كانت أعلى هذه المرة من كل المرات. كان هذا اليوم كيوم الغفران بالنسبة لمستطلعي الآراء. تنبأوا طيلة الحملة الانتخابية بفوز العمل حتى عشية ليلة الانتخابات توقعوا تعادلاً إلى أن جاءت نتيجة الانتخابات وأثبتت خطأهم. ثبت أيضاً أن أغلب مستطلعي الآراء لم يكونوا ملامسين لواقع الناخبين خصوصاً أولئك الذين يقطنون خارج المدن. توفر نتيجة الانتخابات برهاناً على أنه من زاوية سياسية كان بيبي محقاً في قراره المثير للجدل بإلقاء خطاب أمام الكونغرس

الأمريكي حول الاتفاق مع إيران. الواضح هو أن أغلب الاسرائيليين يقدرون عدم خشية نتنياهو في تحدي أوثق الحلفاء الدول الحليفة ورئيسها في قضية يعتبرها نتنياهو وأغلب الاسرائيليين حاسمة بالنسبة لمصيرهم.

ترى ماذا سيحدث مستقبلاً؟

سيشكل بيبي حالاً ائتلافاً حكومياً مع "حلفاءه الطبيعيين" وهم نفتالي بينيت اليميني (8 مقاعد) وأفيغدور ليبرمان (6 مقاعد) والحزبين الدينيين المتشددين (13 مقعداً) إضافة إلى قادم جديد– قديم وهو موشي كحالون وزير ليكود سابق الذي شكل حزباً خاصاً به واستطاع الحصول على 10 مقاعد. سيتولى كحالون منصب وزير المالية وسيحاول حل كثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية. حزب العمل بزعامة هيرتصوغ (24 مقعداً) وكذلك يائير لابيد (11 مقعداً) سيتركا في المعارضة مع حزب عربي قوي (13–14) مقعداً وحزب ميرتس اليساري (4 مقاعد) الذي أعلنت زعيمته زيهافا نحالون مسبقاً عن استقالتها متقبلة الفشل الذي لحق بحزبها. سيتمتع الائتلاف الجديد بأغلبية 67 مقعداً من أصل 160 وهذا كافي للحكم بكل أريحية.

ماذا ستفعل الحكومة؟

من غير المتوقع أن يطرأ تغير في قضيتي الدفاع والعملية السلمية. يعتقد نتنياهو أنه لا يوجد شريك فلسطيني وسيعمل وفق ذلك وسيمضي قدماً في محاولة منع إيران من امتلاك قدرات نووية. ستظل الحكومة المقبلة متشددة ضد حماس وحزب الله. يدرك نتنياهو أن عليه تحسين العلاقات مع الرئيس أوباما كون هناك ضرورة للعمل معاً خلال العامين المقبلين. لا شك أن خطط أوباما بالنسبة للعملية السلمية قد تضعه في نهج تصادمي مع نتنياهو ومع ذلك ستشهد خلال أسابيع زيارة من قبل نتنياهو لواشنطن وسيحل ضيفاً على الرئيس. سيغفر كل شيء وإن لم ينتهي وسيجد أوباما نفسه مضطراً لاقدام خيار الناخب الاسرائيلي. يدرك نتنياهو أن كثي من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية خرجت عن نطاق السيطرة وسيمنح وزير

المالية الجديد موشيه كحالون يدحره نسبياً وسيتفرغ هو لمواجهة قضايا حاسمة كمستوى المعيشة والاسكان والاسلاح المنشود للقطاع الصحي. يحظى كحالون بشعبية ولديه فرصة النجاح. ولاية نتنياهو هذه الرابعة قد تكون الأخيرة وهذا النصر غير المتوقع يعتبر في إسرائيل انجازاً شخصياً وبدأ يشار لنتنياهو بلقب "الساحر" ومن قبل وسائل الإعلام التي ظلت لغاية الآن تدعو للاطاحة به. نتنياهو مطالب بإظهار القوة والابداعية خصوصاً إذا أراد ترك إرث محترم وليس مجرد حاشية من حواشي تاريخ إسرائيل.

تقارير

السياسة التجارية الفلسطينية وعلاقتها مع إسرائيل

أ.رائد محمد حلس*

مقدمة

تعتبر السياسة التجارية المحرك الرئيسي لعجلة أي تطور اقتصادي، وتهدف إلى تحقيق استقلال أي قرار سواء كان سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً، حيث يبنى على السياسة التجارية النظام الاقتصادي الذي ستسير عليه الدولة، ويعد ذلك توجهاً نحو الاعتماد على الذات والاستقلال الاقتصادي وبناء القاعدة الاقتصادية القوية لكي تستطيع الصمود أمام التقلبات الاقتصادية والسياسية والمحلية والعالمية.

إلا أن السياسة التجارية الفلسطينية خضعت للسياسات والأوامر العسكرية الإسرائيلية، منذ احتلال الأراضي الفلسطينية عام 1967، حيث أنشأت إسرائيل آليات أدت إلى ربط الاقتصاد الفلسطيني باقتصادها.

وقد تمثل أبرز تلك الآليات في الإجراءات التي شكلت مجتمعة ما يشار إليه ما يسمى باسم شبه الاتحاد الجمركي، والتي من خلالها كانت إسرائيل تسمح بحركة السلع واليد العاملة بين الاقتصاديين في إطار من القيود غير المتبادلة، حيث كانت

* باحث في الشؤون الاقتصادية، غزة – فلسطين

الصادرات والواردات الفلسطينية تخضع لإجراءات وقيود معقدة، كما أن شهادات الاستيراد والتصدير تمنح من خلال الأوامر العسكرية، بالإضافة إلى فرض حدود على أنواع وكميات المواد الخام المسموح بها بدخولها إلى الضفة الغربية وقطاع غزة.

هذه الإجراءات والتدابير مقترنة بمصادرة الموارد الطبيعية الفلسطينية أدت فعلياً إلى فرض حدود على آفاق تنمية الاقتصاد وإلى حدوث تشوهات واختلالات هيكلية في الإنتاج وسوق العمل والعرض والطلب، إضافة إلى نشوء علاقات تجارية غير متكافئة عززت علاقة التبعية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني.

ومع إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، وبالرغم من الاتفاقيات المتعددة وخاصة اتفاق باريس الاقتصادي، إلا أن الممارسات الإسرائيلية التي تمثلت في مصادرة الأراضي وتجريف المساحات الزراعية، وتدمير المنشآت، والحصار والإغلاق، ظلت تشكل السمات البارزة للحياة اليومية في الأراضي الفلسطينية منذ العام 1994 وحتى الآن.

وفيما يلي استعراض السياسات الاقتصادية و التجارية الفلسطينية ومستقبل السياسة التجارية الفلسطينية مع إسرائيل.

أولاً: السياسات الاقتصادية الفلسطينية

تكمن أهمية السياسة الاقتصادية في أنها تمتلك أدوات فاعلة للتأثير على النشاط الاقتصادي وتوجيهه، ومن ثم فإن أمامها أعباء كثيرة في الحالة الفلسطينية نتيجة لحجم المشاكل والاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني بعد سنوات طويلة وقاسية من الاحتلال والسيطرة، وفي هذا الإطار لا بد من التأكيد على أهمية صياغة السياسات الاقتصادية الفلسطينية بما يتلاءم مع الهدف الاستراتيجي الأول للدولة الفلسطينية، وهو إعادة بناء القطاعات والهياكل الاقتصادية بعيداً عن السيطرة الإسرائيلية وبما يضمن التخلص التدريجي من التبعية مع الاقتصاد الإسرائيلي وعدم الاعتماد على المنح والمساعدات الخارجية في المدى الطويل، في نفس الوقت الذي تستهدف فيه الأهداف المحورية التي تسعى لتحقيقها

معظم الدول النامية، وستكون الدولة الفلسطينية أجدر بتحقيق تلك الأهداف، مثل السعي لنمط من النمو يتسم بالعدل والمساواة، وتحسين وتنوع القدرات الإنتاجية والوطنية، والتركيز على التنمية البشرية المصحوبة بتوافر عمل لائق للجميع[1].

وتقتضي السياسات الاقتصادية أن تستجيب لأولويات التنمية المطلوبة، نظراً لضخامة حجم الأعباء والأهداف المطلوب تحقيقها وتتمثل هذه الأولويات في المحاور التالية[2]:

1. توسيع القاعدة الإنتاجية وتحسينها على نحو يؤدي إلى زيادة توظيف اليد العاملة الفلسطينية في الإنتاج المحلي.
2. توفير جزء مهم من الدخل القومي كي تتمكن الادخارات الوطنية من الحلول محل المساعدات الخارجية في تمويل الاستثمارات اللازمة لاستمرار النمو.
3. تصدير جزء مهم من الإنتاج الوطني كي تتمكن الصادرات من الحلول محل المساعدات الخارجية بالتدريج في توفير العملة الصعبة الضرورية لتمويل الاستيراد المطلوب لاستمرار النمو.

وقد عملت السلطة الوطنية الفلسطينية لتنفيذ سياساتها الاقتصادية على مجموعة من الإجراءات، أهمها[3]:

1. بناء عدد من المؤسسات الإدارية اللازمة لخدمة التنمية الاقتصادية.
2. تبني النظام الاقتصادي الحر مع العالم الخارجي.
3. إصدار مجموعة من الأنظمة الإدارية والقوانين الاقتصادية أهمها قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني.
4. تشجيع مبدأ الخصخصة وإعطاء القطاع الخاص الدور الأساس في التنمية الاقتصادية.
5. إنشاء سلطة النقد الفلسطينية التي تشرف على القطاع المصرفي في الأراضي الفلسطينية.

ثانياً: السياسة التجارية الفلسطينية

تسعى السياسة التجارية عادة، للمساهمة في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية والتي تشكل انعكاساً كاملاً لأهداف وتوجهات الخطط التنموية، وعليه فإن السياسة التجارية الفلسطينية تسعى إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة من خلال القضاء التدريجي على التشوهات التي خلفها النظام التجاري الحالي، والتوجه نحو نظام تجاري يلبي المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني وينسجم ويتلاءم مع النظام التجاري العالمي، وتتمثل أهداف السياسة التجارية الفلسطينية فيما يلي[4]:-

- تقليص الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي وصولاً إلى فك التبعية الارتباط القسري.
- تطوير العلاقات الاقتصادية مع العالم العربي وفق نظرية متكاملة وشاملة.
- تنويع الشركاء التجاريين وزيادة عددهم بما ينسجم مع القدرات التنافسية للاقتصاد الفلسطيني واحتياجاته.
- إزالة كافة القيود والعوائق التجارية وغير التجارية التي تحد من اندماج الاقتصاد الفلسطيني إقليمياً وعالمياً.
- تخفيف العجز الكبير في الميزان التجاري السلعي إلى مستويات آمنه وصولاً إلى التخلص النهائي منه.
- تعزيز قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التصدير وزيادة معدلات النمو للصادرات الفلسطينية.

ولا بد من الإشارة إلى أن السياسة التجارية الفلسطينية ترتكز إلى برتوكول باريس الاقتصادي، فقد حدد هذا الاتفاق الإجراءات والأنظمة الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وتتلخص أهم النقاط المتعلقة بالعلاقات التجارية الفلسطينية فيما يلي [5]:-

1. تصدير المنتجات الصناعية والزراعية الفلسطينية للأسواق الخارجية بدون قيود على أساس شهادة المنشأ التي تصدرها السلطة الفلسطينية.

2.تخضع الواردات الفلسطينية لمعدلات الجمارك والضرائب والرسوم الأخرى الإسرائيلية وكما تلتزم السلطة بسياسة الاستيراد الإسرائيلية وإجراءاتها.

3.يحق للسلطة الفلسطينية استخدام كافة نقاط العبور مع الخارج.

4.يمكن للسلطة الفلسطينية تشجيع وتعزيز الصناعة بطرق مختلفة مثل تقديم المنح والقروض ومساعدة البحث والتطوير والمزايا الضريبية المباشرة.

5.يحق للسلطة الفلسطينية إبرام اتفاقيات تجارية بما يتواءم مع بروتوكول باريس الاقتصادي.

6.لا يسمح للسلطة بالاستيراد من البلدان التي لا تقيم إسرائيل علاقات دبلوماسية معها.

7.يتم مراجعة التقديرات والبنود المتفق عليها كل ستة أشهر من قبل اللجنة الاقتصادية المشتركة وفق الحاجات والمعلومات المتوفرة بشأن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ذات العلاقة.

8.تلتزم السلطة الفلسطينية بمعدل ضريبة القيمة المضافة في إسرائيل مع إمكانية تخفيضها بنقطتين مئويتين فقط.

وعند تقييم العلاقة القائمة بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي بعد دخول الاتفاق مرحلة التنفيذ نجد أن بنود الاتفاق هي إجرائية تتعلق بتسيير التبادل التجاري الذي توافق عليه، ولا يضر بالمصلحة الإسرائيلية، حيث أن إسرائيل استخفت ببنود الاتفاق كافة، وفسرتها بما يحلو لها وتصرفت في كثير من الأحيان دون أي اعتبار للاتفاق، واستغلت الثغرات التي تضمنها الاتفاق بصورة مضرة بالتجارة الفلسطينية بشكل خاص والاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، فسيطرة إسرائيل على المعابر الفلسطينية والحدود مع الأردن ومصر مكنها من تعطيل التجارة الخارجية الفلسطينية تصديراً واستيراداً، الأمر الذي حد من إمكانية قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بصياغة سياسات تجارية مستقلة[6].

ثالثـــاً: السياســـة التجاريـــة الفلســـطينية وعلاقتهـــا مـــع إسرائيل

منـذ الاحـتلال الإسـرائيلي للأراضـي الفلسـطينية فـي العـام 1967، طبقـت إسرائيل نظـام الاتحـاد الجمركـي أحـادي الجانـب علـى الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة، مـا أدى إلـى إخضـاع الاقتصـاد الفلسـطيني وتوجيهـه لخدمـة أهـداف السياسـات الاقتصـادية والتجاريـة الإسـرائيلية، وقـد اسـتهدفت تلـك السياسـات خـلال عقـد السـبعينات والثمانينـات إعـادة هيكلـة الاقتصـاد الإسـرائيلي بـالتركيز علـى جانـب العـرض بشـكل رئـيس، فعمـدت علـى تخفـيض سـعر الصـرف للعملـة الإسـرائيلية مقابـل الـدولار الأمريكـي، بهـدف دعـم الصـادرات وضـبط الـواردات بشـكل عـام، وذلـك مـن أجـل الحـد مـن العجـز فـي الميـزان التجـاري الإسـرائيلي[7]، وفـي ذات الوقـت انتهجـت سياسـة الحمايـة للإنتـاج المحلـي لتعزيـز القـدرة التنافسـية فـي الأسـواق الخارجيـة مـن خـلال تقـديم الـدعم الفنـي والمـالي للقطاعـات الإنتاجيـة، وذلـك باسـتخدام معـايير فنيـة وصـحية وصـارمة ومعقـدة علـى الـواردات، بالإضـافة إلـى فـرض رسـوم جمركيـة حمائيـة علـى واردات الـدول التـي لا تـرتبط معهـا باتفاقيـات تجاريـة، ومـن أجـل تحقيـق سياسـاتها فـي الميـزة النسـبية بتقليـل التكـاليف للمنتجـات التصـديرية اسـتعانت بالعمالـة الفلسـطينية التـي تتقاضـى أجـر قليـل (رخـيص)، كـذلك شـجعت علـى أنشـطة التعاقـد مـن البـاطن فـي الاقتصاد الفلسطيني لزيادة صادراتها إلى السوق الأمريكية[8].

وبـدأت إسـرائيل فـي النصـف الثـاني مـن التسـعينيات بتحريـر تجارتهـا الخارجيـة للوفـاء بالتزاماتهـا فـي إطـار منظمـة التجـارة العالميـة، فقامـت بخفـض معـدلات التعرفـة الجمركيـة علـى الـواردات تـدريجياً، وبفعـل واقـع الضـم والإلحـاق القسـري للسـوق الفلسـطينية إلـى السـوق الإسـرائيلية انعكسـت السياسـات التجاريـة الإسـرائيلية بصـورة سـلبية علـى التجـارة الفلسـطينية بشـكل خـاص، والاقتصـاد الفلسـطيني بشـكل عـام، حيـث وصـلت الصـناعة الإسـرائيلية إلـى مرحلـة متقدمـة مـن الجـودة والتطـور تسـتطيع منافسـة الـواردات مـن السـلع الأجنبيـة، وكـان ذلـك علـى حسـاب تراجـع القـدرة التنافسـية للمنتجـات

الفلسطينية، الأمر الذي وضع الاقتصاد الفلسطيني المشوه في حالة غير متكافئة لم يستعد لها ولا تتوفر له إمكانات فعلية لدرء انعكاساتها السلبية[9].

إن أداء قطاع التجارة الخارجية الفلسطينية خضع لإحكام السياسة التجارية الإسرائيلية، كما أن السياسة التجارية الفلسطينية كانت انعكاساً تلقائياً للسياسة التجارية الإسرائيلية، وأسهم في ذلك عدة عوامل أهمها[10]:-

1.واقع الاتحاد الجمركي القائم والذي استمر خلال المرحلة الانتقالية وفقاً للبروتوكول الاقتصادي الفلسطيني- الإسرائيلي، فقد أدى ذلك إلى إبقاء السياسة الجمركية الفلسطينية أسيرة للسياسة الجمركية الإسرائيلية، حيث لم تعط هامشاً للسلطة الفلسطينية بانتهاج سياسة جمركية بالزيادة في حدود 5% من قيمة التجارة الخارجية بشكل عام[11].

2.استمرار السيطرة على المعابر والمنافذ الفلسطينية مع العالم الخارجي خلال المرحلة الانتقالية وبعدها من خلال تحكمها بالحركة عبرها، الأمر الذي أدى إلى تعميق الاعتماد الفلسطيني على إسرائيل في استخدام خدمات البنى التحتية مثل مرافق الشحن، والنقل، والاستيراد والتصدير.

3.الاستمرار في التحكم بالمقدرات الإنتاجية والتصديرية من خلال تحكم إسرائيل بمصادر المياه وفرض القيود على استخدام الأراضي الزراعية في المناطق المفتوحة وفرض القيود على استيراد السلع الوسيطة في الإنتاج الصناعي.

4.التحكم في تطوير الخدمات الأساسية وإعاقة المحاولات الفلسطينية لتطويرها مثل خدمات الكهرباء، والمياه، والاتصالات، والطرق الرئيسية، وذلك من خلال فرض القيود الإدارية والأمنية على استيراد مدخلات هذه الخدمات ومن أجل إجبار الفلسطينيين الاستمرار في الحصول على هذه الخدمات من الجانب الإسرائيلي بشكل مباشر ومستمر.

هذه السياسات أدت إلى اعتماد الأراضي الفلسطينية على التجارة مع إسرائيل بشكل قسري ومباشر، حيث بلغت التجارة الخارجية الفلسطينية من إسرائيل خلال الفترة (1971-2012) بالمتوسط 81.3% من إجمالي التجارة الخارجية الفلسطينية مع العالم الخارجي[12].

الخاتمة:

في ظل اعتماد التجارة الفلسطينية شبه الكلي على إسرائيل الذي جعل من السياسة التجارية الفلسطينية عبارة عن متغير تابع للسياسة التجارية الإسرائيلية، وبالتالي بقيت السياسة التجارية الفلسطينية تتأثر بشكل مباشر بأي تغيير في السياسة التجارية الإسرائيلية، وعلى الرغم من أن برتوكول باريس الاقتصادي تضمن أنه يمكن تعديل أو تغيير بند في الاتفاق من خلال لجنة اقتصادية مشتركة من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، إلا أن الحكومات الإسرائيلية المتلاحقة تنصلت من الاتفاقيات وتراجعت عن التزاماتها من خلال الوقائع التي أوجدتها على الأرض، وبالتالي أصبحت بنود الاتفاقية الاقتصادية كما هي دون تغيير، إذ لم تجتمع اللجنة الاقتصادية المشتركة منذ توقيع الاتفاق وحتى هذه اللحظة لمناقشة ومراجعة بنود برتوكول باريس الاقتصادي الأمر الذي يتطلب ضرورة إعادة النظر في بروتوكول باريس الاقتصادي واستبداله باتفاق آخر يضمن استقلالية السلطة الفلسطينية الكاملة وسيطرتها على سياستها الاقتصادية.

بالإضافة إلى أن السلطة الوطنية الفلسطينية لم تحسن استغلال الاتفاقات التجارية التي أبرمتها مع الدول العربية والاستفادة منها بالشكل المطلوب، للتخلص التدريجي من التبعية الاقتصادية لإسرائيل، علمًا بأن الاتفاقات التجارية التي أبرمتها السلطة الوطنية الفلسطينية مع كل من الأردن ومصر والدول العربية الأخرى، من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق العديد من المكاسب، أهمها التخلص من التبعية الاقتصادية لإسرائيل، وانفتاح الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاديات العربية من خلال الاستفادة من عوامل الإنتاج المعطلة وخاصة رأس المال والعمالة المعطلة، وفتح المجال أمام الصادرات الفلسطينية للنفاذ إلى الأسواق العربية والتي من الممكن أن تؤدي إلى زيادة الصادرات بنسبة كبيرة.

وعليه يقترح الباحث بعض التوصيات، لبلورة سياسة تجارية فلسطينية، تهدف بشكل أساسي للتخلص من التبعية الاقتصادية لإسرائيل، أهمها:

1. السعي جدياً لتعديل وتطوير اتفاق باريس الاقتصادي عبر إعطاء الجانب الاقتصادي وتحديداً الحركة التجارية والمعابر الدولية الأولوية في أية اتفاقية مستقبلية مع الضمانات الكاملة بحرية حركة البضائع على المعابر، وحرية الأفراد.

2.تفعيل المشاركة في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتقديم الالتزامات المطلوبة والاستفادة من المزايا الممنوحة لفلسطين والدول ذات الأوضاع الاقتصادية المشابهة.

3.الاهتمام بالاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي لأنها تتضمن آفاقاً للوصول إلى منطقة تجارة حرة، وينبغي دراستها وفقاً للتطورات الجارية والمتوقعة وإعادة التفاوض حول بنودها بما يخدم أهداف السياسة التجارية الفلسطينية ووفقاً لتوجهات الاتحاد الأوروبي الداعمة للاقتصاد الفلسطيني.

4.تبني سياسة تجارية واضحة المعالم، تسهم في تخفيف أثر عجز الميزان التجاري على الحساب الجاري بشكلٍ خاص، وعلى ميزان المدفوعات بشكلٍ عام.

5.الأخذ بنهج تدريجي متعاقب المراحل تجاه التحرير الاقتصادي، وانتهاج إستراتيجية ذات مسارين بحيث تعمل الصناعات التنافسية الموجهة نحو التصدير على أساس مبادئ حرية النشاط الاقتصادي، وحيث تمارس هذه الصناعات نشاطها جنباً إلى جنب مع الصناعات الناشئة أو الصناعات الإستراتيجية المحمية.

6.ضرورة تبني سياسة تشجيع الصادرات وذلك من خلال توجيه الموارد الاقتصادية لإقامة الصناعات الإنتاجية القادرة على الدخول إلى الأسواق الخارجية، وتحفيز المنتجين للاستفادة من الاتفاقيات الموقعة بين الجانب الفلسطيني وعدد من دول العالم.

7.التنسيق مع الدول العربية لفتح أسواقها أمام المنتج الفلسطيني وإمكانية استيراد بعض المواد الأولية والسلع الوسيطة غير المتوفرة محلياً عبر اتفاقات تفضيلية.

الهوامش:

1. مازن العجلة، الاقتصاد السياسي للدولة الفلسطينية، قراءات إستراتيجية، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، 2013، ص96.

2.فضل النقيب، الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع: مشكلات المرحلة الانتقالية وسياسات المستقبل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1996، ص107.

3.عبد الحميد شعبان، فاعلية السياسات الاقتصادية في تعزيز تنافسية المنتج الفلسطيني، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الاقتصادي لجامعة القدس المفتوحة: نحو تعزيز تنافسية المنتجات الفلسطينية، المنعقد في رام الله، 16-17/ 10/ 2012.

4.مازن العجلة، الاقتصاد السياسي للدولة الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص71-72.

5.. إبراهيم سمور، أثر السياسات التجارية على أداء الاقتصاد الفلسطيني: دراسة حالة القطاع الصناعي (1994-2012)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية ، غزة، 2013، ص 86. انظر أيضاً: غازي الصوراني، إمكانية تطبيق سياسة إحلال الواردات: الواقع الراهن وآفاق المستقبل، وحدة البحوث التجارية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2004.

6.عمر عبد الرازق، تقييم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية الدولية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس، رام الله،، ص14.

7.World Trade Organization (WTO) ,Trade Policy Review: Israel Report,1999.

8.محمود الجعفري وناصر العارضة، السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، 2002، ص13.

9.محمود الجعفري وآخرون، السياسات التجارية الفلسطينية: البدائل والخيارات المتاحة، مرجع سبق ذكره، ص13-14.

10.إبراهيم سمور، مرجع سبق ذكره، ص 84-85. أنظر أيضاً : محمود الجعفري وآخرون، السياسات التجارية الفلسطينية: البدائل والخيارات المتاحة، مرجع سبق ذكره، ص14-17.

11.Klein.Y and D. Polisar, Choosing Freedom: Economic Policy for Israel 1997-2000, published by National Policy Institute-Jerusalem, 1999.

12.إبراهيم سمور، مرجع سبق ذكره، ص85.

حل السلطة الفلسطينية والخيارات الوطنية البديلة !!!

أ.منصور أبو كريم

يعتبر اتفاق أوسلو نهاية لمرحلة طويلة من تاريخ النضال الوطني الفلسطيني اعتمد فيها الكفاح المسلح وسيلة رئيسية للنضال الوطني الفلسطيني من اجل التحرير وقيام دولة ديمقراطية على كامل التراب الوطني الفلسطيني ، وبداية لمرحلة جديدة تقوم على السلام والتسوية السياسية والتعايش السلمي بين الشعب الفلسطيني والشعب اليهودي ، وفق قرارات الشرعية والدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام ومشروع التسوية السلمية برعاية الولايات المتحدة .

فبعد عدة جولات من التفاوض السري المباشر وقعت منظمة التحرير الفلسطينية، في الثالث عشر من أيلول1993م، اتفاق أوسلو، وقد جري حفل التوقيع رسمياً، في حديقة البيت الأبيض بواشنطن، " إعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي (1). و كان اتفاق أوسلو بمثابة محصلة موضوعية لميزان قوى، ذاتية، إقليمية ودولية ، تقدم الفلسطينيون عبره عتبة التاريخ إلي حيّز الجغرافيا السياسية بعد تشكيل أول سلطة وطنية فلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م (2) فقد هيأ اتفاق أوسلو والاتفاقيات الفلسطينية – الإسرائيلية التي تلته، وما سبقه من مفاوضات علنية وسرية ، لتحولات في الحقل السياسي الفلسطيني

،ولعل ابرز هذه التحولات قيام سلطة وطنية على جزء من إقليمها الفلسطيني ، وقد تمخض عن قيام السلطة الفلسطينية حدوث تغيرات في العلاقات الفلسطينية الإقليمية والدولية ، وتحديداً مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية التي انتقلت فيها العلاقة من العداء إلي نوع من الوفاق السياسي .

فقد شكل اتفاق أوسلو الركيزة السياسية لبناء نظام إقليمي" شرق أوسطي" تلعب فيه إسرائيل دور القوة الإقليمية الكبرى المهيمنة على المنطقة بالتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية . وعزز امتلاك السلطة الفلسطينية لقاعدة جغرافية أداريه ومالية مميزة، مكانتها الدولية، وساعدها علي بناء التأييد الدبلوماسي والحصول على معونة خارجية لميزانيتها واقتصاديها. (3) ومع وصول عملية السلام إلي طريق مسدود وانسداد الافق السياسي وتعثر مفاوضات المرحلة النهائية وفشلها في الوصول إلي اتفاق سلام نهائي يؤدي إلي قيام دولة فلسطينية.(4) والتوصل لحل لقضايا المرحلة النهائية المتمثلة في (الحدود ، المستوطنات ، القدس ، المياه ، اللاجئين) بسبب التعنت والمراوغة الاسرائيلية ، وسياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي وبناء جدار العزل العنصري والإجراءات العسكرية الإسرائيلية المعيقة لحركة السكان من خلال اقامة الكثير من الحواجز العسكرية من جانب ،والعمليات التفجيرية الفلسطينية من جانب أخر، فقد أسهمت كل هذه العوامل والأسباب في توقف عملية السلام بشكل تمام ، مما ادى إلي استمرار المرحلة الانتقالية التي كانت من المفترض أن تستمر فقط 5 سنوات .

كل تلك العوامل وغيرها فتحت الباب في أكثر من مرة امام المسؤولين الفلسطينيين بالحديث عن جدوى بقاء السلطة الفلسطينية وضرورة حلها وإعادة المسؤولية الكاملة على السكان لدولة الاحتلال الإسرائيلي باعتبارها مسئوله مسؤولية كاملة ومباشرة عن الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال . كأحد الخيارات المطروحة على الساحة السياسية الفلسطينية للخروج من أزمة انسداد الافق السياسي وتوقف عملية السلام في ظل تعاقب الحكومات الإسرائيلية اليمنية المتطرفة .

إلا أن هذا الخيار يعتبر الخيار الأسوأ في حالة اتخاذه بالفعل!!! ، نظراً لان السلطة الوطنية الفلسطينية جاءت بعد نضال وكفاح طويل قدمت من أجله الثورة الفلسطينية المعاصرة الآلاف من الشهداء والجرحى والمعتقلين ، الي جانب المواقف السياسية والدبلوماسية التي كانت تعتبر تناولاً فلسطينياً مثل البرنامج المرحلي والقبول باتفاق اوسلو ، وبالتالي التخلي عنها وحلها سوف يقدم خدمة مجانية للاحتلال الإسرائيلي وللحكومة الإسرائيلية التي تسعي تغيب الشعب الفلسطيني وشطب هويته الوطنية ، فقد كان الشهيد ياسر عرفات وغالبية قيادة منظمة التحرير و حركة فتح ينظرون إلي عودتهم إلي ارض الوطن وتأسيس السلطة الفلسطينية على جزء الأراضي الفلسطينية " حتى لو كانت بشروط أوسلو " بأنها مقدمة ليقام دولة فلسطينية على حدود 1967 ، وفرصة يمكن توظيفها لإجهاض محاولات شطب منظمة التحرير وإلغاء القضية الفلسطينية التي كانت تسعي لها إسرائيل وبعض الأنظمة العربية .(5)

لذلك لا يمكن أن يكون خيار حل السلطة الفلسطينية هو الخيار الصحيح في هذا التوقيت في ظل الازمة الداخلية الفلسطينية وتعمق الانقسام ، وفي ظل أزمة تفكك الدولة الوطنية التي تعاني منها المنطقة العربية بعد ثورات الربيع العربي التي أطاحت بعدة أنظمة عربية وتركت تداعيات سلبية كثيرة على الأمن والاستقرار في هذه المنطقة العربية ، والتي تشهد حالة من حالات الفوضى الخلاقة التي سعت لها الولايات المتحدة الأمريكية منذ فترة . مما يعني أن فكرة حل السلطة أو تفككها سوف يترك تداعيات سياسية وأمنية كبيرة على الوضع في الأراضي الفلسطينية ، باعتبار أن السلطة الفلسطينية جزء من النظام السياسي العربي وحلها أو تفكيكها سوف يترك تداعيات وسلبيات كثيرة على القضية الفلسطينية بشكل عام ، والشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل خاص ، نظراً أن السلطة الفلسطينية أصبحت رب العمل الوحيد لكثير من أبناء الشعب الفلسطيني مما يعني حل السلطة الفلسطينية سوف يحيل الكثير من هؤلاء الموظفين إلي البطالة مما يؤثر على الوضع الاقتصادي والإنساني للشعب الفلسطيني المتدهور أصلاً ، بالإضافة إلي ذلك سوف يخدم هذا الخيار " حل السلطة إن حدث"

الحركات الإسلامية وبالأخص حركة حماس التي ترى في نفسها البديل الجاهز والأفضل لتعبئة الفراغ السياسي والوظيفي ، ويقدم خدمة مجانية لإسرائيل لإطالة أمد الاحتلال والتذرع بعدم وجود من هو قادر على تولي المسؤولية السياسية والأمنية في حالة انسحبت من الأرض الفلسطينية.

لذلك أعتقد أن التهديد المتكرر بحل السلطة الوطنية الفلسطينية ،هي محاولة من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، لإجبار إسرائيل على التقدم في عملية السلام لن يجدي نفعاً خصوصاً ، في ظل وجود حكومة يمينية متطرفة تتشكل من الأحزاب الصهيونية المتطرفة والتي تسعي لتخريب عملية السلام وطرد الفلسطينيين من الأرض الفلسطينية ، بالإضافة أن هذه الفكرة أصبحت مستهلكة وعديمة الجدوى والتلويح بها بشكل متكرر يعبر عن ضعف الموقف السياسي والتفاوضي الفلسطيني، ويفتح الباب أمام قادة المعارضة الفلسطينية بالهجوم خيار التسوية السياسية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي أمنت بنهج التسوية السياسية في محاولة لحل الصراع العربي الإسرائيلي منذ تبني البرنامج المرحلي عام 1974م .

وأمام هذه الأزمة والمعضلة المتمثلة في توقف عملية السلام وتعنت الحكومة الإسرائيلية وعجز الراعي الأمريكي عن الضغط على حكومة الاحتلال الإسرائيلي ، في ظل الازمة الداخلية الفلسطينية وحالة الانقسام المستشرية في النظام السياسي الفلسطيني ، وفي ظل تشتت الموقف العربي والإسلامي بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي تسيطر على العالم العربي ، يمكن لنا طرح مجموعة من الخيارات البديلة أمام المفاوض الفلسطيني لمواجهة التعنت والإسرائيلي وفشل عملية السلام ، ومن تلك الخيارات البديلة :

- العمل على عقد مؤتمر وطني شامل يجمع كافة الفصائل والتنظيمات والشخصيات الوطنية بهدف وضع آليات جديدة للمصالحة الفلسطينية ، بهدف الخروج من أزمة الانقسام الفلسطيني بهدف توحيد الصف الوطني الفلسطيني ، وتجميع الجهود والمواقف الفلسطينية بهدف التصدي بشكل جماعي للحكومة الإسرائيلية المتطرفة ومواجهة التحديات القادمة من خلال الاتفاق على استراتيجية

عمل وطنية شاملة للمرحلة المقبلة ، تكون بمثابة برنامج عمل وطني شامل بهدف التحرك المستوي السياسي والدبلوماسي والاقتصادي بما يضمن الاستفادة من كافة الطاقات العربية والدولية وتسخيرها في مواجهة الحكومة الإسرائيلية في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بهدف ضمان حق تقرير المصير وعودة اللاجئين وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف .

●التوجه لمجلس الأمن مرة أخرى من خلال استغلال هذه الفرصة والفتور في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، بالذهاب إلي مجلس الأمن من أجل إصدار قرار دولي وضع يحدد سقف زمني لإنهاء المفاوضات وإنهاء الاحتلال حيث يرتكز على أسس الحل المستندة على القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخطة الطريق والمبادرة العربية والتي يمكن أن تترجم بمحددات ثلاث هي:(6)

A. دولة على حدود 67.

B. القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين

C. حل عادل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين على أساس القانون وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بما فيها ذ94 ومبادرة السلام العربية.

●التوجه إلي الامم المتحدة لاستكمال عملية الانضمام للمؤسسات الدولية ، تمهيداً لتطوير مكانة دولة فلسطين فيها إلي عضو كامل العضوية ، ولتفعيل الملفات الفلسطينية التي تتعرض لانتهاكات من قبل الاحتلال، بهدف عزل إسرائيل ،ونزع الشرعية عنها.

● دعوة الأطراف الموقعة علي معاهدات جنيف الأربعة للانعقاد ، للنظر في أوضاع الأراضي الفلسطينية ، بالتأكيد على إنفاذ وتطبيق هذه المواثيق والمعاهدات الدولية تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. وتفعيل المعاهدات والاتفاقيات التي وقع عليها الرئيس محمود عباس قبل شهور من أجل توفير الحماية للشعب الفلسطيني ، وضمان عزل دولة الاحتلال على المستوي الدولي مما يشكل ضغط سياسي وقانوني عليها .

●انضمام دولة فلسطين إلي محكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة ، الذي يوفر الانضمام لها حق اللجوء إلي التحكيم الدولي بين دولة فلسطين ودولة الاحتلال الإسرائيلي في القضايا الخلافية المصيرية ، مثل وترسيم الحدود والمياه والقدس والمستوطنات (7)

●تفعيل المقاومة الشعبية في الضفة الغربية وقطاع غزة كأحد الخيارات البديلة لمواجهة الجدار والاستيطان والتحديات الإسرائيلية التي من خلالها يستطيع الشعب الفلسطيني تجنيد الرأي العام الدولي للتضامن معه في مواجهة الحكومة المتطرفة الإسرائيلية وسياساتها .

●تفعيل المقاطعة الاقتصادية والثقافية والأكاديمية التي أصبحت تأتي بنتائج ايجابية كبيرة على المستوي الدولي والمحلي ، بما يضمن تشكيل ضغوط سياسية واقتصادية على دولة الاحتلال للانصياع إلي قرارات الشرعية الدولية والقبول بالحقوق الوطنية الفلسطينية .

وأخيراً يمكننا القول أن خيار حل السلطة الوطنية الفلسطينية أو التلويح به ليس هو الخيار الأفضل في الوقت الحالي نظراً للأهمية السياسية والمعنوية التي أصبحت تتمتع بها السلطة الوطنية الفلسطينية على المستوي المحلي والدولي والعربي كأحد أهم إنجازات الثورة الفلسطينية المعاصرة ،والتي تعتبر مقدمة لدولة فلسطينية مستقلة على حدود 1967 ، مما يفتح الباب أمام تنبي خيارات بديلة كثيرة ومتعددة ومتنوعة قد تكون أفضل وأنجع في مواجهة الحكومات المتطرفة المتعاقبة وعدم الرجوع إلي نقطة الصفر من جديد .

المراجع

1- الشـريف ، مـاهر ، البحـث عـن كيـان ، دراسـة فـي الفكـر السياسـي الفلسطيني 1993/1908 ، شركة f . k . a المحدودة للنشر ، نيقوسيا قبرص 1995 م .

2- قريـع ، احمـد ، الروايـة الفلسـطينية الكاملـة للمفاوضـات: مـن أوسـلو إلـى خريطـة الطريـق: مفاوضـات أوسـلو، 1993 ، مؤسسـة الدراسـات الفلسـطينية ، بيـروت 2006م

3 - صـايغ ، يزيـد ، الكفـاح المسـلح والبحـث عـن الدولـة ، الحركـة الوطنيـة الفلسطينية من 1949 إلي 1993 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت .2002

4- مهنـا ، مجـد ، الوجيـه ، السـلطة الفلسـطينية – دولـة فلسـطين منظمـة التحريـر الفلسـطينية – العلاقـات السياسـية والقانونيـة بعـد إعـلان الدولـة ، قـراءات استراتيجية ، العدد الحادي عشر ،غزة 2014م

5- ابـراش ، إبـراهيم ، حركـة فـتح والسـلطة تحـديات الانتقـال مـن الثـورة للدولـة، مجلـة شـؤون فلسـطينية العـدد259،مركـز الأبحـاث منظمـة التحريـر الفلسـطينية ، رام الله 2015م

6- ريـاض منصـور ، اسـتراتيجية فلسـطين القادمـة ، وكالـة معـا للأخبـار ، بيت لحم 2015

7- قبعـة ، كمـال ،ملامـح وأبعـاد الاسـتراتيجية الفلسـطينية الجديـدة ، مجلـة شؤون فلسطينية العدد259،مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، رام الله.

ترجمات

قرار محكمة الجنايات الدولية بفتح تحقيق أولي- مدعاة للقلق أم مدعاة للذعر

أ.زهير عكاشة

المصدر: معهد الأمن القومي الإسرائيلي

التاريخ: 2015/1/19

الكاتب: بنايا شاريفت باروخ

في السادس عشر من يناير كانون ثاني أعلنت المدعية القضائية لمحكمة الجنايات الدولية فاتو بنسود عن قرار فتح فحص أولي للوضع في فلسطين. جاء هذا القرار بعد انضمام فلسطين لميثاق روما وهو المعاهدة التي تنظم تأسيس وأنشطة محكمة الجنايات الدولية وكذلك بعد موافقة فلسطين على تحويل محكمة الجنايات الدولية في النظر في جرائم مزعومة ارتكبت في الأراضي المحتلة بما فيها القدس منذ الثالث عشر من حزيران من العام 2014. بعد انتهاء عملية الرصاص المصبوب عام 2009 توجهت السلطة الفلسطينية لمحكمة الجنايات الدولية وطالبت بالتحقيق في جرائم حرب ارتكبت في الأراضي المحتلة منذ يوليو تموز من

عـام 2002 فـي العـام 2012 رفـض هـذا الطلـب مـن قبـل المـدعي العـام السـابق للمحكمـة الـذي قـال بـأن فلسـطين ليسـت دولـة وعليـه فـإن المحكمـة تفتقـر إلـى صـلاحية النظـر فـي الأحـداث هنـاك. يـرى المـدعي العـام أن صـلاحية مـن يقـرر تعريـف "الدولـة" وبالتحديـد لغـرض "الانضـمام لميثـاق رومـا" يجـب أن يـتم عـن طريـق الهيئـات المختصـة التابعـة للأمـم المتحـدة وجمعيـة الأطـراف المتعاقـدة". مـع ذلـك قـررت بنسـودا أنـه وعلـى ضـوء قـرار الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة الـذي اتخـذ فـي 29 نـوفمبر تشـريق ثـاني برفـع مكانـة فلسـطين دولـة لغـرض الانضـمام لميثـاق رومـا وقبـول الاختصـاص فـي جـرائم ترتكـب ضـمن نطـاق حـدودها والمـدعي العـام لـم ينخـرط فـي إجـراء تحليـل معمـق بشـأن هـذه النقطـة رغـم أنـه مـن البعيـد عـن الوضـوح مـن وجهـة نظـر قانونيـة مـا إن كـان لهيئـة سياسـية مثـل الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة تفـويض بتقريـر مـا إن كـان أي كيـان يشكل دولة لأغراض ميثاق روما أم لا.

حسـب سياسـة وممارسـات محكمـة الجنايـات الدوليـة إذا كـان هنـاك دولـة غيـر طـرف فـي ميثـاق رومـا تقـدم إعـلان بأنهـا توافـق علـى تفـويض المحكمـة بـالتحقيق فـي جـرائم حـرب وعلـى ضـوء ذلـك نتشـكل أسـس أوليـة للشـك بـأن هـذه الجـرائم حـدثت، فحينئـذ يـتم إجـراء فحـص أولـي مـا لـم تكـن هـذه القضـية خـارج نطـاق صـلاحيات المحكمـة. لـذلك فـإن فـتح فحـص أولـي لا يشـير ذاتـه إلـى أن المـدعي العـام يـرى بـأن هنـاك جـرائم حـرب قـد ارتكبـت. وحسـب تقريـر صـادر عـن مكتـب المـدعي العـام فقـد تـم إجـراء نحـو عشـر فحوصـات أوليـة منـذ أواخـر العـام 2014 بمـا فيهـا تلـك المتعلقـة بـالقوات البريطانيـة فـي العـراق والأمريكيـة فـي أفغانسـتان وكـذلك فيمـا يتعلـق بـالقوات الروسـية والجورجيـة والصـراع بينهمـا وعمليـات مرتبطـة بالصـراع فـي أوكرانيـا إلـى جانـب الأوضـاع فـي نيجيريـا وغينيـا وهنـدوراس وكولومبيـا. فـي العـام 2014 جـرى فحـص أولـي بشـأن حـادث أسـطول غـزة عـام 2010 بعـد إحالـة مـن قبـل اتحـاد الكوميـدوز الـذي أبحـرت سـفينة مـافي مرمـرة تحـت علمـه. بعـد نهايـة الفحـص تقـرر عـدم التحقيـق فـي الحـادث نظـراً للافتقـار للأهميـة الكافيـة بالموضـوع أثنـاء عمليـة الفحـص الأولـي يقـوم المـدعي القضـائي فحـص قضـايا الاختصـاص والقبـول ومصـلحة العدالـة. أمـا فـي القضـية الراهنيـة فيبـدو موقـف المدعيـة القضـائية يقـوم علـى أسـاس أن لهـا

صلاحية الاختصاص في الأحداث فبناء على الأحداث التي تمت على أراضي دولة عضو (فلسطين). وكجانب من تقييم مسألة القبول، يجري فحص ما إن كانت الأفعال تملك الاهتمام الكافي لتبرير التحقيق أم لا. المفترض أن يتم تلبية هذا المتطلب لا سيما إذا ما أخذ بعين الاعتبار التعليقات الخاصة بقرار أسطول غزة والذي يوحي بأن هذا المتطلب سيجري تنفيذه لو كان بالإمكان نص كافة الأحداث التي شهدها الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. أيضاً مسألة الانضمام تتطرق إلى مبدأ التكاملية والتي يجب أن تمنح الأولوية فيها للتحقيق الذي تجريه سلطات الدولة طالما كان التحقيق واقعي. وبالنسبة لمصلحة "العدالة" فإن الفحص يجري لمعرفة ما إن كان هناك دواعي حقيقية للاعتقاد بأن التحقيق لن يخدم مصالح العدالة كالاعتقاد مثلاً بأن التحقيق سيزيد وضع الضحايا سوءاً. شيء آخر يمكن أن يلعب دوراً مركزياً وهو اعتبار أن التحقيق قد يشكل عقبة في طريق تقدم العملية السلمية.

الفحص الأولي لا يتضمن تحقيقاً مستقلاً من قبل مكتب المدعي العام بيد أنه يقوم على أساس معلومات تجمعها مصادر موجودة تشمل جهات رسمية ومنظمات غير حكومية وغيرها من العناصر الأخرى. تقرير لجنة تحقيق شاباس المستقلة في حرب عام 2012 والتي عينها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة سوف يستشار بشكل كامل أثناء الفحص. لاشك أن الفحص الأولي ليس مقيداً بجدول زمني محدد والعملية قد تستغرق وقتاً طويلاً وسيجري أثناء هذه الفترة حواراً بين مكتب المدعي العام والجهات المختصة بما فيها سلطات الدولة ذات الشأن. على سبيل المثال، فحص الوضع في جورجيا يتطرق إلى أحداث وقعت عام 2008. من بين القضايا التي تم فحصها إجراءات التحقيق في الدول المعنية ومدى تقدم هذه الاجراءات. على المدعي العام في نهاية التحقيق أن يقرر فيما إن كان هناك "أسس معقولة" للاعتقاد بارتكاب جرائم والايفاء بشروط البدء وبناء على ذلك يقرر إجراء تحقيق أولاً. في مرحلة التحقيق تخول هيئة قضائية قبل المحاكمة بإصدار أوامر الاعتقال والاستدعاء. يتوجب على كل دولة عضو في ميثاق روما احترام هذه الأوامر واعتقال وترحيل المشتبه بهم الموجودين على أراضيها. حالياً هناك 123 دولة (إذا ما حسبت فلسطين) وتشمل أغلب الدول الأوروبية ودول

أمريكا الجنوبية وغيرها من الكثير. إسرائيل والولايات المتحدة وكذلك روسيا والصين وتركيا والهند وأغلب دول الشرق الأوسط ليست أعضاء في المحكمة. من المفترض أن يكون هناك تحقيقاً في 21 حالة تشمل 8 حالات في أوغندا والكونغو والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا وساحل العاج ومالي (هناك اقتصاد يوجه للمحكمة على أساس أن أغلب التحقيقات هي ضد دول أفريقية).

توصيات:

1- يجب أخذ قرار فتح فحص أولي على محمل الجد ولكنه لا يشكل مدعاة للضغط غير اللازم. هناك مشوار طويل قبل أن يفتح الفحص الأولي ومن غير الأكيد أن يتم إصدار لوائح اتهام بحق إسرائيليين.

2- المحكمة هي جهة رسمية مثلها مثل أي مؤسسة دولية علاقات سياسية وتتأثر كثيراً بمواقف المسؤولين الأمميين. ومع ذلك فليس صحيحاً اعتبارها جهة سياسية نقية. يعترف بالمحكمة على أنها مؤسسة تتضمن محلفين مهنيين وبالتالي الانتقادات القاسية التي توجه إليها عدا عن الدعوات لحلها، غير بناءة. على أفضل الأحوال يصورون إسرائيل على أنها دولة تعتقد أنها ارتكبت جرائم حرب وتخشى الملاحقة.

3- يجب على إسرائيل أن تبقى تجادل على أن فلسطين ليست دولة توفي بغرض "ميثاق روما" ولدى إسرائيل حججها القوية في هذا المضمار رغم أن فرص قبولها ليست كبيرة إذا ما أخذ بعين الاعتبار رأى الدائرة القانونية في الأمم المتحدة وإذا ما أخذ رأي المستشارة القضائية الحازم في هذا الصدد.

4- في الوقت نفسه على إسرائيل أن تتحضر لاحتمال المضي قدماً في عملية الفحص الأولي. وإذا اتخذت إسرائيل خطوات جدية في التحقيق في الادعاءات القائلة بارتكاب جرائم حرب فعندئذ سيشكل ذلك عائق فعال ومهم في طريق التحقيق في ارتكاب هذه الجرائم.

5- على إسرائيل أن تجهز حججها القانونية في كثير من القضايا البارزة بما في ذلك وضع الأراضي المحتلة ولا سيما قطاع غزة ومسألة الإطار القانوني

المتعلق بذلك والمطبق على الصراع مع حماس والذي يؤثر بدوره على تطبيق بعض التهم الاجرامية.

6- ينبغي إعطاء أولوية كبرى للتعاون مع عملية الفحص الأولي بغية زيادة فرص اقتناع المحكمة بأن إسرائيل تحقق بنفسها وبنية الحصول على مزيد من الوقت وهذا بالضبط ما تفعله دولاً أخرى كروسيا على سبيل المثال رغم أنها ليست عضواً في المحكمة. التعاون لا يدل بالضرورة على القبول باختصاص المحكمة أو الاستسلام لإملاءاتها ولكنه يوفر احتمالية لعرض جميع جرائم الفلسطينيين بشكل رسمي وبطريقة مرتبة وخصوصاً تلك الجرائم التي ارتكبتها حماس.

7- يجب تنسيق المواقف مع دول أخرى لها قوات مشاركة في القتال مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا ودول الناتو. أي قرار مثير للمشاكل ضد الجيش الإسرائيلي سيؤثر عليها لذا فإن لهذه الدول مصلحة مباشرة لمنع التحقيق في هذه الأعمال ناهيك عن منع إصدار لوائح اتهام.

8- في الختام لابد أن لا نستهين بأهمية قرار المدعية العامة بفتح فحص أولي. في اللحظة التي يتم فيها قبول وجهة النظر القائلة بأن فلسطين دولة تستطيع الانضمام لميثاق روما فسيكون جلياً بأن الطلب الفلسطيني بإجراء تحقيق في الأحداث سيلبى. على إسرائيل أن ترد بكل هدوء وأن تحدد سير اتجاه العمل بغية تقليص الأضرار لابد الحدود المترتبة على هذا الفحص وزيادة فرص منع إجراء تحقيق فعلي. وبالتالي فإن الردود القاسية حتى ولو كانت متعلقة بالحملة الانتخابية في إسرائيل لن تكون في الاتجاه الصحيح.

حرب مصر في شبه جزيرة سيناء كفاح يتجاوز مصر

أ.زهير عكاشة

المصدر: معهد الأمن القومي الإسرائيلي

الكاتب: يورام شوتيزر

التاريخ: 2015/2/5

لاشك أن مصر اليوم في نواة حرب يمكن أن تضف بصراع متدني الكثافة وهذا التصنيف يمثل نموذجاً شائعاً للحملات العسكرية التي يشهدها مطلع القرن الحادي والعشرين أي حروب شبه تقليدية تخوضها جيوش وأجهزة أمنية تابعة لدول ضد جيوش من الإرهابيين مسلحة جيداً ومنظمة قيادياً تعمل بين سكان مدنيين تربط ما بين التكتيك الحربي الإرهابي وحرب العصابات بمنطق الإرهاب.

يوفر المدنيون الملاذ والمساعدات إما بفعل الفاقة أو تضامناً معهم وهم في نفس الوقت يعانون العواقب المريرة المترتبة على هذا الصراع. إن حرب مصر ضد العناصر السلفية الجهادية تدحرج ليصل إلى الشوارع المصرية تغوص حكومات هذه الدول غمار حرب لدرء انتشار تمدد

الجهادية السلفية العسكرية التي تسعى إلى فرض القوانين الدينية على غرار النموذج الطالباني الذي حكم أفغانستان ما بين الأعوام 1996-2001. الهجوم الذي وقع في 29 يناير عام 2015 في منطقة العريش والشيخ زويد شمال سيناء من قبل جماعات مسلحة تتألف من نحو 60 مهاجماً تركز بالدرجة الأساس على الأهداف العسكرية والشرطية مع أن الأهداف المدنية لم تسلم هي أيضاً. قتل في هذا الهجوم 32 شخصاً وقد استعمل فيه صواريخ وقذائف هاون وثلاث تفجيرات انتحارية على الأقل. أيضاً كان هناك هجمات متزامنة في بور سعيد والاسكندرية.

نفذ الهجوم ما قبل جماعة أنصار بيت المقدس التي تطلق على نفسها ولاية سيناء منذ نوفمبر 2014 عندما تعهدت بمبايعة أبو بكر البغدادي من تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) وانضمت إلى هذه الجماعة. بدأ عمل أنصار بيت المقدس في سيناء أواخر العام 2011 بعيد الانتفاضة التي اندلعت في مصر ضد نظام حسني مبارك. يضم أعضاءها سكان من قطاع غزة ومتطوعين ومحاربون قدامى في حماس وبدو محليين الذين اعتنقوا الأيدلوجية الجهادية السلفية وانضموا إلى نشطاء قدامى في تنظيمات إرهابية مصرية يؤيدون القاعدة والتحقوا بصفوفها. هؤلاء النشطاء فروا من السجون المصرية أو افرج عنهم بعد الاطاحة بنظام حسني مبارك. انضم إليهم أيضاً مقاتلون أجانب تسللوا إلى مصر من مناطق مختلفة تنشط فيها التنظيمات الجهادية كاليمين وليبيا ومالي والبعض منهم انضم إلى أنصار بيت المقدس بأوامر من تنظيم الدولة الإسلامية.

يشكل الهجوم الذي وقع في شمال سيناء حلقة أخرى في سلسلة الهجمات القاتلة وراح ضحيتها العديد من الأشخاص على يد أنصار بيت المقدس في السنوات الأخيرة إضافة إلى هجمات يومية تشن ضد أهداف عسكرية ومخافر تابعة للشرطة في سيناء. أبرز هذه الهجمات كان هجوم رفح الذي وقع إبان صيام شهر رمضان في أغسطس من عام 2012

وأدى إلى مصر 60 جندياً والهجوم الذي وقع قرب الحدود الليبية في يوليو من عام 2014 وأدى إلى مقتل 61 جندياً وإعدام 25 جندياً في أغسطس 2013 والهجوم الذي وقع في أكتوبر 2014 وراح ضحيته 31 جندياً. قضية استهداف الجيش في مصر قضية حساسة كون القوات المسلحة المصرية تعتبر رمز الكرامة الوطنية. ارغمت سلسلة الهجمات هذه مصر على خوض حرب شاملة ضد الجثاه وتكاد لا توجد دولة ترد بلا قسوة على هذه الخسائر الممنهجة التي خلفتها هجمات النشطاء الجهاديين في سيناء. هناك هدف آخر لعمليات التصدي للارهاب التي يقوم بها الجيش المصري ويتمثل في حماس التي تسيطر على قطاع غزة. ترى القاهرة في حماس لاعباً مهماً شارك في تأسيس أنصار بيت المقدس لذلك فإن هذا الطرف مسؤول عن المنطقة التي تشكل مقرات خلفية لاستقرار العمليات. لهذا السبب صنفت مصر مؤخراً الذراع العسكري لحماس عز الدين القسام كمنظمة ارهابية وهذه العلاقة بين حماس في غزة والحملة العسكرية ضد الارهاب في سيناء كان وراء إنشاء مصر منطقة أمنية بعرض كيلو متر واحد على طول الحدود مع غزة. تعمل أيضاً جاهدة لتدمير البنية الأساسية الكثيفة لشبكة الانفاق التي حفرتها حماس والمستخدمة في تهريب السلاح والأفراد من غزة إلى سيناء. ما يثير قلق مصر أيضاً هو رعاية داعش لأنصار رئيس بيت المقدس كما أن دعم داعش لهذه الجماعة بالمال والسلاح والأفراد يضفي على الحملة العسكرية المصرية في سيناء أهمية أخرى تتعدى فكرة الحفاظ على استقرار النظام وحماية الأمن القومي المصري. نجاح حكومة عبد الفتاح السياسي في الرد بشكل فعال على هجمات أنصار بيت المقدس وشركائها سيؤثر على قدرة دول أخرى في المنطقة كليبيا واليمين والأردن وغيرها في صراعها مع العناصر السلفية الجهادية كما أن هذا النجاح سيعمل على عدم تفشي الانطباع بأن القوة التهديدية لداعش غير قابلة للتوقف. العلاقة بين العناصر الجهادية التي تستهدف مصر وبين داعش غير مقصورة على سيناء. ومؤيدو هذا التنظيم الذين استولوا على درنة ومدن أخرى في ليبيا شاركوا أيضاً في هجمات

إرهابية في مصر في المنطقة الحدودية مع ليبيا. كذلك دعا الناطق بلسان داعش أنصار بيت المقدس إلى الاطاحة بنظام حكم السياسي وهذا دليل على نيتهم تحويل الحدود الليبية- المصرية إلى منطقة قتالية فاعلة وتحويل ليبيا إلى خلفية لوجستية بونيوية لأنشطتهم. مصدر آخر للقلق في مصر يتمثل في التوتر المتصاعد في الأردن حيث أن عدم الارتياح هناك آخذ بالتصاعد على خلفية المفاوضات بين الأردن وداعش على اطلاق سراح الطيار الأردني الذي أسقطت طائرته في سوريا وعدم الارتياح هذا يتجلى بوضوح في أوساط العناصر الاسلامية المؤيدة لتنظيم داعش والتي تحتج على مشاركة الأردن في التحالف الدولي بزعامة الولايات المتحدة ضد داعش. إعدام الصحفيين اليابانيين اللذين أسرهما التنظيم ورفض داعش إعطاء دليل على بقاء الطيار على قيد الحياة لا يبشران بخير. ومع ذلك يعتقد بأن تصعيد الاحتجاجات من قبل الأوساط الاسلامية في الأردن لن يغير من توجه المملكة نحو الحاجة لصراع مستمر ضد داعش ولن يتسحب الأردن من المشاركة الفعالة في التحالف الذي يخوض حرباً ضد هذه الجماعة. للحملة المصرية في سيناء أهمية بالغة بالنسبة لإسرائيل لأن أنصار بيت المقدس كانوا قد شنوا في الماضي هجمات ضد إسرائيل منها الهجوم على الطريق السريع رقم 12 المؤدي إلى إيلات وإطلاق الصواريخ على إيلات قبل وأثناء عملية الجرف الصامد وإرسال انتحاري إلى معبر كيرم شالوم قتل من قبل الجيش المصري قبل أن يستطيع تنفيذ مهمته. هذه الأحداث إضافة إلى علاقة هذه الجماعة الوثيقة بمنظمات فاعلة في غزة كحماس ومجلس مجاهدي الشورى في ضواحي القدس وجيش الإسلام ولجان المقاومة الشعبية وغيرها تعمل على تعزيز المصلحة المصرية- الإسرائيلية في هذه القضية. وللدولتين أيضاً مصلحة مشتركة أعظم إذا ما أخذ بعين الاعتبار التصريحات العلنية من قبل أنصار بيت المقدس بأنها ستستمر بالعمل مباشرة ضد إسرائيل. يشكل تصعيد أنصار بيت المقدس من نضالها ضد إسرائيل تحدياً معقداً للجيش والمواطنين الإسرائيليين. فلدى هذه الجماعة قدرة لا بأس بها وقد برهنت عليها وهجماتها تنفيذ من

قبل جماعات تضم أفراد كثيرون يتراوح عددهم أحياناً ما بين 10 إلى عشرات مدججين بالسلاح ومجهزين بصواريخ وقذائف مورتر ويستخدمون أيضاً تكتيك الهجمات الانتحارية. هناك تقدير يقول بأن أنصار بيت المقدس سيعمل من جديد ضد إسرائيل وهذا التقدير يقوم على تجارب قديمة وعلى أساس عمل الجماعة الحالي في شبه جزيرة سيناء وعلاقته الوثيقة بالمنظمات الإرهابية الفاعلة في غزة. من المحتمل جداً أن تفعل ذلك تحت وصاية داعش حسب البيان المنسوب لأبي بكر البغدادي في يناير الماضي والذي قال فيه أن إسرائيل شريكاً ومساعداً للتحالف الدولي المناهض له في سوريا والعراق. لذلك فإن أي مساعدة إسرائيلية استخبارية أو عملياتية أو سياسية لنظام حكم السياسي كدعمه مثلاً في مجال تحسي العلاقات مع الولايات المتحدة والرغبة المصرية في الطلب من إسرائيل تعزيز الوجود المصري في سيناء سيخدم في نهاية الأمر المصالح الأمنية الإسرائيلية والعلاقة بين البلدين والحملة الدولية لإعاقة تقدم وإنتشار داعش وشركاءه.

بروز الصين كقوة شرق أوسطية

فرصة إسرائيل

زهير عكاشة

المصدر: مركز بيغين – السادات للدراسات الاستراتيجية

الكاتب: ديفيد غولدمان

التاريخ: 2015/2/1

ملخص تنفيذي

ملخص طريق الحرير الصين الجديد أحدث مشروع لبكين يسعى إلى إنشاء حزام من طرق السكك الحديدية والخطوط السريعة وأنابيب النفط وشبكات المواصلات التي تمتد عبر الصين إلى الغرب إضافة إلى الطريق الحريري البحري الذي يربط الطرق البحرية ببنية الموانئ من المحيط الهندي إلى البحر الأبيض المتوسط. هذا المشروع يأتي عند نقطة يأخذ عندها دور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بالتراجع ومن المتوقع أن تتوق الصين إلى تبني دوراً أكبر في المنطقة. مكانة إسرائيل الجغرافية والتقدم التكنولوجي لها سيجعلاها تلعب دور رأس الجسر للمشروع وتحظى بفرصة تشكيل نمط التفكير والاستراتيجية الصينية لعقود

آتية. الطريق الصيني الحريري الجديد أنظم مشروع استثماري في مجال البنية التحتية في التاريخ وهناك من الاستراتيجيين الصينيين من يتوقع تولي إسرائيل دوراً ريادياً في الشروع وقد يكون أهم من الدور الذي تلعبه تركيا. تطلق الصين على المشروع اسم "حزام واحد طريق واحد" ويقصد بذلك حزام السكك الحديدية وخطوط المواصلات السريعة وأنانيب النفط والمواصلات التي تمتد عبر الصين إلى الغرب وكذلك الطريق الحريري البحري الجديد الذي يربط الطرق البحرية ببنية الموانئ من المحيط الهندي إلى البحر الأبيض المتوسط.

"إذ موقع إسرائيل الجغرافي يجعلها مؤهلة للعب دور رأس الجسر "لحزام واحد وطريق واحد" كما يقول الدكتور ليو زونكي من معهد شنغهاي للدراسات الدولية والذي تحدث عن 2 مليار تكلفة إنشاء خطط سكة حديد يربط أشكلون بالبحر الأحمر. يعرض مشروع "المتوسط الأحمر" باصطلاحات متواضعة على أنه وسلة لاستيعاب التجارة الزائدة عن قناة السويس أو على أنه طريق بديل في حالة التشوشات السياسية.

إن ما تقصده الصين "حزام واحد وطريق واحد" يدل على أن الصين وبوجود البحر الأبيض المتوسط على المحور الشرقي– الغربي ستتمتع بميزة إنشاء خطوط سكك حديدية فائقة السرعة في جنوب شرق آسيا والهند وأفريقيا وهي تسعى لمضاعفة طول السكك الحديدية لتصل عام 2020 إلى 12 ألف كيلو متر بخطوط فائقة السرعة تغطي أغلب المساحات. تعكف الصين أيضاً على بناء شبكة من السكك الحديدية جنوباً عبر تايلاند ولاوس وكمبوديا إلى سنغافورة وغرباً إلى اسطبول.

هناك من الاستراتيجية الصينية من يعتبر أن المتوسط الأحمر رمزاً لتصميماً أكثر طموحية في المنطقة. فعلى سبيل المثال يهدف التعاون الصيني– الاسرائيلي لاحتواء عمليات مثل مكافحة الارهاب والقرصنة إضافة إلى الدعم الاقتصادي لدول عربية. تستطيع إسرائيل تقديم التكنولوجيا المتطورة خاصة في المجال الزراعي لدعم فكرة التصنيع في الشرق الأوسط في سياق "الحزام الواحد والطريق الواحد". أشار الصينيون إلى إسرائيل إلى أن سلاحهم البحري ينفذ مهمات مكافحة القرصنة في المحيط الهندي وخليج عدن وباستطاعة إسرائيل المشاركة فيها. يدل هذا المشروع على أن الصين تمر بتحولات جذرية نحو توجهاتها الاقليمية الأمنية في منطقة الشرق الأوسط. تضاعفت الواردات الصينية من النفط بثلاثة مرات خلال العقد المنصرم أي من 100 مليون طن شهرياً عام 2005 إلى نحو 300 مليون طن شهرياً

اليوم وأغلب هذه الزيادة جاءت من الخليج الفارسي وسيستمر اعتماد الصين على نفط الشرق الأوسط. ظلت الصين إلى غاية الآن مكتفية يتولى الولايات المتحدة الدور الريادي للأمن في الخليج. أما بعد انهيار سوريا والعراق قد تتحول هذه الرضا إلى مصدر للقلق وها هي تسعى إلى تعزيز وجودها الأمني الاقليمي دون محاولة لعب دور القوة العظمى في المنطقة. هناك توافق جديد في الصين على أن الدول العظمى الثانية لابد أن تلعب دوراً مركزياً في الشرق الأوسط بيد أن تراجع الولايات المتحدة المفاجئ في المنطقة ترك الصين غير جاهزة وغير متيقنة لخطواتها القادمة في وقت سارع فيها المحللون الصينيون للاعتراف بذلك خلال حواراتهم الخاصة. انضمت الصين إلى مجموعة الـ 5+1 في المفاوضات مع إيران وعرضت أن تكون عضواً خامساً في اللجنة الرباعية التي تضم الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا ولكن هذه اقتراحات أكثر منها سياسة واقعية.

في الماضي صوتت الصين في الأمم المتحدة لصالح الفلسطينيين ومن غير المتوقع أن تعير موقفها هذا في المستقبل المنظور. هناك مغزى رئيس للسياسة الصينية ينبع من القوة الاقتصادية لديها. إن التحول الذي تشهده الكتلة الواسعة من منطقة اليوراسيوي في مجال المواصلات والاتصالات فائقة السرعة سيترك أجزاء ضخمة من القارة بعيدة عن الظلام كما تعتقد الصين وتجعل من الاستقرار السياسي بعيد الأمد أمراً ممكناً. ومع ذلك فإن بناء الطريق الحريري الجديد يتطلب كبح جماح التهديدات الأمنية التي قد تشوش تدفق وانسياب التجارة والصين بعدد قياسي إمكانية أن تكون إسرائيل شريكاً تجارياً. لم تتوصل الصين إلى استنتاج بأن الولايات المتحدة ستفشل في وقت التوجه الإيراني لامتلاك أسلحة نووية إلا في عام 2014 ووفق فرضية العمل تحت المظلة الأمريكية الأمنية حاولت بكين الحفاظ على توازن دقيق في علاقاتها مع كل من السعودية وإيران. أحد المحللين الصين يرى أنه رغم أن صادرات الأسلحة الصينية إلى إيران تفوق مثيلاتها إلى السعودية إلا أن الصين سلمت السعودية أفضل ما لديها من الصواريخ متوسطة المدى التي تشكل رادعاً جيداً ضد إيران. اعتماد الصين الكلي على النفط المستورد في تزايد مستمر وأغلبه باقي من إيران وحلفاء الصين أيضاً قد تكون السعودية المورد الأكبر للصين بيد أن العراق وعمان يمثلان نصيب الأسد من زيادة الواردات الصينية من النفط لا تريد الصين أن تجازف مع أي خصم محتمل ولقد نجحت هذه السياسة بشكل جيد خصوصاً عندما تولت الولايات المتحدة دور العراب في

السلام في الخليج الفارسي. ولأن الصين الآن بصدد إعادة دراسة خياراتها، تجد إسرائيل نفسها أمام نافذة فرص هامة للتأثير على مجرى التفكير الصيني. وعلى ضوء غياب وجود أمريكي مهيمن في الخليج الفارسي فإن مخاطر اندلاع حرب اقليمية وتشوش امدادات النفط إلى الصين ستزيد بلا شك خصوصاً وأن هذه الامدادات ستتعدى عتبة ما هو قبول لدى بكين من غير المعروف كيف ستتداخل الهند مع الطريق الحريري الجديد لكن من المحتمل جداً أن تتعاون الهند والصين مع بعضهما البعض وأن لا تتخاصما بعد الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني تشي جنع بنع، سبتمبر من العام 2014 إلى الهند ستتوجه حكومة ناريندرا سودي إلى الاستفادة من الخبرات الصينية والتمويل الصيني لتخفيف وطأة الخروج من عنق الزجاجة في مجال البنية التحتية. تتفاوض الدولتان الآن على تمويل مشروع من سكك حديدية سريعة بتكلفة 33 مليار دولار علماً بأنه التحسين الأول الذي يجري على هذه السكك الحديدية منذ الاحتلال البريطاني في القرن التاسع عشر. لا شك أن الاقتصادات تنحي الخلافات الحدودية على هذه الأرض الجبلية التي تفصل أكثر منطقتين مكتظتين بالسكان في العالم. هناك أيضاً البعد الاستراتيجي للاحساس المتنامي من التوافق بين الصين والهند. ترى الهند أن الدعم الصيني للجيش الباكستاني مثير للقلق والباكستان لا زالت تخشى المخاطرة الانزلاق نحو الاسلام العسكري والضامن الرئيسي لاستقرارها هو الجيش والصين تريد تقوية الجيش كمتراس ضد الأصوليين الاسلاميين الذين يهددون مقاطعة تشنغ يانغ الصينية بالضبط كما تفعل الهند وهذا بالتأكيد يخدم المصالح الهندية ويخدم أيضاً السياسة الصينية. ما يقلق بكين أيضاً هو التطرف الإسلامي. هناك على الأقل مئات الصينيين من طائفة اليوغور المسلحة يقاتلون إلى جانب تنظيم الدولة الاسلامية أملاً في الحصول على خبرات ارهابية يعودون بها إلى الوطن. لا يعول المحللون الصينيون كثيراً على إدارة الرئيس أوباما في التعامل مع داعش ولكن وفي نفس الوقت لا يملكون سياسة بديلة. هناك فرصة للتعاون الأمني بين الصين وإسرائيل رغم أنها باهتة إلى حد ما. إن الدور الذي تلعبه الصين في مصر ليدل دلالة واضحة على تبعية استخدام الصين لعضلاتها في المساهمة في الاستقرار الصيني. وقع الرئيس المصري عبد الفتاح السياسي على شراكة استراتيجية كاملة مع الصين أثناء زيارته لها أواخر ديسمبر الماضي. تضع الصين تصوراً لإنشاء قناة السويس ثانية يمتد على أحد ضفتيها خط سكة حديد سريع هذا إلى جانب التعاون في مجال البنية التحية والطاقة النووية والملاحة الجوية وغير ذلك من القطاعات. الرئيس الصيني صرح في شهر ديسمبر الماضي

أن لإسرائيل مجالاً في التعاون المصري– الصيني وكما ذكر آنفاً تستطيع إسرائيل توفير التكنولوجيا الزراعية المتقدمة لدعم التصنيع في دول الشرق الأوسط في سياق حزام واحد وطريق واحد. صنع السياسية الصينية يسيره الحرصة والمحافظة والتوافق واهتمامها الأول والأخير هو اقتصادها. خطى التحولات في الشرق الأوسط فاجأها وها هي الآن تحاول تقرير ما ستفعله لاحقاً ولا يستطيع أحد التنبؤ بما ستفعله الصين مستقبلاً. بيد أن الأمر المؤكد والمحتم هو أن مصالحها الأساسية ستجرها إلى مزيد من الانخراط في المنطقة كلما زادت حدة انكفاء الولايات المتحدة. ستظل إسرائيل حليفاً أمريكياً وهذا التحالف هو الذي يحدد مجال يتعاون الصين– الاسرائيلي. ومع ذلك تستطيع إسرائيل ضمن هذه الحدود أن تناور وتساهم في تشكيل نمط التفكير والاستراتيجية في المنطقة لعقود قادمة.

بنيامين نتانياهو وانعدام آفاق السلام العادل والشامل والدائم

ترجمة : أ. نهال ثابت

الكاتب: باسكال بونيفس[1] ، IRIS السبت 28مارس 2015

قد أنتجت الانتخابات الإسرائيلية نصرا لنتانياهو في الوقت الذي أظهرت الانتخابات في بدايتها انه في ورطه ، وقال انه قد ابعد منافسه الوسط وانه سيشكل حكومة قوية واضحة المعالم من عناصر اليمين المتطرف ، وفي الأيام الأخيرة من الحملة الانتخابية قال علنا انه ضد إقامة الدولة الفلسطينية ، وعاد إلي تصريحاته السابقة .

انه في النهاية سيفعل كل شيء لتأجيل المفاوضات أو إفشالها فهو قد عمل على تكثيف الاستيطان وعارض اتفاقية أوسلو عام 1993.

[1] - باسكال بونيفيس : من ابرز المحللين الاستراتيجيين الفرنسيين حاصل علي دكتوراه في القانون الدولي العام من معهد الدراسات السياسية في باريس وله العديد في الكتب .

إن إعـادة انتخابـه كـرئيس للحكومـة ابعـد آفـاق السـلام العـادل والشـامل فـي الشرق الأوسط . صـحيح انـه تـم تعزيـزه سياسـيا ولكـن الآن يـتم عـزل إسـرائيل دوليـا كمـا لـم يحـدث مـن قبـل، كمـا قـال المتحـدث باسـم البيـت الأبـيض لا يمكـن لإسـرائيل السـيطرة العسـكرية علـي شـعب آخـر إلـى اجـل غيـر مسـمي فيجـب وضـع حـدا للاحـتلال الـذي اسـتمر مـا يقـارب 50 عامـا . إن العلاقـات بـين نتانيـاهو و اوبامـا أصـبحت فـي ادنـي مسـتوياتها وخاصـة بعـد أن عمـل ضـد اوبامـا فـي انتخابـات الولايـات المتحـدة الأمريكيـة عـام 2012 كمـا انتقـد أيضـا سياسـة البيـت الأبـيض فـي التقـارب الأمريكـي الإيرانـي . فـي الوقـت االـذي فيـه الـدعم لإسـرائيل مـن الحـزبين الجمهـوري والـديمقراطي أصـبح تقليـديا إلا أن اختيارهـا لـدعم الحـزب الجمهـوري ومعارضـة الحـزب الـديمقراطي مخـاطره كبيره وخاصة بعد تجاهل ومعارضته لباراك اوباما ومواصلته الاستيطان .

ولكـن نتانيـاهو يـراهن علـى أن الفتـور فـي العلاقـات مـع الـرئيس الأمريكـي لـن يكـون لهـا أي تـأثير علـى الـدعم الـذي تقدمـه الولايـات المتحـدة لـه ، ولا يـتم التشـكيك فـي المسـاعدات العسـكرية والماليـة ، ولكـن نتانيـاهو ينتظـر بفـارغ الصـبر لموعـد الانتخابـات الأمريكيـة فـي عـام 2016 علـى أمـل أن يـرى انتخـاب الحـزب الجمهـوري أو الـديمقراطي هـلاري كلنتـون وهـذا سـيكون أفضـل لإسـرائيل للـتخلص مـن بـاراك اوبامـا . وبحلـول ذلـك الوقـت يمكـن أن يجعـل المفاوضـات عبـارة عـن وعـود غامضـة لا تـؤدي إلـى شـيء وهـو يعتقـد أن الدبلوماسـيين الغـربيين لـن يتعـدوا الاحتجاجـات اللفظيـة علـي سياسته .

هـذه هـي الحجـة التـي يمكـن أن تـؤتي ثمارهـا فـي المـدى القصـير ولكـن هـي كارثـة علـى المـدى الطويـل وفـي المقـام الأول علـى الشـعب الفلسـطيني الـذي لازال يعـاني مـن الضـرر النـاجم عـن الاحـتلال والقمـع فـي الضـفة الغربيـة والقـدس الشـرقية واسـتمرار الحصـار وعـدم إعـادة الإعمـار بعـد تفجيـر غـزة فـي صـيف 2014، ولكـن كـل هذا أيضا في مصلحة إسرائيل ،

لا يمكـن اسـتبعاد اسـتئناف العنـف ويمكـن أن يشـمل أيضـا العـرب الإسـرائيليين (عـرب 48)الـذين يشـعرون يومـا بعـد يـوم بـالتمييز العنصـري ضـدهم بـرغم أنهـم يمثلـون الآن بشـكل أفضـل فـي البرلمـان الإسـرائيلي ، إن أولئـك الـذين ولـدوا فـي إسـرائيل

(عرب 48)يحصلون علي مراكز اقل وسوء معاملة من جانب المهاجرين الوافدين حديثا من الاتحاد السوفيتي سابقا وغالبا ما يجهرون بعنصريتهم .

فاعلان افيغدور ليبرمان ، الذي يهدد بقطع رأس العرب الغير موالين لدولة إسرائيل هي احد تجاوزات المجتمع الإسرائيلي وهذه التصريحات الغير مقبولة بالكاد وصلت إلى احتجاجات وكان ينبغي أن تجتمع الحكومة بليبرمان .

الحكومات الغربية لا تزال مترددة أو عاجزة بإرادتها اتجاه إسرائيل ، ولكن تغيرا كبيرا حدث مع عقوبات تجارية ، في إعقاب الحرب على غزه لكثير من بلدان أمريكا اللاتينية.

فإذا كان الهند لديها علاقات ثنائيه قويه مع إسرائيل ازدادت حدتها مع وصول رئيس الوزراء القومي ، فغيرها من البلدان الناشئة الأخرى ينأون بأنفسهم عن الدولة العبرية ولم يعد ينظر إليها علي أنها بلد صغير تقاتل من اجل البقاء أحياء ولكن كا دولة تحتل وتقمع شعب آخر.

إذا كان الخطاب الغرب يتناقض مع القيم الديمقراطية العالمية من خلال الدعم الغير مشروط تقريبا لإسرائيل ، فإن المجتمعات المدنية في تلك البلدان قد يكون لها دور كبير للضغط علي الحكومات كي يغيروا مواقفهم فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني واتخاذ مواقف أكثر اتساما مع المبادئ المعلنة .

ويتم الآن التعبئة بشكل مستمر على أسس أن الاستعمار يتنافى مع القيم الغربية التي نصبت نفسها بها .